تقرير حالة الفقر في الأردن

"إستناداً لبيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2010"

كانون أول 2012

تقديم

يأتي إعداد هذا التقرير تحديثاً لنتائج الفقر التي وردت في التقرير السابق الذي تم نشره في تموز من عام 2010 وذلك لرصد وتقييم التغيرات التي طرأت على ظاهرة الفقر في الأردن بين عامي 2008 و2010، وكذلك التغيرات الديموغرافية والإجتماعية لخصائص الأسر والأفراد الفقراء وغير الفقراء في المجتمع الأردني وعلى مستوى المملكة والمحافظات، وذلك لتمكين الجهات الحكومية وراسمي السياسات من تقييم الخطط والبرامج واستراتيجيات مكافحة الفقر التي وضعت في الفترة السابقه للحد من ظاهرة الفقر. وتنبع أهمية هذا التقرير، من المنهجية التي اعتمدها والنتائج التي تم التوصل إليها حيث تم مراجعة المنهجية في قياس الفقر واعتماد الإنفاق الإستهلاكي للأسر لقياس وتحديد مستوى خط الفقر مع مراعاة التغير في مستوى الرفاه للأسر في الفئة المرجعية وكذلك قياس وتحليل أثر التدخلات والإجراءات الحكومية المباشرة التي استهدفت الأسر خلال عام 2010 على ظاهرة الفقر وخصوصاً الفقراء أنفسهم ومدى وصول الدعم لمستحقيه. ويعد هذا التقرير تأشيري لا يمكن على أساسه توجيه الدعم للأسر المحتاجة، لذا لا بد من إجراء تعداد خاص لحصر الأسر الفقيرة ومعرفة تواجدها وظروفها المعيشية والذي يمكن أن يتم من خلال التعداد العام للسكان والمساكن المنوي تنفيذه في العام 2014 ومن خلال استمارة خاصة تصمم لهذه الغاية، الأمر الذي يمكن من وضع خطة عمل واضحة لمعالجة الفقر حيث بدأت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع البنك الدولي والجهات المانحة لتنفيذ هذه الآلية. كما تنبع أهمية التقرير من اعتماده على بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2010 الذي بلغ حجم عينته 13866 أسرة ممثلة لكافة مناطق المملكة وعلى مستوى القضاء وحسب التقسيمات الإدارية. كما قد تم من خلال هذا التقرير رصد حالة الفقر في الأردن في عام 2010 أي في السنة التي أجري فيها المسح واعتبارها سنة أساس ومن ثم قياس الفقر ورصد تطور مؤشرات الفقر "بالأسعار الثابتة".

وقد تم إعداد هذا التقرير حسب المنهجيات الدولية المتبعة لدى دائرة الإحصاءات العامة. واستمراراً لبناء القدرات الوطنية في قياس الفقر واكتساب الخبرات الضرورية في هذا المجال، فقد تم التعاون مع خبراء البنك الدولي للوقوف على أحدث المنهجيات والتطورات المتبعة في دول العالم وبما يتناسب مع حالة الأردن، وبالتالي يكون التحديث متوافقاً ورافداً لصانعي القرار والسياسات في وضع البرامج والخطط لمكافحة ظاهرة الفقر. ولا بد هنا من التأكيد بأن الهدف من التقرير تحليل مستويات الفقر في المملكة وبيان المناطق الجغرافية لتوزيع الفقراء والتركيز على خصائص الأسر الفقيرة من ناحيتي الإنفاق والدخل.

وقد أظهر التقرير العديد من القضايا التي تمثل مجالات خصبة للباحثين والدارسين والتنمويين للبحث في القضايا التفصيلية لجوانب الإنفاق والدخل الأسري، وكذلك الخصائص الإجتماعية وغيرها من الخصائص، والتغيرات التي طرأت على حالة الفقر عبر الفترات الزمنية. ويتضمن التقرير ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول منهجية قياس الفقر على

مستوى المملكة والمحافظات وتحديد الأقضية الأشد فقراً. وتناول الفصل الثاني الجانب التحليلي لمسح نفقات ودخل الأسرة على مستوى الخميسات (الأقل إنفاقاً والأكثر إنفاقاً)، كما تناول هذا الفصل تحليل الجوانب الإجتماعية للأسرة الأردنية بناءً على ما وفره المسح من بيانات. فيما تناول الفصل الثالث أثر التحويلات النقدية والتدخلات الحكومية وانعكاسه على ظاهرة الفقر والحد منها في عام 2010.

وتسعى دائرة الإحصاءات العامة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مشروع دعم تحليل ورصد الفقر لمراقبة وتقييم الفقر في الأردن، إلى إصدار تقرير موازي لهذا التقرير يشتمل على دليل لنوعية الحياة في الأردن يقيس مستوى نوعية الحياة للأسر الأردنية في ميادين ومجالات إقتصادية وإجتماعية لايشملها تقرير الفقر الحالي، تم رصدها من خلال البيانات المتوفرة في مسح نفقات ودخل الأسرة. وكذلك السعي لتوسيع أدوات قياس الفقر لتشمل منهجيات ومصادر بيانات جديدة.

وختاماً تدعو دائرة الإحصاءات العامة كافة المهتمين والباحثين لإجراء أبحاث متخصصة وشاملة إضافية للتغيرات الهيكلية في أنماط الإنفاق للأسرة والفرد الأردني والمناطق الأشد فقراً للتعرف على الإحتياجات المختلفة للأفراد والأسر الأردنية مما يساعد في صياغة البرامج التنموية وتوجيهها بشكل فعّال وكفؤ آخذين بالإعتبار أن مسح نفقات ودخل الأسرة هو مسح بالعينة وعليه تبرز الحاجة إلى مزيد من الدراسات المتخصصة من قبل جهات الإختصاص حول واقع الفقر وأبعاده بشكل معمق.

فتحي النسور

المدير العام

الإعـــداد

عبد الفتاح جرادات
مهـا خضـر دواس
صفوت الردايـــدة

نهـــاية عبيـــدات
بثينة العـــلاونـــة
ربيـع جـــرادات

الإشراف
و
المراجعة

أ.فتحي النسـور
أ. كمال الصالح
د. مخلد العمري
د.أحمد أبو حيدر

ملخص تنفيذي

يتضمن هذا التقرير تحليلاً موسعاً ومتكاملاً لمؤشرات الفقر بالإستناد إلى بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2010، الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة على أربع جولات ميدانية استمرت لمدة عام، والذي انتهى العمل به مع نهاية الربع الأول لعام 2011. وبناءً على بيانات هذا المسح، فقد تم إعداد تقرير عرض فيه النتائج الرئيسية للمسح. وجاء هذا التقرير ليتناول قياس مؤشرات الفقر باستخدام منهجية السعرات الحرارية المعتمدة من قبل البنك الدولي ومقارنتها عبر الزمن بالأسعار الثابتة. وبناءً عليه، تم تحديث التقرير التحليلي لحالة الفقر في الأردن الذي تم نشره في تموز من عام 2010، وذلك بالتعاون بين دائرة الإحصاءات العامة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتشاور مع خبراء البنك الدولي، علماً بأن هذا التقرير قد تم إعداده بجهود وخبرات وطنية.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه قد تم وبإشراف فريق البنك الدولي قياس كلفة السعر الحراري لشريحة السكان الأقل إنفاقاً باعتماد العشيرات الثلاثة الأولى بدلاً من العشيرين الأول والثاني الذي تم اعتماده في السنوات السابقة، وذلك رغم المعرفة المسبقة بأن مثل هذه المنهجية ستؤدي إلى إرتفاع مستويات الفقر عن العقود السابقة حيث بلغت نسبة الفقر في المملكة حسب هذه المنهجية (14.4%) لعام 2010 بينما بلغت (13.3%) في عام 2008، ولكن تكمن منطقية هذا الإختيار لمنهجية رفع مقياس الفقر في أن مقياس الإحتياجات الأسرية ومستوى الرفاه للأسرة الأردنية قد تغير خلال العقود الماضية واتسعت دائرة المتطلبات المعيشية، وأن العديد من الإحتياجات الإستهلاكية سواء غذائية وغير غذائية باتت إحتياجات ضرورية، الأمر الذي يعكس مستوى الرفاه لدى المواطن الأردني خلال الأعوام السابقة، واعتماد قيمة السلة الإستهلاكية لهذه الفئة من المجتمع" وهي الحد الأدنى من الإحتياجات الإستهلاكية الضرورية غذائية وغير غذائية للفرد الأردني" واعتبارها مرجعاً لتحديد الفئات الفقيرة، كما تم مقارنتها مع بعض الإقتصاديات العالمية التي تقع في نفس فئة الدخل القومي والتي عادة ما تستخدم العشيرات الثلاثة الأولى وبعضها يستخدم العشيرات الأربعة الأولى.

وبين التحليل أن نسبة الفقر في عام 2010 قد بلغت (14.4%) باعتماد السلة الإستهلاكية للأسر في نفس العام، وهي نسبة الأفراد الذين يقل إنفاقهم عن متوسط خط الفقر العام للمملكة*، كما بلغ خط الفقر المطلق (الغذائي وغير الغذائي) 813.7 ديناراً للفرد سنوياً (أي 68 ديناراً للفرد شهرياً). وعلى مستوى الأسرة المعيارية والمكونة من (5.4) فرد بلغ خط الفقر 4394 ديناراً سنوياً (أي 366 ديناراً شهرياً).

*تم تحديد خط فقر عام للأسر الأردنية باستخدام سلة إستهلاكية تعكس مستوى رفاه لأقل 30% من السكان إنفاقاً أي العشير الأول والثاني والثالث.

كما بلغ خط الفقر المدقع للأسرة (خط فقر الغذاء) ما قيمته 151.2 ديناراً شهرياً علماً بأن خط فقر الغذاء قد بلغ (336) ديناراً للفرد سنوياً (أي 28 ديناراً للفرد شهرياً). ويجدر التنوية أن إعتبار الفرد فقيراً حسب هذه المنهجية يرتبط بخط الفقر العام للمملكة. أما نسبة الفقر المدقع فقد بلغت أقل من نقطة مئوية واحدة وأقل من القيمة المستهدفة 3.3% بحلول 2015 حسب الأهداف الإنمائية للألفية.

وتشير النتائج إلى وجود تفاوت في نسب الفقر بين أقضية المملكة البالغ عددها 89 قضاء موزعة على 12 محافظة بشكل ملحوظ إذ بلغت في حدها الأقصى في كل من قضاء وادي عربه في محافظة العقبة (71.5%) وقضاء الرويشد في محافظة المفرق (69.6%)، وقد تم اختيار الأقضية الأكثر فقراً كمناطق فقيرة بناءً على:

أولاً: على أساس الألوية، حيث تم احتساب عدد الأقضية والتي وقعت ضمن الألوية الفقيرة "التي نسبة الفقر فيها 25% فأكثر"، حيث تم شمول الأقضية الفقيرة وغير الفقيرة داخل اللواء الفقير، وعليه بلغ عدد الأقضية الفقيرة 24 قضاء*.

ثانياً: تم احتساب عدد الأقضية الفقيرة والتي جاءت ضمن الألوية غير الفقيرة، وإضافتها إلى قائمة الأقضية الأكثر فقراً، وهي 3 أقضية. وبذلك يكون مجموع الأقضية التي صنفت كمناطق أشد فقراً 27 قضاء موزعة على جميع محافظات المملكة وهذا يساعد على شمول أكبر عدد من الأقضية التي تعاني من الفقر والمنطقة المحيطة أو القريبة لها وبنفس المستوى المعيشي والخصائص لتكون محل استهداف وتدخل البرامج الموجهة من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والشركاء من المؤسسات غير الحكومية سواء محلية أو غير محلية ومما له من الأثر الإيجابي على المجتمع في الوصول إلى عدالة أكبر في توزيع التدخلات وأيضاً آخذين بعين الإعتبار أن توزيع الفقراء على الأقضية عددياً يتناسب مع الكثافة السكانية في الأقضية بالرغم من أن التقسيمات الإدارية لا تساعد على تحقيق عدالة في الإستفادة من التدخل إذا لم يتم الأخذ بالإعتبار معايير أخرى لتوزيع هذه التدخلات. كما أوصى التقرير باستمرار البرامج والتدخلات الحكومية في جيوب الفقر التي كانت محددة في العام 2008 وخرجت هذا العام والبالغ عددها (14) قضاء، وذلك إلى حين التأكد من خروجها في المسح القادم والذي سيجري في العام 2013 وذلك بهدف ضمان الدقة واستمرار البرامج لتحقيق غاياتها.

ويلاحظ أن خمسة أقضية زادت نسبة الفقر فيها عن 50% وهي الرويشد في محافظة المفرق ووادي عربة في محافظة العقبة وقضائي المريغة والحسينية في محافظة معان وقضاء غور الصافي في محافظة الكرك.

* المقصود في تعريف القضاء "اللواء" الفقير: هو القضاء أو "اللواء" الذي بلغت نسبة الفقر فيه 25% فأكثر.

وبالنسبة لإنفاق الأسرة، فقد ارتفع متوسط إنفاقها في عام 2010 على السلع الغذائية "بأسعار 2010" بنسبة 3% عن عام 2008، وعلى السلع غير الغذائية بنسبة 9.6%. واحتلت مجموعة اللحوم والدواجن المرتبة الأولى في الإنفاق، حيث بلغ متوسط إنفاق الأسرة عليها حوالي 810 ديناراً، تلتها مجموعة التبغ والسجائر حيث بلغ متوسط الإنفاق عليها 424 دينارا سنوياً (أي ما يعادل 1.16 ديناراً يومياً)، حيث تنفق الأسرة على هذه المجموعة أكثر من الإنفاق على مجموعة الألبان ومنتجاتها والبيض أو الحبوب ومنتجاتها أو مجموعة الفواكة والخضروات. وبما أن عدد الأسر في المملكة هو حوالي 1.1 مليون أسرة لعام 2010، فإن إجمالي إنفاق الأسر على التبغ والسجائر في عام 2010 هو بحدود 481.2 مليون ديناراً سنوياً للمملكة .

وبين التحليل أن متوسط الدخل السنوي لعام 2010 قد بلغ 8842 ديناراً للأسرة، بإرتفاع مقداره 10.5% عن متوسط الدخل للأسرة في عام 2008 مقيماً بالرقم القياسي للأجور بين عامي 2008 و2010* والذي بلغ حوالي 7911 ديناراً سنوياً. وعلى المستوى التفصيلي، ارتفع متوسط دخل الأسرة من الإستخدام في عام 2010 بما نسبته 0.8% عن عام 2008، وارتفع متوسط دخل العاملين لحسابهم الخاص بنسبة بلغت 8.1% عن عام 2008، في حين ارتفعت قيمة الدخول التحويلية في عام 2010 بنسبة بلغت 17.2% عن قيمتها في عام 2008، وارتفعت الدخول من الإيجارات بما نسبته 23.9% عن عام 2008. وبين التقرير التحسن في عدالة توزيع الدخل في الأردن وذلك لإنخفاض معامل جيني بما نسبته 4.5% بين عامي 2008 و2010 حيث انخفض من 0.393 إلى 0.376. ويعكس معامل جيني عدالة توزيع الدخل للأفراد، وتكون العدالة أكبر كلما اقتربت قيمته من الصفر.

ومن جهة أخرى، أظهرت البيانات المتاحة انخفاض حصة الشريحة السكانية الأفقر (الخميس الأول) من إجمالي إنفاق الأسر في المملكة من 11.2% عام 2008 إلى 8% عام 2010، مما يعني أن الفئات السكانية الأقل إنفاقاً (الأكثر فقراً) تراجعت أوضاعها الإقتصادية في عام 2010.

وعلى صعيد الخصائص الإجتماعية أظهرت النتائج إرتفاع متوسط حجم الأسرة الفقيرة حيث بلغ 7.2 فرداً مقابل 3.9 فرداً بين الأغنياء. وشكّل صغار السن في الشريحة الأفقر 47% من مجموع السكان في حين شكلوا 17% فقط من السكان في الشريحة الأغنى، مما يشير إلى استمرار إرتفاع مستويات الإنجاب ونسبة الإعالة في الشريحة الأفقر وانخفاضها في الشريحة الأغنى لفترة البحث. وأشارت النتائج إلى انخفاض نسبة كبار السن من السكان في الشريحة الأفقر حيث بلغت 3.4 %، مقابل 16.5 % في الشريحة الأغنى.

*تم قياس القيم الحقيقية للدخل من الإستخدام بالرقم القياسي المعدل من الرقم القياسي للأجور المنشور في عام 2009 والبالغ 1.3

هذا وترتفع نسبة السكان من الأميين والمُلّمين في الشريحة الأفقر مقارنة بنسبتهم في الشريحة الأغنى (57.7% مقابل 35% على التوالي)، كما ترتفع نسبة حملة المؤهلات التعليمية العليا في الشريحة الأغنى مقارنة بالشرائح الأخرى وخاصة الشريحة الأفقر حيث بلغت نسبتهم حوالي خمسة أضعاف نسبتهم في الشريحة الأفقر (39.9% للشريحة الأغنى مقابل 8.5% للشريحة الأفقر). كما شكل المتعطلون 15% من قوة العمل في شريحة الأغنياء في حين بلغت نسبتهم 27.7% في شريحة الفقراء. وترتفع نسبة أصحاب العمل في شريحة الأغنياء بشكل كبير مقارنة بالشرائح الأخرى وخاصة الأفقر منها (10.2% للشريحة الأغنى و2.6% للشريحة الأفقر). كما وشكل أرباب الأسر المشتغلين في القطاع الخاص من الشريحة الأغنى حوالي ربع العاملين من أرباب الأسر في القطاع الخاص، مقابل 15.4% من أرباب الأسر المشتغلين في القطاع الخاص من الشريحة الأفقر.

وتناول التقرير تحليلاً لأثر التدخلات الحكومية المباشرة بالأسعار الجارية خلال عام 2010 وانعكاسه على ظاهرة الفقر، وتبين أنه في حال استبعاد تحويلات صندوق المعونة الوطنية فقط من إجمالي دخل وإنفاق الأسر، فإن نسبة الفقر كانت ستبلغ 15.8% (بدلاً من نسبة الفقر الفعلية 14.4%). كما تبين أنه عند إستبعاد كافة أشكال الدعم الحكومي المباشر من دخل وإنفاق الأسر ويشمل (صندوق المعونة الوطنية، وإعانات من جهات حكومية أخرى، وزيادات الرواتب للموظفين والمتقاعدين والعسكريين في القطاع العام، وطرود الخير الهاشمية، وقيم المعونات النقدية والعينية المقدمة من وزارة الأوقاف/ صندوق الزكاة والتحويلات الحكومية الأخرى)، فإن نسبة الفقر كانت ستبلغ 17%. وعليه، فإن إجمالي التدخلات الحكومية قد ساهم في الحد من إرتفاع نسبة الفقر.

كما يلاحظ أن تأثير إستبعاد كافة أشكال التدخلات والدعم الحكومي يختلف باختلاف مستوى إنفاق الفئات السكانية الخمس التي تعامل معها التقرير، حيث لوحظ أن أكثر الفئات استفادة من التدخلات الحكومية هي الشريحة الواقعة ضمن الفئات السكانية الأقل إنفاقاً (الخميس الأول)، والتي ينخفض متوسط إنفاقها بنسبة جوهرية بلغت 5.6% بالمقارنة مع 2.8% و2.6% و1.9% و1.1% للخميسات الثاني والثالث والرابع والخامس (الأغنى) على التوالي.

وضمن السياسات والإستراتيجيات الحكومية والبرامج التي تستهدف الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود والتي تسعى إلى تحسين مستوى المعيشة لدى هذه الفئة من المجتمع بحيث تزيد من مستوى مشاركتهم وفاعليتهم في العملية الإنتاجية مما يساهم في النمو الإقتصادي وخروجهم من فئة ذوي الدخل المحدود مما يؤدي إلى عدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. فقد دعمت الحكومة ولا زالت وبمشاركة من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، سياسة تسهيل الحصول على التمويل لإنشاء المشاريع الصغيرة والهادفة إلى تحسين مستوى الدخل وبالتالي المعيشة لهذه الأسر والذي ينعكس أخيراً على مستوى إنفاق الأسر. حيث أظهر التحليل أن المشاريع التي تديرها الأسر المعيشية وهي في الغالب مشاريع

غير منظمة قد ساهمت وبشكل كبير جنباً إلى جنب مع الدعم الحكومي في تخفيف معدل الفقر وبشكل واضح حيث انخفض معدل الفقر من 18.6% إلى 14.4%.

قائمة المحتويات

تقديم 3
ملخص تنفيذي..... 7
قائمة المحتويات..... 12
قائمة الجداول 14
قائمة الأشكال..... 16
الفصل الأول 18
1. المنهجية والنتائج 18
1.1 نظرة على الإقتصاد الأردني خلال فترة المسح (2009-2010)..... 18
1.1.1 الناتج المحلي الإجمالي 18
2.1.1 مستويات الأسعار 19
3.1.1 البطالة 20
4.1.1 التجارة الخارجية..... 20
5.1.1 المالية العامة 22
6.1.1 القطاع النقدي 23
7.1.1 بورصة عمان 24
2.1 قياس الفقر بالإعتماد على بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة..... 25
1.2.1 تاريخ قياس ظاهرة الفقر في الأردن..... 26
2.2.1 مراحل قياس الفقر 27
3.2.1 المؤشرات الرئيسية للفقر لعام 2010..... 29
1.3.2.1 حاجة الفرد من السعرات الحرارية (Person's Calorie Requirement) 29
2.3.2.1 التكلفة النقدية لكل 1000 سعر حراري للمجتمع الأردني (Calorie Cost/1000)..... 31
3.3.2.1 الأرقام القياسية الخاصة لأسعار المستهلك (Spacial Price Index)..... 32
4.3.2.1 خط الفقر (Poverty Line)..... 33
5.3.2.1 نسبة الفقر المطلق (Absolute Poverty Incidence) 35
6.3.2.1 مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap Indicator)*..... 36
7.3.2.1 مؤشر شدة الفقر (Poverty Severity Indicator)*..... 38
4.2.1 المناطق الأشد فقراً لعام 2010 (Extreem Poverty Regions)..... 41
الفصل الثاني 47
1.2 تحليل الإنفاق الإستهلاكي ودخل الأسرة السنوي 2008-2010 47
1.1.2 تحليل الإنفاق الإستهلاكي الأسري..... 47
1.1.1.2 متوسط الإنفاق الإستهلاكي للأسر على السلع الغذائية 47
2.1.1.2 متوسط الإنفاق الإستهلاكي للأسر على السلع غير الغذائية..... 51
3.1.1.2 الأهمية النسبية للسلع الغذائية 54

4.1.1.2 الأهمية النسبية للسلع غير الغذائية 56
5.1.1.2 معدل النمو في الإستهلاك الكلي بين عامي 2008 - 2010 58
2.2 تحليل الدخل الأسري بين عامي 2008 – 2010 (بأساس 2010) 60
1.2.2 دخل الأسرة 60
1.1.2.2 الدخل من الإستخدام* 65
2.1.2.2 دخل العاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل 66
3.1.2.2 الدخل من الإيجارات* 67
4.1.2.2 الدخل من الملكية* 68
5.1.2.2 الدخل من التحويلات 69
2.2.2 الأسعار والقوة الشرائية 72
3.2 التحليل الإجتماعي 78
1.3.2 التركيب العمري والنوعي 78
2.3.2 الحالة الزواجية لأرباب الأسر 79
3.3.2 المستوى التعليمي 80
4.3.2 متوسط حجم الأسرة 81
5.3.2 الحالة العملية والمتعطلون والنشاط الإقتصادي وحالة النشاط الإقتصادي للأفراد 82
6.3.2 قطاع العمل لأرباب الأسر 84
7.3.2 خصائص المسكن 85
8.3.2 خصائص الفقراء وغير الفقراء* 91
الفصل الثالث 93
أثر التدخلات الحكومية والمشاريع الأسرية الصغيرة على الفقر 94
1.3 تحليل أثر استبعاد التحويلات والتدخلات الحكومية على مستويات الفقر في المملكة 95
2.3 تحليل أثر استبعاد التحويلات والدعم الحكومي بين الفقراء أنفسهم في المملكة "فجوة الفقر" 99
3.3 تحليل سياسة الدعم الحكومي على بعض المواد وأثرها على مختلف شرائح المجتمع 100
4.3 تحليل أثر المشاريع الأسرية الصغيرة (الإنتاج للإستهلاك الذاتي) على مستويات الفقر 102
ملحق رقم (1) 104
ملحق رقم (2) 108

قائمة الجداول

جدول1: متوسط أوزان الأردنيين حسب العمر والجنس/الوزن بالكغم..... 29
جدول2: احتياجات الأردنيين اليومية من السعرات الحرارية حسب العمر والجنس 2010/سعر حراري 30
جدول3: متوسط إستهلاك الفرد اليومي من السعرات الحرارية، ومتوسط إنفاقه السنوي على الغذاء بالأسعار الجارية..... 31
جدول4: متوسط تكلفة السعر الحراري حسب خميسات إنفاق الأسر لعامي 2008 و2010 بالأسعار الجارية بالدينار الأردني 32
جدول5: متوسط الحاجة من السعرات الحرارية للفرد الأردني ومتوسط إستهلاكه الفعلي اليومي لعامي 2008 و 2010..... 32
جدول6: الرقم القياسي الخاص لأسعار المستهلك (غذاء، غير غذاء) للمحافظات لسنة الأساس (2010)..... 33
جدول7: قيمة خط الفقر المدقع (الغذاء) وغير الغذاء والمطلق للفرد سنوياً بالأسعار الجارية 2010 بالدينار الأردني 35
جدول8: نسبة الفقر (أفراد) والتوزيع النسبي للفقراء حسب المحافظة لعام 2010(%)..... 35
جدول9: نسبة فجوة الفقر حسب المحافظة لعام 2010 (%) والقيمة النقدية لعامي 2008 و 2010..... 37
جدول10: مؤشر شدة الفقر حسب المحافظة لعامي 2008 و 2010(%) 39
جدول11: ملخّص مؤشرات الفقر* 40
جدول12: توزيع أعداد الأسر والأفراد الفقيرة والتوزيع النسبي للفقراء ونسبة الفقر أفراد وأسر ونسبة الفقر المدقع وعدد الفقراء تحت خط فقر الغذاء حسب المحافظة لعام 2010 41
جدول13: نسبة الفقر في المناطق الأشد فقراً حسب التقسيمات الإدارية لعام 2010..... 44
جدول14: متوسط الإنفاق الإستهلاكي الأسري السنوي على السلع الغذائية حسب خميسات الإنفاق الإستهلاكي لعامي 2008 و2010 بالدينارالأردني..... 50
جدول15: متوسط الإنفاق الإستهلاكي الأسري السنوي على السلع غير الغذائية حسب خميسات الإنفاق الإستهلاكي لعامي 2008 و2010 بالدينارالأردني . 53
جدول16: الأهمية النسبية للإنفاق الإستهلاكي الأسري على السلع الغذائية حسب خميسات الإنفاق الإستهلاكي لعامي 2008 و2010 (%) 55
جدول17: الأهمية النسبية للإنفاق الإستهلاكي الأسري على السلع غير الغذائية حسب خميسات الإنفاق الإستهلاكي لعامي 2008 و2010 (%)..... 57
جدول18: معدل النمو في متوسط الإنفاق الإستهلاكي الأسري السنوي بين عامي 2008- 2010 (%)*..... 59
جدول19: متوسط دخل الأسرة السنوي حسب مصدر الدخل بالأسعار الجارية وخميسات الإستهلاك لعام 2010 بالدينار الأردني 61
جدول20: متوسط دخل الأسرة السنوي حسب مصدر الدخل وخميسات الإستهلاك لعام 2008 (بأسعار 2010) بالدينار الأردني..... 61
جدول21: معدل نمو متوسط الدخل حسب مصدر الدخل وخميسات الإستهلاك بين عامي 2008- 2010 61
جدول22: التوزيع النسبي للأفراد حسب فئات دخل الفرد السنوي لعام 2010(%) 70
جدول23: التوزيع النسبي للأفراد حسب الجنس وخميسات الإستهلاك لعام 2010..... 78
جدول24: التوزيع النسبي للأفراد حسب الفئة العمرية وخميسات الإستهلاك لعام 2010..... 79
جدول25: التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب الحالة الزواجية وخميسات الإستهلاك لعام 2010 79
جدول26: التوزيع النسبي للأسر حسب جنس رب الأسرة وخميسات الإستهلاك لعام 2010..... 79
جدول27: التوزيع النسبي للأفراد (15 سنه فأكثر) حسب الجنس والمستوى التعليمي وخميسات الإستهلاك لعام 2010..... 80
جدول28: متوسط حجم الأسرة حسب خميسات الإستهلاك لعام 2010 81
جدول29: معدل الإعالة حسب خميسات الإستهلاك لعام 2010 81
جدول30: التوزيع النسبي للأفراد حسب الحالة العملية والمتعطلون وخميسات الإستهلاك لعام 2010..... 82
جدول31: التوزيع النسبي للأفراد حسب حالة النشاط الإقتصادي وخميسات الإستهلاك لعام 2010..... 83
جدول32: التوزيع النسبي للأفراد المشتغلين حسب النشاط الإقتصادي وخميسات الإستهلاك لعام 2010 83
جدول33: التوزيع النسبي للأفراد المشتغلين حسب النشاط الإقتصادي وخميسات الإستهلاك لعام 2010 84

جدول34: التوزيع النسبي لأرباب الأسر المشتغلين حسب قطاع العمل وخميسات الإستهلاك لعام 2010 84
جدول35: التوزيع النسبي لأرباب الأسر المشتغلين حسب قطاع العمل وخميسات الإستهلاك لعام 2010 85
جدول36: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع المسكن وخميسات الإستهلاك لعام 2010 85
جدول37: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع المسكن وخميسات الإستهلاك لعام 2010 86
جدول38: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع حيازة المسكن وخميسات الإستهلاك لعام 2010 86
جدول39: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع حيازة المسكن وخميسات الإستهلاك لعام 2010 87
جدول40: التوزيع النسبي للأسر حسب المصدر الرئيسي للتدفئة وخميسات الإستهلاك لعام 2010 88
جدول41: النسبة المئوية للأسر حسب ملكية الأسر للسلع المعمرة والسيارة الخاصة وخميسات الإستهلاك لعام 2010 90
جدول42: التوزيع النسبي للأفراد حسب الفئة العمرية والشريحة السكانية لعام 2010 91
جدول43: التوزيع النسبي للأفراد حسب المستوى التعليمي والشريحة السكانية لعام 2010 91
جدول44: التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب الحالة الزواجية والشريحة السكانية لعام 2010 92
جدول45: التوزيع النسبي للأفراد حسب الحالة العملية والمتعطلون والشريحة السكانية لعام 2010 92
جدول46: التوزيع النسبي للأفراد العاملين حسب الشريحة السكانية لعام 2010 92
جدول47: التغير في متوسط إنفاق الأسرة للشرائح السكانية المختلفة حسب السيناريو لعام 2010 (%) 96
جدول48: أثر التدخلات الحكومية في خفض نسبة الفقر حسب السيناريو لعام 2010 98
جدول49: أثر التدخلات الحكومية على فجوة الفقر حسب السيناريو لعام 2010 99
جدول50: متوسط حصة الفرد من إجمالي الدعم المقدم حسب الشرائح الأسرية لعام 2010 102
جدول51: قياس نسبة الفقر قبل وبعد استبعاد دخل الأسرة من الإنتاج الذاتي لعام 2010 103
جدول52: نسبة الفقر حسب اللواء والقضاء لعام 2010 104
جدول53: جيوب الفقر في عام 2008 و لم ترد في عام 2010 107
جدول54: السعرات الحرارية لكل سلعة مستهلكة 108

قائمة الأشكال

شكل1: نسبة الفقر حسب المحافظة لعام 2010 36
شكل2: التوزيع النسبي للفقراء حسب المحافظة لعام 2010 36
شكل3: نسبة فجوة الفقر حسب المحافظة لعام 2010..... 38
شكل4: نسبة شدة الفقر 2010 39
شكل5: المناطق الأشد فقراً لعام 2010 42
شكل6: التوزيع النسبي لمصادر الدخل لعام 2010 60
شكل7: متوسط دخل الأسرة السنوي حسب المحافظة لعامي 2008 و2010 بالدينارالأردني 62
شكل8: التوزيع النسبي حسب مصادر الدخل للشريحتين الفقيرة والغنية لعام 2010(%) 63
شكل9: معدل نمو دخل الأسرة حسب خميسات الإستهلاك بين عامي 2008 – 2010(%) 64
شكل10: متوسط دخل الأسرة السنوي حسب خميسات الإستهلاك لعامي 2008 و2010 بالدينار الأردني..... 64
شكل11: معدل نمو دخل الأسرة من الإستخدام حسب خميسات الإستهلاك بين عامي 2008 – 2010(%)..... 65
شكل12: متوسط دخل الأسرة السنوي من الإستخدام حسب خميسات الإستهلاك لعامي 2008 و2010 بالدينار الأردني 66
شكل13: معدل نمو دخل العاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل حسب خميسات الإستهلاك بين عامي 2008–2010(%) 67
شكل14: معدل نمو دخل الإيجارات حسب خميسات الإستهلاك بين عامي 2008 – 2010(%) 68
شكل15: معدل نمو دخل الملكية حسب خميسات الإستهلاك بين عامي 2008 – 2010(%) 69
شكل16: معدل نمو دخل التحويلات حسب خميسات الإستهلاك بين عامي 2008– 2010(%)..... 70
شكل17: متوسط الإنفاق الإستهلاكي والدخل السنوي للأسرة حسب خميسات الإستهلاك لعام 2010 بالدينار الأردني 71
شكل18: التغير في الرقم القياسي لأسعار بعض المجموعات الغذائية بين عامي 2008 – 2010 شهرياً..... 73
شكل19: متوسط الإنفاق الإستهلاكي الأسري السنوي على المجموعات الغذائية المختلفة لعامي 2008 و2010 بالدينار الأردني..... 74
شكل20: الأهمية النسبية للإنفاق الإستهلاكي على بعض السلع الغذائية لعامي 2008 و2010(%) 75
شكل21: الأهمية النسبية للإنفاق الإستهلاكي على السلع الغذائية حسب خميسات الإستهلاك لعامي 2008 و2010 76
شكل22: الأهمية النسبية للإنفاق الإستهلاكي على السلع غير الغذائية حسب خميسات الإستهلاك لعامي 2008 و 2010 77
شكل23: التغير في متوسط إنفاق الأسر نتيجة استبعاد إعانات صندوق المعونه للشرائح السكانية لعام 2010(%) 96
شكل24: التغير في متوسط إنفاق الأسرة للشرائح السكانية المختلفة حسب السيناريو الثاني لعام 2010 (%)..... 97
شكل25: التغير في متوسط إنفاق الأسرة الأردنية حسب السيناريو لعام 2010(%) 98
شكل26: نسبة الفقر الفعلية للعام 2010 ونسبها الإفتراضية حسب السيناريو لعام 2010 99
شكل27: أثر التدخلات الحكومية على فجوة الفقر حسب السيناريو لعام 2010 100

الفصل الأول

1. المنهجية والنتائج

1.1 نظرة على الإقتصاد الأردني خلال فترة المسح (2009–2010)

1.1.1 الناتج المحلي الإجمالي

لقد عانى الإقتصاد الوطني حالة من التباطؤ الحاد خلال العام 2010 وذلك تحت وطأة تداعيات الأزمة المالية والإقتصادية العالمية التي تمثلت بتراجع الطلب الكلي بشقيه الإستهلاكي والإستثماري، سواءً المحلي أو الخارجي، متأثراً بظروف عدم التأكد التي سادت في تلك الفترة وعوامل التوقعات بتراجع الأداء الإقتصادي، إضافة إلى الآثار السلبية لانخفاض حجم الثروة الناتج عن الانخفاض الحاد لأسعار الأسهم في السوق المالي وما صاحبه من تراجع في القيمة السوقية للأسهم المتداولة من جهة، وتراجع أسعار العقار والأصول الأخرى، وإن كان بوتيرة أقل من جهة أخرى، ناهيك عن إرتفاع الأسعار العالمية لمصادر الطاقة والسلع الأساسية الذي انعكس سلبياً على الدخول الحقيقية والمستويات المعيشية للأفراد.

وأشارت بيانات الحسابات القومية إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً نسبته 2.3% خلال العام 2010 مقارنة بنمو مرتفع بلغت نسبته 5.5% خلال العام الذي سبقه، في إشارة واضحة إلى الإنعكاسات السلبية للأزمة العالمية على الإقتصاد الوطني، ونتيجة لنمو مخفض الناتج المحلي بنسبة 8.4% خلال عام 2010 مقارنة بنموه بنسبة 2.8% خلال عام 2009، فقد سجل الناتج المحلي، بالأسعار الجارية، نمواً نسبته 10.9% مقابل نمو نسبته 8.5% خلال عام 2009.

وجاء هذا النمو مدفوعاً بشكل رئيسي بتحسن اداء قطاع "خدمات المال والتأمين والعقارات"، والذي سجل نمواً نسبته 7% مقابل نمو لم يتجاوز 2.4% خلال عام 2009، ليساهم بذلك بنحو 1.3 نقطة مئوية من إجمالي معدل النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2010. ويعزى ذلك إلى تزايد النشاط في القطاع المصرفي خلال عام 2010 وبنسبة 9.8% مقابل تراجع خلال عام 2009 وبنسبة 0.6%. كما ساهم قطاع "النقل والتخزين والإتصالات" الذي سجل نموا نسبته 5.2% مقابل 1.9% خلال عام 2009 بنحو 0.7 نقطة مئوية في معدل النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2010 والبالغ 2.3%. ويعزى هذا النمو بشكل رئيسي إلى تزايد نشاط النقل البري للبضائع والناجم عن الزيادة في حجم الصادرات الكلية والمستوردات السلعية واللذان سجلا نمواً بلغت نسبته 10.2% و 9.3% مقابل تراجع بنسبة 19.6% و 16.2% لكل منهما على التوالي خلال عام 2009، بالإضافة إلى التطورات المتسارعة التي شهدها قطاع

الإتصالات في المملكة. وتؤكد هذه النتائج على استمرار تركز النمو في قطاعات محددة، الأمر الذي ينعكس على حصر مكاسب النمو في قطاعات محددة دون غيرها وبالتالي استفادة العاملين في تلك القطاعات من ثمار النمو دون غيرهم، حيث نرى أن ما نسبته 86.7% من النمو المتحقق خلال العام 2010 كان مصدره القطاعين السابقي الذكر، كما كان للنمو الذي سجله قطاع "منتجو الخدمات الحكومية" والبالغ 4% مقابل 1.8% خلال عام 2009، دوراً ايجابياً بواقع 0.5 نقطة مئوية في النمو المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية.

وضمن السياق ذاته، كان للنمو الذي سجله كل من قطاع "الصناعات الإستخراجية" وقطاع "الزراعة" وقطاع "الصناعات التحويلية" وبنسبة بلغت 19.4% و 6.9% و 2%، إسهاماً ايجابياً ولكل منهم بواقع 0.3 نقطة مئوية في معدل النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2010.وفي المقابل تراجع معدل نمو كل من قطاع "الإنشاءات" وقطاع "الماء والكهرباء" وقطاع "التجارة والمطاعم والفنادق" لتسجل نمواً سالباً نسبته 4.6% و 2.4% و 1.7% على التوالي، وذلك بعد أن سجلت هذه القطاعات الثلاثة نمواً ايجابياً بلغ 13.2% و 15.3% و 3.8% لكل منها على التوالي خلال عام 2009. ومما يجدر ذكره في هذا المجال، أنه رافق ذلك تراجع نمو بند صافي الضرائب على المنتجات خلال عام 2010 بلغ 2.9% مقابل نمو بلغ 25.2% خلال العام الماضي، ليساهم بانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.5 نقطة مئوية خلال العام 2010.

ونتيجة للتطورات السابقة، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال عام 2010 بما نسبته 8.5% ليصل إلى حوالي 3069 دينار أردني مقابل 2828 دينار أردني بإرتفاع بلغ 6.1% عن المتوسط في عام 2009. أما نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي خلال عام 2010 فقد سجل إرتفاعاً متواضعاً نسبته 0.1% مقارنة مع إرتفاع نسبته 3.2% خلال عام 2009، الأمر الذي يظهر جلياً أثر الإرتفاع العام للأسعار على المستوى المعيشي ممثلاً بهذا المؤشر.

2.1.1 مستويات الأسعار

بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2010 ما نسبته 5% مقابل انكماش في المستوى العام للأسعار بلغ 0.7% خلال عام 2009. ويعود سبب الإرتفاع المسجل في معدل التضخم إلى إرتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق العالمية بعد ظهور بعض مؤشرات التعافي في الإقتصاد العالمي، من جانب، وقيام الحكومة باتخاذ بعض الإجراءات السعرية المتمثلة بفرض ضرائب على بعض المشتقات النفطية وإلغاء أو تخفيض بعض الإعفاءات على حزمة من السلع، من جانب آخر. وبشكل أكثر تفصيلاً فقد ارتفعت أسعار مجموعة السلع والخدمات الأخرى بنسبة 6.3%، لتساهم بذلك بنحو نقطتين مئويتين في معدل التضخم المسجل خلال عام

2010. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إرتفاع بند النقل والإتصالات بما نسبته 8.1% وأسعار بند التعليم بما نسبته 6%. كما ارتفعت أسعار مجموعة المواد الغذائية بنسبة 5% والتي أسهمت بنحو 1.8 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل في عام 2010. وقد تركز إرتفاع الأسعار في هذه المجموعة في عدد من السلع من أبرزها "الخضروات" و "اللحوم والدواجن" و "السكر ومنتجاته" و "التبغ ومنتجاته" التي ارتفعت بما نسبته 12.9% و 5.9% و 15.7% و 12.1% على الترتيب.

وعلى نحو مماثل، ارتفعت أسعار مجموعة المساكن بما نسبته 4.1% وأسهمت بنحو 1.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل والبالغ 5%. كذلك سجلت أسعار مجموعة الملابس والأحذية إرتفاعاً نسبته 1.9% لتسهم بنحو 0.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال عام 2010.

في حين سجل معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في مخفض الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 8.4% خلال عام 2010 مقابل 2.8% في عام 2009.

3.1.1 البطالة

سجل معدل البطالة خلال عام 2010 انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.4 نقطة مئوية ليبلغ 12.5% مقارنة مع 12.9% خلال عام 2009. وبأخذ الجنس بالإعتبار، يتضح أن معدل البطالة بين الذكور بلغ 10.4% مقابل 21.7% بين الإناث خلال عام 2010 مقابل معدل بطالة بلغ ما نسبته 10.3% للذكور وما نسبته 24.1% للإناث خلال عام 2009.

وبينت نتائج مسح العمالة والبطالة أن معدل المشاركة الإقتصادية الخام أي قوة العمل منسوبة إلى مجموع السكان لا يزال متدنياً، حيث بلغ حوالي 25.1% في عام 2010 مقارنة مع 25.4% في عام 2009. ويوضح معدل المشاركة الإقتصادية الخام الفئة المنتجة من السكان، وكلما كان هذا المعدل منخفضاً كلما دل ذلك على إرتفاع نسبة الإعالة.

أما معدل المشاركة الإقتصادية المنقح أي قوة العمل منسوبة إلى السكان ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر، فقد بلغ حوالي 63.5% للذكور مقابل 14.7% للإناث في عام 2010، أي أن معدل المشاركة للذكور أعلى منه للإناث، في حين بلغت النسبة لكلا الجنسين معاً 39.5% في عام 2010 مقابل 40.1% في عام 2009.

4.1.1 التجارة الخارجية

ارتفع مؤشر إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية + المستوردات) خلال عام 2010 بحوالي 1580.2 مليون دينار أو ما نسبته 11.6% مقارنة بعام 2009، وجاء هذا الإرتفاع نتيجة لنمو الصادرات الوطنية بحوالي 637.8

مليون دينار أو ما نسبته 17.8% لتصل إلى حوالي 4216.9 مليون دينار، ونمو المستوردات بحوالي 942.4 مليون دينار أو ما نسبته 9.3% ولتصل إلى حوالي 11050.1 مليون دينار.

وجاء الإرتفاع المسجل في الصادرات الوطنية خلال عام 2010 مدفوعاً بشكل رئيسي من إرتفاع قيمة الصادرات من عدد من السلع أبرزها البوتاس الخام بحوالي 134.1 مليون دينار أو ما نسبته 42.3% والأدوية بحوالي 88.9 مليون دينار أو ما نسبته 26.6% والأسمدة بحوالي 72.5 مليون دينار أو ما نسبته 30.4% والخضروات بحوالي 44 مليون دينار أو ما نسبته 15.7%، هذا بالإضافة إلى إرتفاع قيمة صادرات المملكة من الملابس إلى السوق الأمريكي بحوالي 33.3 مليون دينار أو ما نسبته 5.7% لتصل إلى حوالي 622.8 مليون دينار أو ما نسبته 14.8% من إجمالي حجم الصادرات الوطنية. ومن الجدير ذكره في هذا المجال أن قيمة الصادرات الوطنية من السلع الخمس المذكورة تشكل مجتمعة ما نسبته 51% من إجمالي الصادرات الوطنية. أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية فقد استحوذ السوق الأمريكي على ما نسبته 15.6% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2010، وبإرتفاع بلغ 43.8 مليون دينار أو ما نسبته 7.2%. يليه السوق العراقي الذي استحوذ على ما نسبته 15.4% من إجمالي الصادرات الوطنية، وبزيادة بلغت 40.7 مليون دينار أو ما نسبته 6.7% خلال عام 2010. كما ارتفعت صادرات المملكة إلى كل من المملكة العربية السعودية والهند والصين الشعبية بحوالي 73.6 مليون دينار و 66.9 مليون دينار و 51.2 مليون دينار أو ما نسبته 19.5% و 13.8% و186.6% لكل منها على الترتيب خلال عام 2010، لتستحوذ هذه الأسواق الثلاثة على ما نسبته 26% من إجمالي حجم الصادرات الوطنية.

وتعزى الزيادة المتحققة في قيمة المستوردات بشكل رئيسي خلال عام 2010، إلى زيادة فاتورة المستوردات من النفط الخام ومشتقاته بحوالي 641 مليون دينار أو ما نسبته 45.9% لتصل إلى 2037.2 مليون دينار ولتستحوذ على ما نسبته 18.5% من إجمالي حجم مستوردات المملكة. كما ارتفعت قيمة المستوردات من الآلات والمعدات المستخدمة لتوليد الطاقة بحوالي 155.9 مليون دينار أو ما نسبته 134.1%. ويلاحظ استحواذ السوق السعودي على ما نسبته 19.6% من إجمالي مستوردات المملكة خلال عام 2010، حيث ارتفعت المستوردات من المملكة العربية السعودية بحوالي 394.4 مليون دينار أو ما نسبته 22.3% لتصل إلى حوالي 2164.4 مليون دينار، والناجم بشكل أساسي عن إرتفاع قيمة المستوردات من النفط الخام. يليه إرتفاع المستوردات من الصين الشعبية بحوالي 75.6 مليون دينار أو ما نسبته 6.8% لتستحوذ بذلك على حوالي 10.8% من إجمالي مستوردات المملكة. ومن ألمانيا والتي تستحوذ على 6.6% من إجمالي المستوردات وبزيادة بحوالي 96.8 مليون دينار أو ما نسبته 15.3%.

وفيما يتعلق بقيمة السلع المعاد تصديرها خلال عام 2010، فقد سجلت انخفاضاً بحوالي 174 مليون دينار أو ما نسبته 18.4% مقارنة بعام 2009، لتصل إلى حوالي 773.2 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض قيمة السلع المعاد تصديرها إلى سوق العراق الشقيق.

وعليه سجلت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال عام 2010، إرتفاعاً بحوالي 463.8 مليون دينار أو ما نسبته 10.2% لتصل إلى حوالي 4990.1 مليون دينار.

ونتيجة لكل ما تقدم، ارتفع عجز الميزان التجاري للمملكة خلال عام 2010 ليصل إلى حوالي 6060 مليون دينار، مسجلاً بذلك إرتفاعاً بلغت قيمته 478.6 مليون دينار أو ما نسبته 8.6% مقارنة بعام 2009.

5.1.1 المالية العامة

ارتفع إجمالي الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية خلال عام 2010 بحوالي 141.6 مليون دينار أو ما نسبته 3.1% ليصل إلى 4662.8 مليون دينار مقابل 4521.2 مليون دينار خلال عام 2009. وجاء هذا الإرتفاع نتيجة إرتفاع كل من الإيرادات المحلية بحوالي 73.3 مليون دينار أو ما نسبته 1.8% لتصل إلى حوالي 4261.1 مليون دينار، وإرتفاع المساعدات الخارجية بحوالي 68.3 مليون دينار أو ما نسبته 20.5% لتصل إلى حوالي 401.7 مليون دينار.

في حين بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2010 حوالي 5708 مليون دينار مقابل 6030.5 مليون دينار خلال عام 2009، مسجلاً بذلك انخفاضاً مقداره 322.5 مليون دينار أو ما نسبته 5.3%. وقد جاء هذا الإنخفاض محصلة لإنخفاض النفقات الرأسمالية خلال عام 2010 بحوالي 483.1 مليون دينار أو ما نسبته 33.4% لتصل إلى حوالي 961.4 مليون دينار مقابل 1444.5 مليون دينار في عام 2009 من جهة، وإرتفاع النفقات الجارية بحوالي 160.6 مليون دينار أو ما نسبته 3.5% لتصل إلى حوالي 4746.6 مليون دينار من جهة أخرى. وقد يكون الإجراء الحكومي المتمثل بخفض الإنفاق الرأسمالي في مسعى منها لخفض العجز المالي قد أثر سلباً على وتيرة النشاط الإقتصادي خلال العام 2010 من خلال تأثيره على مستوى الطلب الكلي في الإقتصاد الوطني.

وبناءً على التطورات التي شهدتها المالية العامة، انخفض عجز الموازنة العامة بعد المنح من 1509.3 مليون دينار في عام 2009 إلى حوالي 1045.2 مليون دينار خلال عام 2010. واذا ما تم استبعاد المنح الخارجية يبقى عجز الموازنة خلال عام 2010 والبالغ 1446.9 مليون دينار أقل من العجز المسجل قبل المنح خلال عام 2009 والبالغ 1842.7 مليون دينار. مما أدى إلى انخفاض نسبة العجز بعد المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي من 8.9% في عام 2009 إلى 5.6% في عام 2010. وعلى نحو مماثل انخفضت نسبة العجز قبل المنح الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 10.9% في عام 2009 إلى 7.7% في عام 2010.

وتشير البيانات المتعلقة بصافي الدين العام إلى أنه قد بلغ خلال عام 2010 حوالي 11463 مليون دينار أو ما نسبته 61.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 9660 مليون دينار أو ما نسبته 57.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2009. اي بإرتفاع مقداره 1802.8 مليون دينار أو ما نسبته 18.7%. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة إرتفاع صافي الدين الداخلي بحوالي 1061 مليون دينار أو ما نسبته 18.3% ليصل إلى حوالي 6852 مليون دينار مقابل 5791 مليون دينار في نهاية عام 2009. وإرتفاع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بحوالي 741.8 مليون دينار أو ما نسبته 19.2% ليصل إلى حوالي 4610.8 مليون دينار مقابل حوالي 3869 مليون دينار في عام 2009.

6.1.1 القطاع النقدي

سجلت السيولة المحلية مقاسة بعرض النقد بمفهومه الواسع (M2)، إرتفاعاً خلال عام 2010 بحوالي 2293.4 مليون دينار أو ما نسبته 11.5% مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2009، ليصل إلى 22306.7 مليون دينار. وجاء هذا الإرتفاع نتيجة لزيادة صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بمقدار 1197.1 مليون دينار، وإرتفاع صافي الموجودات المحلية بمقدار 1096.3 مليون دينار. ومما هو جدير بالذكر أن احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية قد بلغ في نهاية عام 2010 حوالي 12241.2 مليون دولار، بإرتفاع بلغ 1362.2 مليون دولار أو ما نسبته 11.5% عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009. وهذا المستوى المريح من احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية خلال عام 2010، يكفي لتغطية مستوردات المملكة المتوقعة من السلع والخدمات باستثناء دخل عوامل الإنتاج لحوالي 7.6 شهر.

وفيما يتعلق بالودائع، فقد ارتفع إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2010 بحوالي 2206.4 مليون دينار أو ما نسبته 10.9% ليصل إلى حوالي 22504.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة لإرتفاع الودائع بالدينار بحوالي 1752.2 مليون دينار، وإرتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بحوالي 454.2 مليون دينار، علماً أن ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2009 بلغت حوالي 20298.4 مليون دينار وبزيادة نسبتها 12.1% مقارنة بما تحقق في نهاية عام 2008.

وفي المقابل، بلغ رصيد التسهيلات الإئتمانية في نهاية عام 2010 حوالي 14451.3 مليون دينار مقابل 13317.2 مليون دينار في نهاية عام 2009، أي بزيادة مقدارها 1134.2 مليون دينار أو ما نسبتها 8.5% مقابل زياده مقدارها 272.9 مليون دينار أو ما نسبتها 2.1% تحققت في نهاية عام 2009 مقارنة بنهاية عام 2008. وقد توزعت الزيادة في التسهيلات الإئتمانية خلال عام 2010 حسب النشاط الإقتصادي، على قطاعات "الإنشاءات" و "التجارة العامة" و

"الصناعة" حيث حازت على ما نسبته 51.6% و 35.2% و 26.3% من إجمالي الزيادة المتحققة في رصيد التسهيلات الإئتمانية لكل منها على التوالي.

7.1.1 بورصة عمان

انخفض حجم التداول في بورصة عمان خلال عام 2010 بحوالي 2975.3 مليون دينار أو بما نسبته 30.8% مقارنة بمستواه المسجل خلال عام 2009 ليصل إلى حوالي 6690 مليون دينار. بعد أن بلغ حجم التداول في بورصة عمان في نهاية عام 2009 حوالي 9665.3 مليون دينار منخفضاً عن مستواه المسجل في نهاية عام 2008 بحوالي 10652.7 مليون دينار أو ما نسبته 52.4%.

وقد جاء الانخفاض في حجم التداول خلال عام 2010، مدفوعاً بشكل رئيسي من انخفاض حجم التداول في القطاع المالي بحوالي 2170.6 مليون دينار أو ما نسبته 34.2% وانخفاض حجم التداول في قطاع الصناعة بحوالي 518.5 مليون دينار أو ما نسبته 40.2%، بالإضافة إلى انخفاض حجم التداول في قطاع الخدمات بحوالي 286.2 مليون دينار أو ما نسبته 14.1%.

وعلى صعيد أسعار الأسهم المتداولة، فقد سجل الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية انخفاضاً بلغت نسبته 3.7% مقارنة بمستواه المسجل خلال عام 2009، ليبلغ 5318 نقطة. وجاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض أسعار الأسهم المتداولة في كل من قطاع "شركات التأمين" و "شركات الخدمات" و "البنوك والشركات المالية" بنسبة 46.7% و 11.4% و 5.5% لكل منها على الترتيب من جهة، وإرتفاع أسعار الأسهم المتداولة في قطاع "شركات الصناعة والتعدين" بنسبة 6.1% من جهة أخرى.

2.1 قياس الفقر بالإعتماد على بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة

يعتبر الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية، ويختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، ولكن من المتفق عليه أن الفقر هو ببساطة عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة المطلوب والمرغوب فيه اجتماعياً، وهو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أحد مظاهرها في انخفاض إستهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من إمتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الإحتياطي أو الضمان، لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات[1].

والفقر في مفهومه العام، هو عدم مقدرة الشخص على توفير الدخل اللازم لتلبية الحاجات الأساسية (الغذاء، المأوى، الملبس، التعليم، الصحة، والنقل)، التي تمكنه من أداء عمله بصورة مقبولة[2].

ولأغراض هذا التقرير، سيتم تعريف الفقر على أنه عدم قدرة الفرد على تلبية الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية التي تكفل له حياة كريمة، وتشمل الإحتياجات الأساسية: الغذاء، والملبس، والمسكن، والرعاية الصحية والتعليمية والمواصلات، وهي الإحتياجات الضرورية لبقاء الفرد حياً وحفظ كرامته الإنسانية وتمكينه من مزاولة نشاطه العادي بما ينسجم مع العادات والتقاليد وأنماط المعيشة السائدة بالمجتمع. ومنهجية قياس الفقر المتبعة والمعتمدة في الأردن هي منهجية تلبية الإحتياجات من السعرات الحرارية لقياس خط الفقر وما يندرج تحته من حساب للمؤشرات المختلفة ، حيث يعتبر مسح نفقات ودخل الأسرة هو المسح الأمثل والمصدر الرئيسي لقياس مؤشرات الفقر.

ويعتبر قياس الفقر مهماً ليتمكن واضعو سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر من تحديد الأولويات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه الحزم من الإجراءات وبالتالي ضمان وصول هذه البرامج إلى مستحقيها – أي استهداف الفقراء–. ومن الضروري أن تنطوي دراسات الفقر على تحديد من هم الفقراء وأماكن تواجدهم ومعرفة حجمهم النسبي ومدى عمق وشدة معاناتهم من الفقر ويتطلب ذلك وجود معايير ومقاييس للفقر يتم على أساسها تشخيص الفقراء وقياس حجم الفقر وتحديد السمات الأساسية للفقراء وتوزيعهم الجغرافي وخصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية وأنشطتهم الإقتصادية وأوضاعهم السكنية والصحية والغذائية.

1. باقر، محمد حسين (1996)، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، قياس الفقر في دول اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3). نيويورك: الامم المتحدة, 1996 ص 1

2. الصقور وآخرون، 1989، ص 17 (دراسة حيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية)

1.2.1 تاريخ قياس ظاهرة الفقر في الأردن

تعـــود أول دراسة حـــول قيـــاس الفقـــــر فـــي الأردن إلى عـــام 1973[1] و دراسة عام 1989 "دراسة جيـــوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية"[2] وتـــــم خلال هذه الدراسة حساب خط الفقر لأسرة نموذجية وفق أسلوب الســـلة الغذائية المعيارية، وعلى ضوء ذلك تم تحديد نسبة كل من الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً وفقراً مطلقاً، إضـــافة إلى حســـاب مؤشرات الفقر الأخرى. وفي عامي 1994 و2001 قام خبراء البنك الدولي بتحديث خطوط الفقر لعام 1987 وذلك بالإعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك. كما تم إعداد وتنفيذ دراسة عن الفقر من قبل خبراء البنـــك الـــدولي بالتعاون مع فريق وطني تم تشكيله لهذه الغاية من مختلف الوزارات والمؤسسات العامة خلال عام 2004 بعد صـــدور نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة 2003/2002، الذي نفذ على عينة بلغ حجمها 12792 أسرة ممثلة على مســـتوى القضاء. وتم خلال تلك الدراسة حساب خطوط ومؤشرات الفقر وقد تم إعداد تقرير تفصيلي تضمّن نتائج حســـابات الفقر وربطها بالعديد من الخصائص الديموغرافية والصحية والإجتماعية والإقتصادية للفقراء.

وللوقوف على التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي والإستهلاكي للأسرة الأردنية، فقد تم تحديث مؤشرات الفقر في عامي 2006 و2008 إستناداً إلى بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة بهدف تحديث خطوط ومؤشرات الفقر التي تم حسابها سابقاً إستناداً إلى بيانات مسح عام 2003/2002.

وقامت دائرة الإحصاءات العامة في أواخر عام 2009 بالتحضير لتنفيذ مسح نفقات ودخل الأسرة 2010، حيث نفذ المسح لمدة عام كامل على عينة من الأسر بلغ حجمها 13866 أسرة، ممثلة على مستوى المملكة والأقضية. وفي منتصف شهر أيلول 2011، بدأت مرحلة تحديث خطوط الفقر ومؤشراته إستناداً إلى بيانات المسح المشار إليه، وهو موضوع هذا التقرير.

وتكمن أهمية بيانات ومقاييس الفقر في التوعية بقضية الفقر وكسب الدعم لمواجهتها والتعرف على آثار سياسات الدولة والتأثيرات الخارجية والعوامل الأخرى على الفقر، واستطلاع الأوضاع قبل المباشرة بتنفيذ البرامج المتعلقة بالفقر ورصد تطور الفقر وخاصة فيما يتعلق بآثار السياسات والبرامج المعمول بها للتخفيف من الفقر وإعداد تقارير قياس وتقييم ملامح الفقر وتقارير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتقارير التنمية البشرية. [3]

1. دراسة توزيع الدخل في الأردن ، العساف، غازي، 1973.
2. الصقور وآخرون، دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التنمية الإجتماعية، 1989،
3. باقر، محمد حسين، الفقر في المنطقة العربية المفاهيم ومنهجيات القياس، 2007.ص 26

2.2.1 مراحل قياس الفقر

اعتمدت منهجية حساب خطوط ومؤشرات الفقر في هذه الدراسة على نفس المنهجية التي أُتبعت سابقاً لتقدير مؤشرات الفقر إستناداً إلى بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة*. وفي هذا التقرير تم مراجعة هذه المنهجية بالتشاور مع خبراء البنك الدولي حيث تم اجراء بعض التعديلات على بعض المعايير المتعلقة بالإنفاق ومستوى الرفاه وخطوط الفقر لتعكس الأولويات والتطلعات المستقبلية لخطط التنمية من وجهة نظر صانعي السياسات ومتخذي القرار.

وتتكون هذه المنهجية التي تعتمد أسلوب تلبية الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية للفرد والأسرة من ست مراحل رئيسية، يمكن تلخيصها بما يلي:

المرحلة الأولى: تقدير عدد السعرات الحرارية اليومية التي يحتاجها الفرد الأردني(Minimum Cost of Calorie) مع مراعاة التركيب الفسيولوجي للجسم: حسب الجنس والعمر ووزن الجسم بالكيلوغرام، إضافة إلى مراعاة تفاوت النشاط الجسماني اليومي الذي يقوم به الفرد اعتماداً على بيانات خصائص الأفراد من عينة مسح نفقات ودخل الأسرة 2010.

المرحلة الثانية: تقدير عدد السعرات الحرارية اليومية المستهلكة فعلياً من قبل الأفراد (Calorie Intake)، من خلال تحويل كميات السلع الغذائية المستهلكة من قبل الأفراد كلٌ في أسرته إلى سعرات حرارية، باستخدام معاملات تحويل للسعرات الحرارية تم إعدادها مسبقاً بالإعتماد على بيانات ومقاييس منظمة الأغذية العالمية، إضافة إلى بيانات من وزارتي الصحة والزراعة والمؤسسة الأردنية للغذاء والدواء. وتمكّن هذه المعاملات من تحويل سلة الغذاء للمستهلك الأردني من كميات بالكغم إلى سعرات حرارية.

المرحلة الثالثة: حساب كلفة السعر الحراري الواحد (Minimum Cost of Calorie)، وذلك من خلال قسمة مجموع إنفاق الفرد على الغذاء يومياً على كمية السعرات الحرارية المستهلكة فعلياً من قبل الفرد.

المرحلة الرابعة: باستخدام متوسط كلفة السعر الحراري لشريحة السكان الأقل إنفاقاً "العشيرات الثلاث الأولى" (First toThird Deciles) يتم إعتماد السلة الإستهلاكية لنمط إستهلاك هذه الفئة لحساب متوسط خط فقر الغذاء لكل الأسر في العينة من خلال ضرب متوسط كمية احتياجات الفرد من السعرات الحرارية المطلوبة حسب وزن جسمه وعمره وجنسه ونشاطه الجسماني اليومي، بمتوسط كلفة السعر الحراري الواحد. ثم يتم تقدير خط فقر الغذاء العام للمملكة باستخدام معامل الرفع الموزون لجميع الأفراد في العينة ليمثل السكان في المملكة.

---

* قام بتطبيقه لأول مرة في الأردن خبير البنك الدولي والفريق الوطني النظير في عام 2004 على بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2003/2002.

المرحلة الخامسة: حساب خط الفقر غير الغذائي، يتم حساب هذا الخط باعتماد الحد الأدنى لتكلفة إنفاق الأسر على السلع غير الغذائية لفئة من السكان إستهلاكهم الغذائي قريب لخط فقر الغذاء، بحيث يتم رصد نسبة الإنفاق على السلع غير الغذائية من الإنفاق الكلي لهذه الفئة.

بعد ذلك يتم حساب حصة الإنفاق لهذه الفئة ويتم اضافته إلى خط فقر الغذاء لتعكس خط الفقر العام بمستوى رفاه يناسب الوضع المعيشي في الأردن*. وتقييم سلة المواد غير الغذائية وعلاقتها مع سلة الغذاء وتقدر معاملات لقياس أهمية الإنفاق على الغذاء من الإنفاق الكلي والذي يدعى معامل "أورشانسكي Orshansky Coeficient" وأعتمد هذا المعامل لجميع الأسر في المملكة**.

ويمكن من خلال هذه المنهجية إحتساب مؤشرات الفقر لفترة أو سنة معينة بالإعتماد على المعايير المعيشية. والمقصود بالمعايير المعيشية نمط الإنفاق للأسرة على مختلف السلع والخدمات الخاصة بالأسرة، ومنها نسبة الإنفاق على السلع الغذائية من مجمل الإنفاق العام للأسرة.

المرحلة السادسة: في هذه المرحلة، يتم مقارنة مؤشرات الفقر بين فترات زمنية مختلفة (سنوات) بالأسعار لسنة مقارنه تحدد مسبقاً لاختيار السلة الإستهلاكية وذلك لتوفير قاعدة للمقارنة الفعلية عبر الزمن وحسب المنهجيات الدولية. ويتم ذلك باعتماد سنة أساس واحدة (في هذا التقرير 2010) وتقدير مؤشرات الفقر لبقية السنوات المراد مقارنتها مع سنة الأساس من خلال استخدام سلة السلع الإستهلاكية للشريحة الأقل إنفاقاً لسنة الأساس ورفعها أو تثبيطها (تثبيطها في هذه الحالة) باستخدام معدلات التضخم خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين سنة الأساس والسنة المراد تقدير مؤشراتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد تم وبإشراف فريق البنك الدولي قياس كلفة السعر الحراري لشريحة السكان الأقل إنفاقاً باعتماد العشيرات الثلاثة الأولى بدلاً من العشيرين الأول والثاني الذي تم اعتماده في السنوات السابقة، وذلك رغم المعرفة المسبقة بأن مثل هذه المنهجية ستؤدي إلى إرتفاع مستويات الفقر، ولكن تكمن منطقية هذا الإختيار في أن مستوى الرفاه للأسرة الأردنية قد تغير للأفضل وأن العديد من الإحتياجات الإستهلاكية سواء غذائية وغير غذائية باتت احتياجات ضرورية، الأمر الذي يعكس مستوى الرفاه لدى المواطن الأردني خلال الأعوام السابقة، واعتماد قيمة السلة الإستهلاكية لهذه الفئة من المجتمع " وهي الحد الأدنى من الإحتياجات الإستهلاكية الضرورية غذائية وغير غذائية للفرد الأردني" واعتبارها مرجع لتحديد وتصنيف المجتمع بين فقراء وغير فقراء ، كما تم مقارنتها مع بعض الإقتصاديات

* خط الفقر العام = خط فقر الغذاء + خط فقر غير الغذاء.

** أورشانسكي: اقتراح منهجية جديدة لبناء عتبات الفقر، والهدف الرئيسي هو إظهار تكوين سلة المواد غير الغذائية وعلاقتها مع الغذاء.

العالمية التي تقع في نفس فئة الدخل القومي والتي عادة ما تستخدم العشيرات الثلاث الأولى وبعضها يستخدم العشيرات الأربعة الأولى أيضاً.

3.2.1 المؤشرات الرئيسية للفقر لعام 2010

يوضح التحليل التالي عملية حساب مؤشرات الفقر الرئيسية بإعتماد عام 2010 سنة أساس، بدءاً بقياس حاجة الفرد من السعرات الحرارية وانتهاء بحساب خط الفقر للمملكة ومعدل الفقر على مستوى المحافظات وتحديد الأشد فقراً وحسب مراحل القياس الواردة آنفاً.

1.3.2.1 حاجة الفرد من السعرات الحرارية (Person's Calorie Requirement)

يتفاوت معدل السعرات الحرارية من دولة لأخرى تبعاً للعديد من العوامل كالعمر والجنس ووزن الجسم ومستويات النشاط الجسماني. وقد تم اعتماد معيار حاجة الفرد الأردني من السعرات الحرارية بما يتلاءم والتركيب العمري والنوعي للسكان في الأردن. وقد جرى اتباع نفس الأسلوب الذي أُعتمد في دراسة تقييم الفقر في الأردن لعام 2004، حيث أُعتمد على جداول جيمس وشوفيلد (1990) لاستخلاص الأوزان، ووفقاً لما هو موضح في الجدولين1 و2 الذي يوضح الإحتياجات من السعرات الحرارية المحسوبة للسكان في جميع الأعمار.

جدول1: متوسط أوزان الأردنيين حسب العمر والجنس/الوزن بالكغم

العمر بالسنوات	ذكور	إناث
10	26.7	25.2
11	29.7	28.3
12	33.4	31.7
13	43.8	41.2
14	50.1	45.0
15	56.5	51.9
16	62.0	56.4
17	66.0	59.1
29-18	71.5	60.1
59-30	77.6	71.2
+ 60	76.7	73.7

المصدر: دراسة تقييم الفقر في الأردن لعام 2004.

جدول2: احتياجات الأردنيين اليومية من السعرات الحرارية حسب العمر والجنس 2010/سعر حراري

العمر بالسنوات	ذكور	إناث
أقل من سنتين	791	740
5-2	1618	1480
9-6	1924	1689
10	1990	1728
11	2084	1790
12	2199	1858
13	2522	2048
14	2720	2124
15	2917	2262
16	3092	2353
17	3216	2406
29-18	3156	2262
59-30	3167	2375
60 فأكثر	2710	2247
المتوسط 2010	2347	

المصدر: دراسة تقييم الفقر في الأردن لعام 2004، وتقديرات قسم احصاءات الفقر إستناداً إلى بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2010.

ومن أجل الحصول على متوسط الإحتياجات الغذائية للسكان، يفترض أن يتم حساب المجموع التراكمي للإحتياجات من السعرات الحرارية لكل فرد من أفراد أسر العينة. وقد تم حساب المجموع التراكمي باستخدام أسلوب متوسط الوزن المرجح حيث يعطى الوزن المعادل لوزن السكان لكل أسرة من أسر العينة*.

ويلاحظ من الجدول 2 أن السكان الأردنيين في عام 2010 يحتاجون ما معدله 2347 سعراً حرارياً للشخص في اليوم الواحد، اعتماداً على العديد من التغيرات المرصودة في الأنماط الإستهلاكية للأسرة الأردنية وكذلك التغيرات الديموغرافية المختلفة. كما ويوضح الجدول 3 متوسط إستهلاك الفرد اليومي الفعلي من السعرات الحرارية ومتوسط إنفاقه على الغذاء بالأسعار الجارية لعام 2010 (ملحق 2).

* جرى تحديد (معامل الرفع) أوزان السكان من خلال ضرب (معامل الرفع) أوزان العينات بحجم الأسرة.

جدول3: متوسط إستهلاك الفرد اليومي من السعرات الحرارية، ومتوسط إنفاقه السنوي على الغذاء بالأسعار الجارية حسب خميسات الإستهلاك لعام **2010**

خميسات الإستهلاك	متوسط إستهلاك الفرد اليومي من السعرات الحرارية (سعر حراري)	متوسط إنفاق الفرد السنوي على الغذاء (دينارأردني)
الخميس الأول	2067.1	350.2
الخميس الثاني	2569.9	502.0
الخميس الثالث	2937.7	635.4
الخميس الرابع	3473.0	826.1
الخميس الخامس	4576.1	1367.8
المملكة	**3124.6**	**736.2**

2.3.2.1 التكلفة النقدية لكل 1000 سعر حراري للمجتمع الأردني (Calorie Cost/1000)

تم حساب متوسط تكلفة السعر الحراري (لكل 1000 سعر) لعام 2010 على مستوى المملكة ولجميع الأسر حيث بلغ 0.5121 ديناراً بالأسعار الجارية. وعند تقسيم المجتمع إلى خمس شرائح إنفاق (بالإعتماد على متوسط الإنفاق الإستهلاكي السنوي للفرد على جميع السلع والخدمات الغذائية وغير الغذائية)، تبين أن تكلفة السعر الحراري تتزايد كلما اتجهنا من الشريحة الأفقر إلى الشريحة الأغنى (الجدول4)، ففي حين أن متوسط تكلفة السعر الحراري هي 0.3698 ديناراً لكل 1000 سعرحراري للشريحة الأولى (الأفقر) بلغ متوسط التكلفة 0.7125 ديناراً لكل 1000 سعر حراري في الشريحة الخامسة (الشريحة الأغنى) أي حوالي ضعف الشريحة الأولى (الشريحة الأفقر) لعام 2010.

ولأغراض حساب خط فقر الغذاء تم إعتماد متوسط تكلفة السعر الحراري للشريحة الأولى (الأفقر) وهي 0.3698 ديناراً لكل 1000 سعر حراري.

ويبين الجدول 4 مقارنة متوسط تكلفة السعر الحراري حسب شرائح الإنفاق الخمس بين عامي 2008 و2010، حيث تبين أن تكلفة السعر الحراري للشريحة الأفقر تساوي حوالي نصف تكلفة السعر الحراري للشريحة الأغنى في كل من عامي 2008 و2010. كما يلاحظ أن تكلفة الألف سعر حراري للخميس الأول كانت حوالي 37 قرشاً عام 2010 في حين كانت حوالي 32 قرشاً في عام 2008، بإرتفاع بلغت نسبته 15.5% خلال عامين.

جدول4: متوسط تكلفة السعر الحراري حسب خميسات إنفاق الأسر لعامي 2008 و2010 بالأسعار الجارية بالدينار الأردني

خميسات الإستهلاك	متوسط التكلفة لكل 1000 سعر حراري لعام 2008	متوسط التكلفة لكل 1000 سعر حراري لعام 2010
الخميس الأول	0.3187	0.3698
الخميس الثاني	0.3902	0.4413
الخميس الثالث	0.4323	0.4888
الخميس الرابع	0.4918	0.5483
الخميس الخامس	0.6260	0.7125
المملكة	**0.4321**	**0.5121**

وتجدر الإشارة إلى أن احتياجات الفرد من السعرات الحرارية اليومية تقل في المتوسط عن الكميات الفعلية التي يستهلكها الفرد، ويبين الجدول5 متوسط الحاجة من السعرات الحرارية للفرد الأردني وإستهلاكه الفعلي اليومي في عامي2008 و 2010. وكذلك يوضح نسبة التغير في الإحتياجات والإستهلاك بين العامين.

جدول5: متوسط الحاجة من السعرات الحرارية للفرد الأردني ومتوسط إستهلاكه الفعلي اليومي لعامي 2008 و 2010

السعرات الحرارية/ للفرد الأردني	2008	2010	نسبة التغير بين العامين %
متوسط احتياجات الفرد من السعرات الحرارية يومياً	2325	2347	0.9
متوسط الإستهلاك الفعلي للفرد من السعرات الحرارية يومياً	2977	3125	4.7
نسبة زيادة إستهلاك الفرد عن حاجته من السعرات (%)	28.0	33.0	15.5

3.3.2.1 الأرقام القياسية الخاصة لأسعار المستهلك (Spacial Price Index)

ولغايات إشتقاق خط الفقر الغذائي وتقدير خط الفقر العام، تم إشتقاق أرقام قياسية خاصة لأسعار السلع الغذائية وغير الغذائية وعلى مستوى المحافظات وذلك اعتماداً على الأهميات النسبية لكافة السلع المستهلكة من قبل الأسر في كل محافظة ومن ثم ربطها مع أسعار تلك السلع لإشتقاق الرقم القياسي الخاص لجميع السلع واعتماده بالتالي لتقدير تكلفة السعرات الحرارية لكل سلة غذائية لكل محافظة آخذين بعين الإعتبار البعد الجغرافي لتوزيع السكان واختلاف أنماط الإستهلاك باختلاف الأهميات النسبية للسلع المستهلكة بين المحافظات (الجدول6).

جدول6: الرقم القياسي الخاص لأسعار المستهلك (غذاء، غير غذاء) للمحافظات لسنة الأساس (2010)

المحافظة	غذائي/غير غذائي
العاصمه	1.06
البلقاء	0.97
الزرقاء	0.96
مادبا	0.97
إربد	0.97
المفرق	0.94
جرش	0.97
عجلون	0.96
الكرك	0.96
الطفيلة	0.93
معان	0.95
العقبة	0.95
المملكة	1.00

4.3.2.1 خط الفقر (Poverty Line)

هو الحد الفاصل بين دخل أو إستهلاك الفقراء عن غير الفقراء،[1] ويعتبر الفرد فقيراً إذا كان إستهلاكه يقل عن مستوى الحد الأدنى لقيمة الحاجات الأساسية اللازمة له، ويعرف الحد الأدنى لقيمة حاجات الفرد الأساسية "تكلفة السلة لفئة السكان الأقل إستهلاكاً على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقهم تحت خط الفقر تصنف على أنهم فقراء والأفراد أو الأسر الذين يكون إنفاقهم أو دخلهم يساوي أو أكثر من خط الفقر يصنفون على أنهم غير فقراء.

وخط الفقر أسلوب من أساليب قياس الفقر، حيث يعتمد على تقسيم المجتمع المعني إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء. وهناك أنواع مختلفة من خطوط الفقر أهمها خط الفقر المطلق وخط الفقر المدقع. ويحدد خط الفقر تبعاً للتعريف المعتمد للفقر وواقع المجتمع قيد الدراسة. وعلى ضوء هذه الأنواع من خطوط الفقر، تمكن بعض المختصين من الإقتصاديين والإجتماعيين من قياس خطوط الفقر، والتي يمكن تعريفها على النحو التالي:

1. باقر،محمد حسين، قياس الفقر في دول اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3) الأمم المتحدة، نيويورك، 1996

أ. **خط الفقر المدقع** (Abject poverty Line)

يعرف بخط فقر الغذاء، ويعرف على أنه مستوى الإنفاق اللازم للفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن لـــه السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الإعتيادية اليومية وبقائه حياً. ويعنى بخط الفقر المدقع ذلك الخط التقـــديري الرقمي الذي يقاس بالحد الأدنى من الإنفاق اللازم لتغطية حاجات الفرد/الأسرة من السعرات الحرارية التي يحصل عليها من المواد الغذائية الأساسية مضافاً إليه متوسط الإنفاق على غير الغذاء للأسر التي يكون متوسط إنفاق الفرد فيها قريب من خط فقر الغذاء، وفق النمط الغذائي للمجتمع.[1] وعليه فقد بلغ متوسط قيمة خط فقر الغذاء (الفقر المـــدقع) علـــى مستوى المملكة 336 ديناراً للفرد سنوياً في عام 2010، (أي حوالي 28 ديناراً شهرياً). وعلى مستوى الأسرة المعيارية (5.4) فرد بلغت قيمته 1814.4 ديناراً سنوياً و 151.2 ديناراً شهرياً *.

ب. **خط الفقر المطلق** (Absolute poverty Line)

يعرف خط الفقر المطلق أو العام على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للفرد لتأمين الحاجات الغذائية والحاجات غير الغذائية الأساسية التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات. ويقصد بخط الفقر المطلق ذلـــك الخـــط التقديري الرقمي الذي يقاس بالحد الأدنى من الإنفاق المطلوب لتغطية حاجات الفـــرد الأساســـية، (الغذائيـــة وغـــير الغذائية)[2].

وبناءً على بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2010، تم إحتساب خط الفقر المطلق (الغذاء وغير الغذاء)، حيث بلغت قيمته 814 ديناراً للفرد بالسنة بالأسعار الجارية على مستوى المملكة.

وبناءً عليه، يكون خط الفقر العام للفرد 67.8 ديناراً شهرياً وللأسرة المعيارية البالغ حجمها 5.4 فرداً 366.1 ديناراً شهرياً، وللأسرة التي يبلغ حجمها 6 أفراد 406.8 دينارا شهرياً.

أما خط فقر غير الغذاء فقد بلغ 478 ديناراً للفرد سنوياً على مستوى المملكة (أي حوالي 39.8 ديناراً شهرياً). وعلى مستوى الأسرة المعيارية (5.4 فرداً) بلغت قيمته 215.1 ديناراً شهرياً و2581.2 ديناراً سنوياً . ويبين الجدول 7 خط الفقر الوطني للمملكة لعام 2010.

---

1. الصقور وآخرون، 1993، ص 11

* ويعتبر متوسط خط فقر الغذاء لفئة السكان المرجعية هو خط فقر الغذاء لجميع فئات الأسر في المملكة.

2. الصقور وآخرون، 1989، ص 17

جدول7: قيمة خط الفقر المدقع (الغذاء) وغير الغذاء والمطلق للفرد سنوياً بالأسعار الجارية لعام **2010** بالدينار الأردني

	خط الفقر		
	الغذاء/المدقع	غير الغذاء	العام (المطلق)
المملكة	336	478	814

5.3.2.1 نسبة الفقر المطلق (Absolute Poverty Incidence)

يسمى هذا المؤشر بمؤشر تعداد الرؤوس Head Count Index**، حيث حُدد السكان الفقراء حسب نتائج 2010 بأنهم من يقل إنفاقهم عن خط الفقر المطلق والبالغ 814 ديناراً سنوياً. وعليه فقد بلغت نسبة الفقر في الأردن 14.4% لعام 2010. أما على مستوى المحافظات، فقد سجلت محافظتا العاصمة والكرك أقل نسبة فقر حيث بلغت 11.4% و13.4% على التوالي، في حين سجلت نسبة الفقر في محافظة معان النسبة الأعلى بين جميع المحافظات، حيث بلغت 26.6% تلاها محافظتي عجلون والبلقاء بنسب بلغت 25.6% و20.9% على التوالي. أما في باقي المحافظات، فقد تباينت نسبة الفقر ما بين 14.1% و19.2% (جدول8). ويقيم في محافظة العاصمة 30.6% من الفقراء. وعليه، فإن نسبة كبيرة من الفقراء أو حوالي 50% منهم في المناطق ذات التركز السكاني الكبير في محافظتي العاصمة وإربد.

جدول8: نسبة الفقر (أفراد) والتوزيع النسبي للفقراء حسب المحافظة لعام 2010(%)

المحافظة	نسبة الفقر	التوزيع النسبي للفقراء*
العاصمة	11.4	30.6
البلقاء	20.9	9.7
الزرقاء	14.1	14.6
مادبا	15.1	2.7
إربد	15.0	18.7
المفرق	19.2	6.2
جرش	20.3 ***	1.4
عجلون	25.6	4.3
الكرك	13.4	3.6
الطفيله	17.2	1.6
معان	26.6	3.5
العقبة	19.2	3.0
المملكة	**14.4**	**100.0**

*نسبة السكان الفقراء في المحافظة من إجمالي السكان الفقراء في المملكة

** حاصل قسمة عدد السكان الذين يقل إنفاقهم عن خط الفقر العام على إجمالي عدد السكان على مستوى المملكة.

*** تم اعتماد نسبة الفقر لعام 2008 فيما يتعلق بمحافظة جرش وذلك نتيجة لتدني مستوى الإستجابة والذي أثر على دقة النتائج.

شكل1: نسبة الفقر حسب المحافظة لعام 2010

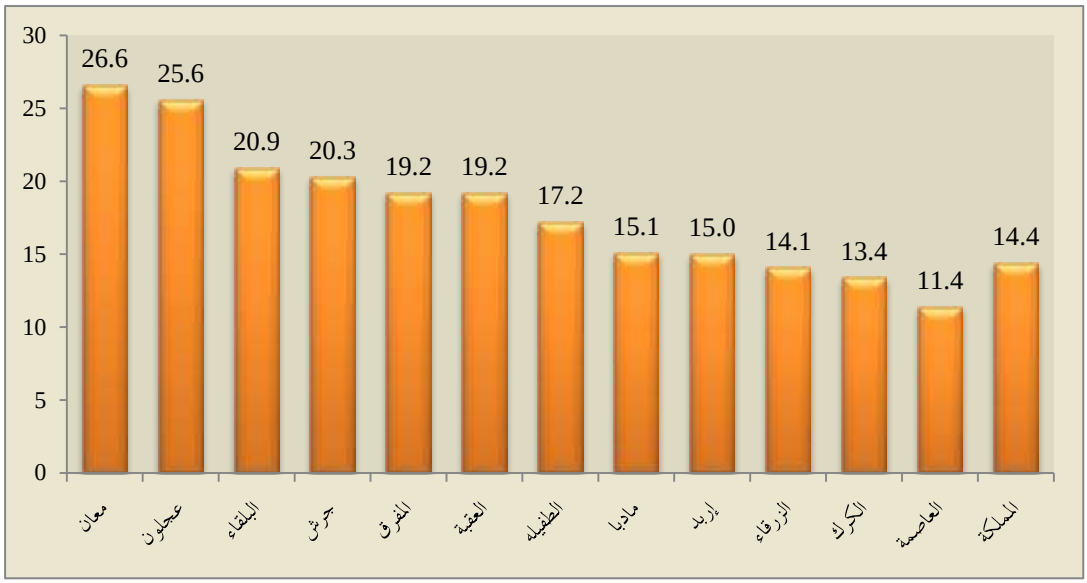

شكل2: التوزيع النسبي للفقراء حسب المحافظة لعام 2010

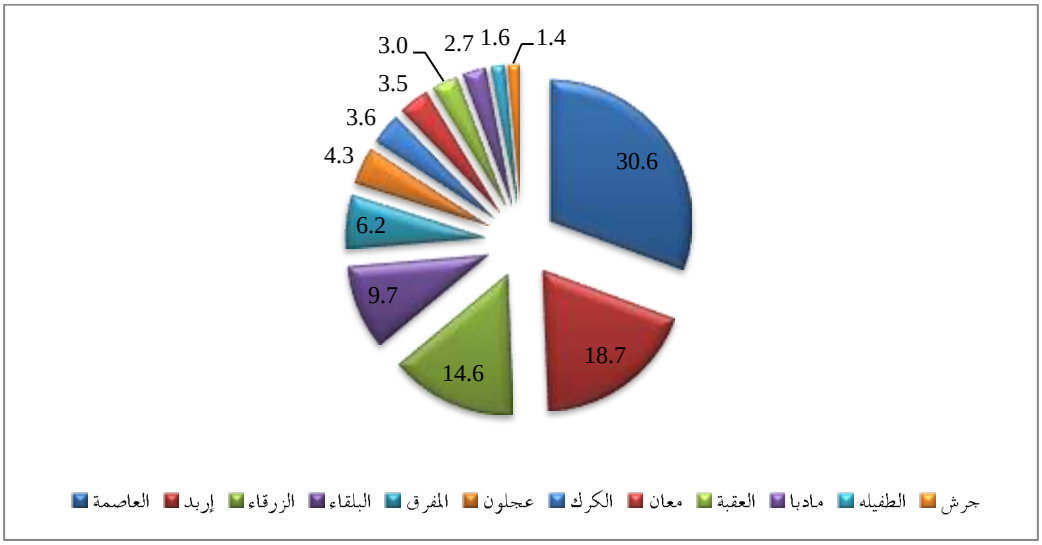

6.3.2.1 مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap Indicator)

يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لنقل الأسر الواقعة تحت خط الفقر لرفعهم إلى خط الفقـــر. ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لإستهلاك كافة السكان عنـــدما يكـــون مستوى إستهلاكهم مساوٍ لخط الفقر. ويلاحظ أن مؤشر فجوة الفقر يحقق ميزة من الميزات المطلوبة في مؤشرات الفقر وهي ميزة الرتابة والتشابه، فعندما ينخفض الدخل لأي من الفقراء ترتفع فجوة الفقر. وأظهرت النتائج أن فجوة الفقر

قد بلغت 3.6% على مستوى المملكة. أما حسب المحافظات، فقد سجلت فجوة الفقر القيمة الأعلى في محافظة معان، حيث بلغت 8.3% في حين سجلت الأقل في محافظة جرش وبلغت 1.2%. وقد بلغت القيمة النقدية لفجوة الفقر على مستوى المملكة 176.8 مليون دينار أردني (وتعرف القيمة النقدية لفجوة الفقر بأنها مجموع الفرق بين خـــط الفقـــر ومتوسط إنفاق الفرد الفقير)*. ويبين الجدول 9 نسبة فجوة الفقر والقيمة النقدية الحقيقية حسب المحافظة لعام 2010.

جدول9: نسبة فجوة الفقر حسب المحافظة لعام 2010 (%) والقيمة النقدية لعامي 2008 و 2010

المحافظة	نسبة فجوة الفقر 2010	القيمة النقدية الحقيقية لفجوة الفقر2008 (مليون ديناراً)	القيمة النقدية الحقيقية لفجوة الفقر2010 (مليون ديناراً)
العاصمة	2.7	25.6	51.4
البلقاء	5.9	9.5	19.7
الزرقاء	3.4	9.4	24.8
مادبا	3.7	2.5	4.7
إربد	3.6	19.9	32.2
المفرق	5.6	12.1	12.9
جرش	1.2	5.5	1.7
عجلون	6.3	2.8	7.5
الكرك	3.7	5.7	7.0
الطفيله	3.5	1.4	2.3
معان	8.3	4.1	7.8
العقبة	4.3	2.8	4.8
المملكة	**3.6**	**101.3**	**176.8**

*فجوة الفقر: هي حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لرفع إنفاق الفقراء إلى مستوى خط الفقر أي ليصبحوا غير فقراء، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى إستهلاكهم مسار لخط الفقر.

$$PG = \frac{\sum_{i=1}^{q}(Z - Y_i)}{NZ} \times 100\ \%$$

PG : فجوة الفقر النسبية، Z : خط الفقر، N: إجمالي عدد السكان، Y_i: مستوى إستهلاك/دخل الفقير، q : عدد الفقراء

شكل3: نسبة فجوة الفقر حسب المحافظة لعام 2010

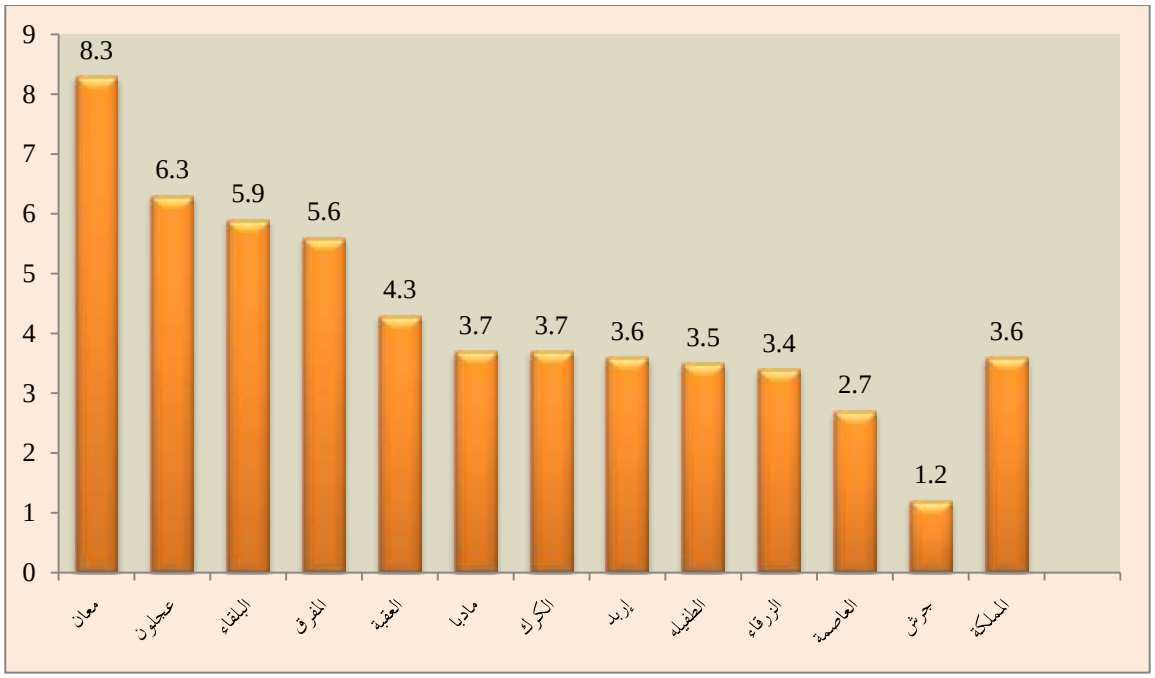

7.3.2.1 مؤشر شدة الفقر (Poverty Severity Indicator)*

يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الواقعين تحت خط الفقر أنفسهم ، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية. ويعتبر مؤشر شدة الفقر مقياساً نسبياً شبيهاً بمقاييس الإنحراف المعياري والتباين ويوفر صورة عن مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم. وكلما ارتفعت قيمة المؤشر، كلما دلّ على درجة أكبر من التفاوت. وعليه فقد بلغت شدة الفقر على مستوى المملكة 1.21% في عام 2010 مقارنة بقيمتها التي بلغت 0.79 % عام 2008. أما على مستوى المحافظات، فقد كانت محافظة جرش هي المحافظة الأقل تبايناً في إنفاق الفقراء بنسبة بلغت 0.27% في حين كانت محافظة معان المحافظة الأعلى في تباين إنفاق الفقراء بنسبة بلغت 3.36%. ويبين الجدول 10 مؤشر شدة الفقر حسب المحافظة لعام 2010.

---

*مؤشر شدة الفقر مقياس نسبي يعطي صورة عن مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم. وكلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما دل ذلك على درجة أكبر من التفاوت.

$$PS = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{Z - Y_i}{Z}\right)^2 \times 100\ \%$$ حيث PS: شدة الفقر.

جدول10: مؤشر شدة الفقر حسب المحافظة لعامي 2008 و 2010(%)

المحافظة	نسبة شدة الفقر2008%	نسبة شدة الفقر2010%
العاصمة	0.47	0.86
البلقاء	1.30	2.10
الزرقاء	0.47	1.17
مادبا	0.66	1.04
إربد	0.81	1.18
المفرق	1.96	2.24
جرش	1.67	0.27
عجلون	1.07	1.95
الكرك	1.25	1.31
الطفيله	0.57	0.85
معان	2.00	3.36
العقبة	1.30	1.48
المملكة	**0.79**	**1.21**

شكل4: نسبة شدة الفقر 2010

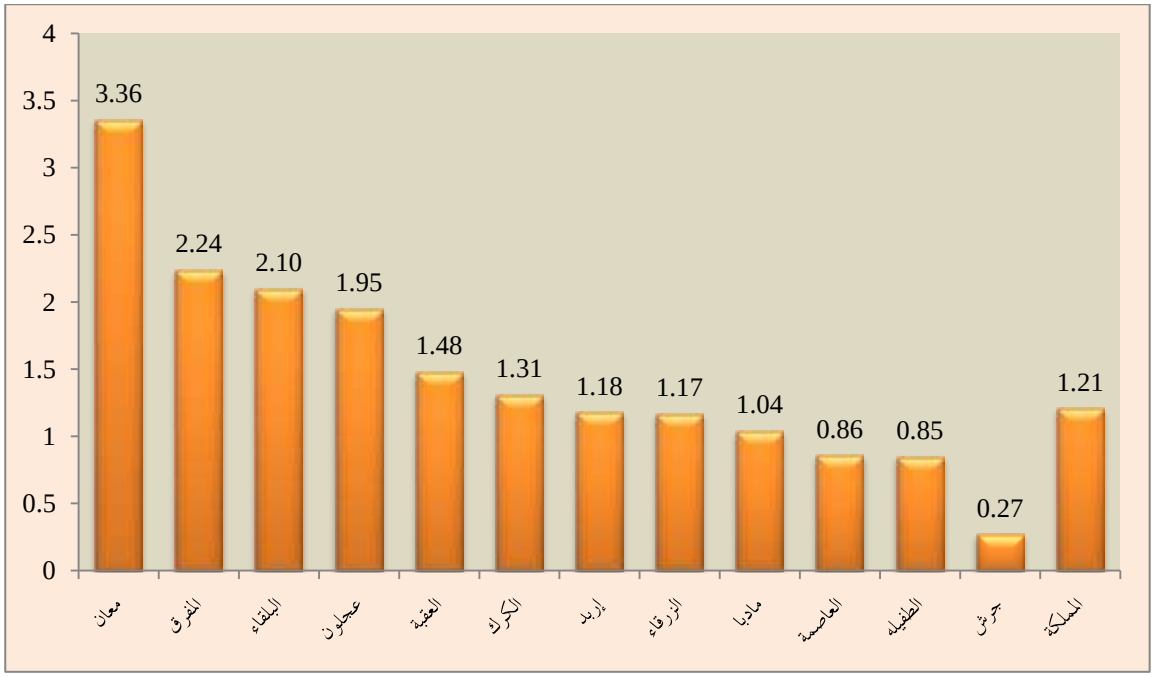

جدول11: ملخّص مؤشرات الفقر*

المؤشر	2008	2010
متوسط حاجة الفرد الأردني من السعرات الحرارية في اليوم	2325	2347
متوسط الكلفة بالدينار لكل 1000 سعر حراري لدى كافة السكان	0.4321	0.5121
متوسط الكلفة بالدينار لكل 1000 سعر حراري لدى شريحة السكان الأقل إنفاقاً	0.3187	0.3698
خط الفقر الغذائي بالدينار للفرد سنوياً	292	336
خط الفقر الغذائي بالدينار للفرد شهرياً	24.3	28.0
خط الفقر غير الغذائي بالدينار للفرد سنوياً	388	478
خط الفقر غير الغذائي بالدينار للفرد شهرياً	32.3	39.8
خط الفقر العام بالدينار للفرد سنوياً	680	814
خط الفقر العام بالدينار للفرد شهرياً	56.7	67.8
نسبة السكان الفقراء إلى إجمالي سكان المملكة	13.3	14.4
متوسط حجم الأسرة	5.7	5.4
متوسط الإنفاق الإستهلاكي للأسرة السنوي (بالدينارالأردني)	8617	9240
متوسط الإنفاق الإستهلاكي للفرد السنوي (بالدينارالأردني)	1525	1721
حصة أفقر 10% من السكان من مجمل الإنفاق (%)	3.6	4.0
حصة أغنى 10% من السكان من مجمل الإنفاق (%)	26.5	27.5
متوسط دخل الأسرة السنوي (بالدينارالأردني)	7911	8842
متوسط دخل الفرد السنوي (بالدينارالأردني)	1350.5	1647
مقياس عدالة توزيع الدخل : معامل جيني	0.393	0.376

أما فيما يتعلق بعدالة توزيع الدخل المقاس بمعامل جيني، الذي يقيس درجة اللامساواة في توزيع إجمالي الدخل، حيث يتحسن مؤشر العدالة كلما اقتربت قيمة المعامل من الصفر وتتضاءل العدالة كلما إقترب من الواحد الصحيح، فقد بلغت قيمته 0.376 مظهراً تحسناً طفيفاً في عدالة التوزيع بنسبة انخفاض بلغت 4.5% في عام 2010 عما كان عليه في عام 2008 حيث كانت قيمته 0.393 آنذاك.

أما فيما يخص الشرائح السكانية الثلاث الباقية (والتي تبلغ حصتها 60% من إجمالي السكان)، فقد استحوذت على حصة من الدخل الإجمالي الجاري للمملكة بلغت 50% عام 2010 مقابل 48% في عام 2008.

*الأرقام بالدينار محسوبة بالأسعار الجارية

وهكذا يتضح من هذا التحليل التحسن الذي تم تسجيله في حالة الفئات السكانية المتوسطة، مقابل تراجع الوضع النسبي للفئات السكانية الأكثر فقراً، مما يعني في المحصلة عدم تحقيق مستويات أكبر من العدالة في توزيع الدخل خلال الفتـــرة محل البحث.

جدول12: توزيع أعداد الأسر والأفراد الفقيرة والتوزيع النسبي للفقراء ونسبة الفقر أفراد وأسر ونسبة الفقر المدقع وعدد الفقراء تحت خط فقر الغذاء حسب المحافظة لعام 2010

المحافظة	نسبة الفقر %	عدد الأفراد الفقراء	عدد الأسر الفقيرة	التوزيع النسبي للفقراء %	نسبة الأسر الفقيرة%	نسبة الفقر المدقع	عدد الفقراء تحت خط فقرالغذاء
العاصمة	11.4	268545	36892	30.6	8.0	0.25	5754
البلقاء	20.9	85494	12169	9.7	15.9	0.00	0
الزرقاء	14.1	128055	17866	14.6	10.5	0.34	3120
مادبا	15.1	23347	2704	2.7	9.7	0.00	0
اربد	15.0	163933	22381	18.7	11.5	0.10	1085
المفرق	19.2	54570	6994	6.2	14.6	1.27	3610
جرش	20.3	11998	1786	1.4	5.9	0.00	0
عجلون	25.6	37752	5231	4.3	21.4	0.26	379
الكرك	13.4	31581	3900	3.6	9.3	0.59	1386
الطفيله	17.2	14244	1772	1.6	11.3	0.33	271
معان	26.6	30966	3882	3.5	19.3	2.68	3117
العقبة	19.2	26104	3417	3.0	14.1	0.60	818
المملكة	**14.4**	**876590**	**118995**	**100.0**	**10.5**	**0.32**	**19540**

4.2.1 المناطق الأشد فقراً لعام 2010 (Extreem Poverty Regions)

تشير النتائج إلى وجود تفاوت في نسب الفقر بين أقضية المملكة البالغ عددها 89 قضاء وموزعة علـــى 12 محافظـــة، بشكل ملحوظ إذ بلغت في حدها الأقصى في كل من قضاء وادي عربة في محافظة العقبة (71.5%) وقضاء الرويشد في محافظة المفرق (69.6%)، وفي حدها الأدنى بنسبة 1.7% في قضاء الجامعة في محافظة العاصمة.

ويبين الشكل (5) المناطق الأشد فقراً التي تم إعتمادها لعام 2010، حيث تم تصنيف هذه المناطق على أساسين هما:

أولاً: على أساس الألوية، حيث تم احتساب عدد الأقضية والتي وقعت ضمن الألوية الفقيرة "التي تساوي أو تزيد نسبة الفقر فيها عن 25%"، حيث تم شمول الأقضية الفقيرة وغير الفقيرة داخل اللواء الفقير*، وعليه بلغ عـــدد الأقضـــية في الألوية الفقيرة 24 قضاء**.

ثانياً: تم احتساب عدد الأقضية الفقيرة والتي جاءت ضمن الألوية غير الفقيرة، وإضافتها إلى قائمة الأقضية الأكثر فقراً، وهي 3 أقضية. وبذلك يكون مجموع الأقضية التي صنفت كمناطق أشد فقراً 27 قضاء موزعة على جميـــع محافظـــات المملكة وهذا يساعد على شمول أكبر عدد من الأقضية التي تعاني من شدة الفقر والمناطق المحيطة أو القريبة لها وشبيهة في المستوى المعيشي والخصائص الأخرى، لتكون محل استهداف والتدخل للتقليل من حدة هذه الظاهرة ضـــمن الـــبرامج الموجهة من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والشركاء من المؤسسات غير الحكومية سواء محلية أو غير محلية، مما لـــه الأثر الإيجابي على المجتمع في الوصول إلى عدالة أكبر في توزيع التدخلات وأيضاً آخذين بعين الإعتبار أن توزيع الفقراء على الأقضية عددياً يتناسب مع الكثافة السكانية في الأقضية بالرغم من أن التقسيمات الإدارية لا تساعد على تحقيـــق عدالة في الإستفادة من التدخل إذا لم يتم الأخذ بالإعتبار معايير أخرى لتوزيع هذه التدخلات. بالإضـــافة إلى ذلـــك سوف يتم أيضاً الحفاظ على البرامج في جيوب الفقر التي كانت موجودة في عام 2008 وخرجت هذا العـــام والبـــالغ عددها (14) قضاء (ملحق رقم 1)، وذلك إلى أن يتم التثبت من خروج هذه الأقضية كأقضية فقيرة من المسح لفترتين متتاليتين.

*وذلك لضمان العدالة في المنهج الذي يعتمد على عينات مسح وأساسه تأشيري وضرورة الشمولية في تمثيل المجتمع باستخدام معاملات رفع وأوزان معالجة منهجياً لتعكس المجتمع كله.

**المقصود في تعريف القضاء "اللواء" الفقير: هو"القضاء" أو "اللواء" الذي بلغت نسبة الفقر فيه 25% فأكثر

شكل5: المناطق الأشد فقراً لعام 2010

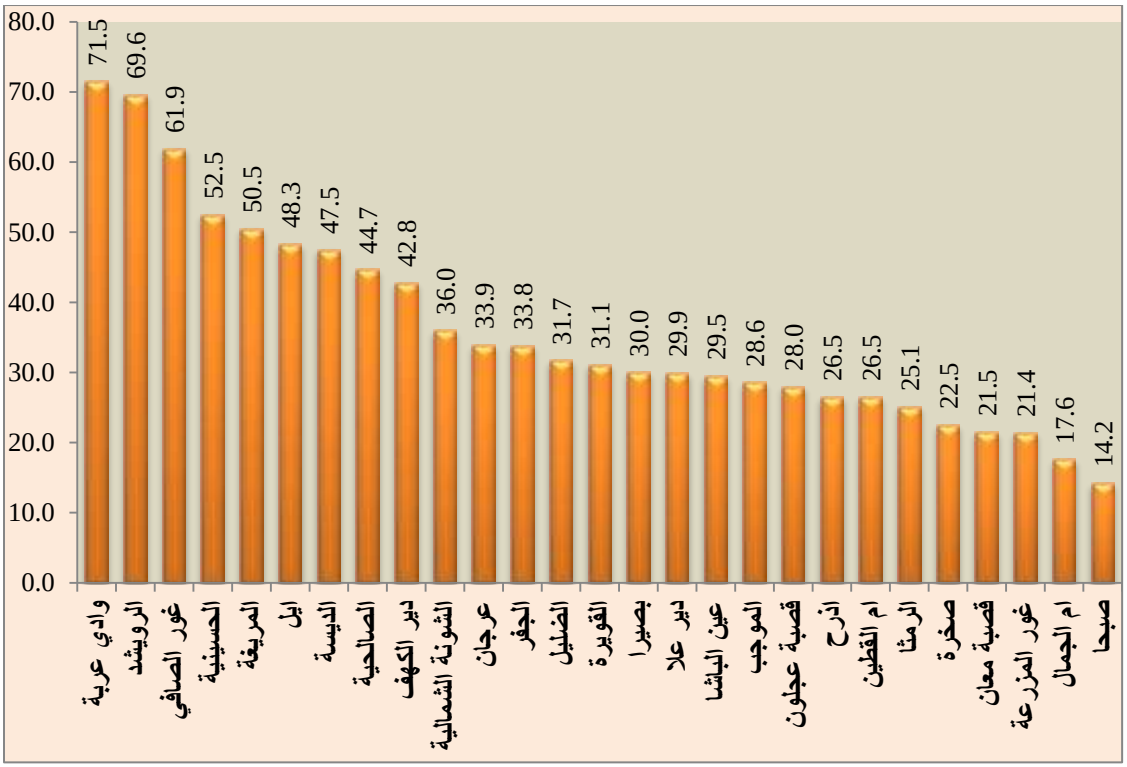

وبتحليل المناطق الأشد فقراً في عام 2010، يلاحظ أن 22 قضاء من أصل 27 تجاوزت نسبة من هم فقراء من سكانها 25% حيث كانت أعلى نسبة فقر في قضاء وادي عربه 71.5% وأقلها 25.1% في قضاء الرمثا من محافظة إربد، وتوزعت هذه الأقضية بين محافظات المملكة وبالرغم من أن عدد الأقضية الفقيره 27 قضاء الإ أن نسبة الفقر في هذه المناطق مجتمعة بلغت 31.6% (أو261.3 ألف نسمة) من سكانها والبالغ 826.7 ألف نسمة. كما أن نسبة سكان هذه المناطق من سكان المملكة شكلت 13.6%. وبالرغم من ذلك، فإن مستوى الفقر يتصف بالثبات بشكل عام في الأردن وذلك لثباته في المحافظات الأكثر سكاناً والتي يتركز فيها أكثر من ثلثي السكان في المملكة.

جدول13: نسبة الفقر في المناطق الأشد فقراً حسب التقسيمات الإدارية لعام 2010

الرقم	اسم اللواء	القضاء	نسبة الفقر لواء	نسبة الفقر قضاء
1	قصبة العقبة	وادي عربة	16.0	71.5
2	الرويشد	الرويشد	69.6	69.6
3	الأغوار الجنوبية	غور الصافي	45.4	61.9
4	الحسينية	الحسينية	52.5	52.5
5	قصبة معان	المريغة	31.4	50.5
6	قصبة معان	ايل	31.4	48.3
7	القويرة	الديسة	34.6	47.5
8	البادية الشمالية	الصالحية	29.5	44.7
9	البادية الشمالية	دير الكهف	29.5	42.8
10	الشونة الشمالية	الشونة الشمالية	36.0	36.0
11	قصبة عجلون	عرجان	27.8	33.9
12	قصبة معان	الجفر	31.4	33.8
13	قصبة الزرقاء	الضليل	13.8	31.7
14	القويرة	القويرة	34.6	31.1
15	بصيرا	بصيرا	30.0	30.0
16	دير علا	دير علا	29.9	29.9
17	عين الباشا	عين الباشا	29.5	29.5
18	القصر	الموجب	10.0	28.6
19	قصبة عجلون	قصبة عجلون	27.8	28.0
20	قصبة معان	اذرح	31.4	26.5
21	البادية الشمالية	ام القطين	29.5	26.5
22	الرمثا	الرمثا	25.1	25.1
23	قصبة عجلون	صخرة	27.8	22.5
24	قصبة معان	قصبة معان	31.4	21.5
25	الأغوار الجنوبية	غور المزرعة	45.4	21.4
26	البادية الشمالية	ام الجمال	29.5	17.6
27	البادية الشمالية	صبحا	29.5	14.2

وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي في المناطق الأشد فقراً لعام 2010، يلاحظ أنها قد توزعت على تسع محافظات من أصل المحافظات الاثنتي عشر في المملكة، حيث تضمنت محافظة معان (المحافظة التي سجلت أعلى نسبة للفقر حوالي 27% مقارنة مع باقي المحافظات) ستة مناطق وأيضاً محافظة المفرق بنفس العدد من المناطق، ثم محافظتي العقبة والكرك ثلاث مناطق لكل منهما، وتضمنت محافظة عجلون التي جاءت في الترتيب الثاني بين المحافظات من حيث إرتفاع نسبة الفقر ثلاث مناطق فقر أيضاً، ثم محافظتي البلقاء واربد بواقع منطقتي فقر، ثم محافظتي الزرقاء والطفيلة بواقع منطقة واحدة فقيرة

لكل منهما، بينما محافظات العاصمة ومادبا وجرش لم يرد فيها أي منطقة فقر شديد ولكن مع تثبيت جيوب الفقر التي جاءت في العام 2008 والتي ستستمر البرامج فيها والبالغ عددها (14) قضاء المذكورة سابقاً فإن جميع المحافظات تشمل أقضية فقر. وعليه، تتوزع المناطق الأشد فقراً في العام 2010 على الأقاليم الثلاثة في المملكة ولكن بدرجات متفاوتة، حيث يوجد إحدى عشرة منطقة فقيره في إقليم الشمال و ثلاث مناطق في إقليم الوسط وثلاثة عشر منطقة في إقليم الجنوب.

الفصل الثاني

1.2 تحليل الإنفاق الإستهلاكي ودخل الأسرة السنوي 2008–2010

1.1.2 تحليل الإنفاق الإستهلاكي الأسري

1.1.1.2 متوسط الإنفاق الإستهلاكي للأسر على السلع الغذائية

أشارت نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2010 إلى أن متوسط الإنفاق الإستهلاكي الأسري السنوي على السلع الغذائية بالأسعار الجارية قد بلغ 3952.8 ديناراً أو ما نسبته 43% من الإستهلاك الكلي للأسرة، في حين بلغ عام 2008 (بأسعار 2010) ما قيمته 3836 ديناراً أي ما نسبته 45% من الإستهلاك الكلي للأسرة. مما يشير إلى استمرارية انخفاض مستوى الإنفاق الإستهلاكي على الغذاء في عام 2008 عن عام 2010 بالرغم من إرتفاع الأسعار بما نسبته 2% بين العامين*.

أما فيما يتعلق بترتيب مجموعات الإنفاق الإستهلاكي الغذائي لكافة خميسات الإنفاق الإستهلاكي لعام 2010، فقد سجلت مجموعة اللحوم والدواجن المرتبة الأولى، واحتلت مجموعة الألبان والبيض المرتبة الثالثة وسجلت مجموعة الحبوب ومنتجاتها المرتبة الرابعة. أما بالنسبة للخميس الأول (الشريحة الأفقر) فقد احتلت مجموعة اللحوم والدواجن المرتبة الأولى تلتها مجموعة الحبوب ومنتجاتها، في حين احتلت مجموعة التبغ والسجائر المرتبة الثالثة.

وبتحليل متوسطات الإنفاق الإستهلاكي السنوي على السلع الغذائية، يُلاحظ أن مجموعة اللحوم والدواجن احتلت المرتبة الأولى من حيث الإنفاق الإستهلاكي الأسري السنوي من بين مجموعات الإنفاق الإستهلاكية الغذائية الأخرى في عام 2010، حيث بلغ متوسط الإنفاق الإستهلاكي السنوي على هذه المجموعة 810.0 ديناراً بالأسعار الجارية أو ما نسبته 20.5% من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي على المواد الغذائية مقارنة مع 929.3 ديناراً في عام 2008 أو ما نسبته 24% (بأسعار 2010). ويلاحظ من نمط الإنفاق الإستهلاكي الأسري حسب الخميسات لعام 2010، أن الشريحة الأغنى (الخميس الخامس) قد سجلت أعلى نسبة إنفاق إستهلاكي على مجموعة اللحوم والدواجن، حيث بلغ متوسط الإنفاق الإستهلاكي عليها 1289.8 ديناراً بالأسعار الجارية أي ما نسبته 25%من إجمالي الإستهلاك على المواد الغذائية لهذا الخميس، بينما بلغ متوسط إستهلاك الشريحة الأفقر (الخميس الأول) 397.2ديناراً في عام 2010 أي ما نسبته 16% من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي على المواد الغذائية في الخميس الأول.

*بلغ معدل التضخم في الفترة بين المسحين 4.4%

أما في عام 2008 وعلى مستوى الخميسات، فقد بلغ متوسط الإنفاق الإستهلاكي على مجموعة اللحوم والـــدواجن للشريحة الأغنى (الخميس الخامس) 1409.8 ديناراً أي 28% من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي على المواد الغذائية لنفس الخميس، في حين بلغ المتوسط لنفس المجموعة في الشريحة الأفقر (الخميس الأول) 459.2 ديناراً أي 18% من إجمـــالي الإنفاق الإستهلاكي على المواد الغذائية في نفس الخميس (الجدول 14). وعلى الرغم من صـــغر حجـــم الأســـرة في الشريحة الأغنى، إلا أن إنفاقها الإستهلاكي على مجموعة اللحوم والدواجن كان مرتفعاً (بلغ حجم الأسرة في الشـــريحة الأفقر 7.2 فرد مقابل 3.9 فرد في الشريحة الأغنى في عام 2010). الأمر الذي ينسجم مـــع الســـلوك الإســـتهلاكي العقلاني للأسر، ويوضح الفرق في متوسط الإنفاق الإستهلاكي لكل خميس للحصول على السعرات الحرارية المطلوبـــة ومصدرها ومستوى أسعارها، هذا بالإضافة إلى التغير في مستويات الدخول التي سيتم التطرق لها في الجزء التالي مـــن هذا الفصل.

وتقاربت مجموعة التبغ والسجائر ومجموعة الألبان ومنتجاتها والبيض من حيث متوسط الإنفاق الإستهلاكي الأســـري، حيث بلغ متوسط الإنفاق الإستهلاكي على مستوى المملكة حوالي (424 و 421 ديناراً على التوالي) أي ما نســـبته 10.7% من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي على السلع الغذائية لكلتا المجموعتين في عام 2010. أما مجموعـــة الحبـــوب ومنتجاتها فقد بلغ متوسط الإنفاق الإستهلاكي عليها 413 ديناراً بالأسعار الجارية عام2010 بانخفاض طفيف بلغـــت نسبته 1% عن عام 2008.

أما في عام 2010، وعلى مستوى الخميسات لمجموعة الحبوب ومنتجاتها فقد سجلت الشريحة الأغنى متوسط إستهلاك بلغ حوالي 433 ديناراً في حين سجلت الشريحة الأفقر متوسط إنفاق إستهلاكي أقل من الشريحة الأغـــنى بلـــغ 365 ديناراً.

ويلاحظ من خلال التحليل بما يخص الإنفاق الإستهلاكي على مجموعة التبغ والسجائر ما تشكله هذه المجموعة من أهمية في ميزانية المستهلك الأردني فقد احتلت مرتبة متقدمة (المرتبة الثانية) في متوسط الإنفاق الإستهلاكي علـــى مســـتوى السلع الغذائية لعام 2010 بعد أن كانت تحتل المرتبة الرابعة من حيث متوسط الإنفاق الإستهلاكي على السلع الغذائية في عام 2008. أما على مستوى الخميسات لعام 2010، فقد سجلت الشريحة فوق الوسطى (الخميس الرابع) أعلـــى متوسط للإنفاق الإستهلاكي مقارنة بالشرائح الأخرى، حيث بلغ المتوسط حوالي 475 ديناراً بالأسعار الجارية، مقارنة مع الشريحة الأفقر حيث بلغ المتوسط 348.2 ديناراً.

وعليه فإن الإرتفاع في متوسطات الإنفاق الإستهلاكي لمجموعة التبغ والسجائر وانتقالها إلى مرتبة متقدمة بـــين عـــامي 2008 و2010 قد يعود إلى ازدياد انتشار ظاهرة التدخين في الأردن وخاصة بين فئة الشباب، وتفشي ظاهرة تـــدخين

الأرجيلة في الأعوام الأخيرة بالرغم من إرتفاع الأسعار. ويلاحظ هنا أن متوسط الإنفاق الإستهلاكي للأسرة الأردنية على مجموعة التبغ والسجائر يعد أكبر مما تستهلكه الأسرة على أي من المجموعات الغذائية الأخرى باستثناء مجموعة اللحوم والدواجن فقد بلغ الإنفاق الإستهلاكي للأسرة الأردنية على التبغ والسجائر 424.2 ديناراً في المتوسط سنوياً (1.2ديناراً يومياً)، أي ما يقارب 481.2 مليون ديناراً سنوياً على مستوى المملكة في عام 2010*

وسجل متوسط الإنفاق الإستهلاكي للأسر في الشريحة الأفقر على مجموعات "الكحول" و"المكسرات" و"البقول الجافة والمعلبة" نسباً قليلة حيث بلغت 0.3، 15.3 و30.6 ديناراً للمجموعات الثلاث على التوالي.

وبالمقارنة مع الشريحة الأغنى، فقد كان متوسط الإنفاق الإستهلاكي على مجموعة البقول الجافة والمعلبة ما قيمته 49.8 ديناراً وعلى مجموعة المشروبات الكحولية ما قيمته 7.7 ديناراً وهو الأقل مقارنة بباقي بنود الإنفاق الإستهلاكي لهذه الشريحة. كما ويبين الجدول 14 أهمية الإنفاق الإستهلاكي على الغذاء من الإنفاق الإستهلاكي الكلي والتي تتفق والنظرية الإقتصادية والتي تؤكد على حقيقة أن الفرد يبدأ بإشباع حاجاته الأساسية، حيث جاءت النسبة الأكبر من نصيب الخميس الأول (الشريحة الأشد فقراً) 50% من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي لهذه الفئة وتجدر الإشارة هنا إلى أنه كلما زادت حصة الإنفاق على الغذاء من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي يعني ذلك أن مستوى الرفاه في المقابل يتراجع حيث يقلل ذلك من حجم الإنفاق على غير الغذاء، في حين أنها أخذت بالتراجع تباعاً لبقية الخميسات حتى وصلت إلى 37% للخميس الخامس (الشريحة الأغنى).

*من الجدير بالذكر أن عدد الأسر في المملكة لعام 2010 بلغ حوالي 1.1 مليون أسرة ، مما يعني وفي ظل متوسط إستهلاك للأسرة يبلغ 424.2 ديناراً لعام 2010، فإن مجموع الإستهلاك على مستوى المملكة سيبلغ 481.2 مليون ديناراً لعام 2010.

جدول14: متوسط الإنفاق الإستهلاكي الأسري السنوي على السلع الغذائية حسب خميسات الإنفاق الإستهلاكي لعامي 2008 و2010 بالدينارالأردني

المجموعات السلعية	خميسات الإستهلاك										متوسط المملكة		الترتيب لعام 2010	
	الخميس الأول		الخميس الثاني		الخميس الثالث		الخميس الرابع		الخميس الخامس				الخميس الأول	المملكة
	2008	2010	2008	2010	2008	2010	2008	2010	2008	2010	2008	2010		
اللحوم والدواجن	459.2	397.2	639.1	538.8	806.6	663.5	971.1	818.0	1409.8	1289.8	929.3	810.0	1	1
التبغ والسجائر	308.7	348.2	377.7	399.9	426.6	453.5	421.2	474.9	380.1	421.4	387.0	424.2	3	2
الألبان ومنتجاتها والبيض	255.6	268.4	318.4	342.0	363.7	402.6	397.6	438.3	514.6	551.7	389.1	421.4	4	3
الحبوب ومنتجاتها	422.2	365.0	436.8	399.6	443.8	416.4	439.3	428.7	430.4	432.7	434.8	413.0	2	4
الخضروات	293.8	258.3	335.8	298.8	349.8	327.3	362.2	355.3	398.7	403.8	355.4	339.5	5	5
المأكولات الأخرى	149.3	232.0	169.8	272.9	182.4	311.6	181.2	326.2	253.4	385.1	194.7	316.7	6	6
السكر ومنتجاته	165.7	165.2	201.8	213.1	227.3	243.3	259.4	260.7	354.6	362.5	256.0	263.4	7	7
الفواكة	79.2	105.5	122.0	154.5	152.5	192.3	182.8	236.4	252.2	316.0	170.6	216.8	8	8
الزيوت والدهون	115.8	93.2	145.9	126.1	174.7	160.5	190.7	211.3	259.2	288.3	187.9	191.0	9	9
المشروبات والمرطبات	73.3	87.3	98.0	118.0	119.2	150.6	133.2	170.2	179.5	220.5	128.5	159.2	10	10
الشاي والبن والكاكاو	91.3	75.0	109.9	97.8	126.1	117.1	143.0	138.7	188.9	204.1	139.2	136.4	11	11
الأسماك ومنتجات البحر	35.5	38.7	49.1	56.5	59.6	66.7	74.1	83.4	125.3	122.3	75.5	79.8	13	12
التوابل ومحسنات الطعام	53.5	41.9	68.6	59.5	78.7	71.6	86.0	85.0	100.3	107.4	80.9	77.9	12	13
المكسرات	13.8	15.3	27.4	29.8	44.4	43.6	57.0	61.6	108.3	110.1	57.4	59.4	15	14
البقول الجافة والمعلبة	41.7	30.6	45.4	36.2	48.8	40.9	50.6	43.9	52.6	49.8	48.6	41.7	14	15
المشروبات الكحولية	0.0	0.3	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.8	3.5	7.7	1.0	2.4	16	16
متوسط الإنفاق الإستهلاكي السنوي الأسري على الغذاء	2558.6	2522.1	3145.7	3143.7	3604.2	3661.4	3949.3	4133.4	5011.6	5273.0	3836.0	3952.8		

2.1.1.2 متوسط الإنفاق الإستهلاكي للأسر على السلع غير الغذائية

أشارت نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة في عام 2010 إلى أن متوسط الإنفاق الإستهلاكي على السلع غير الغذائية قد بلغ حوالي 5287 ديناراً أو ما نسبته57% من الإنفاق الإستهلاكي الكلي، أما في عام 2008 فقد بلغ متوسط الإنفاق الإستهلاكي غير الغذائي 4781 ديناراً بنسبة بلغت 55.5% من الإنفاق الإستهلاكي الكلي مما يشير إلى أن مستوى الإنفاق الإستهلاكي للأسرة في عام 2008 مقيماً بأسعار عام 2010 على غير الغذاء لم يكن بعيداً عن مستوى الإنفاق الإستهلاكي في عام 2010. حيث احتلت نفس مجموعة المسكن وملحقاته المرتبة الأولى من حيث متوسط الإنفاق الإستهلاكي الأسري في عامي 2010 و2008، وبلغ متوسط الإنفاق الإستهلاكي على هذه المجموعة 1645 ديناراً في عام 2010 بإرتفاع نسبته 1.0% عن قيمته المسجلة في عام 2008 والبالغة 1449.2ديناراً. تلاها الإنفاق الإستهلاكي على مجموعة النقل والذي يشمل الإنفاق الإستهلاكي على وقود السيارات الخاصة و أجور النقل والمواصلات الداخلية والخارجية حيث بلغ متوسط الإنفاق الإستهلاكي الأسري عليها حوالي 986 ديناراً في عام 2010 وحوالي 927 ديناراً في عام 2008. واحتلت مجموعة الوقود والإنارة المرتبة الثالثة والتي تشمل الإنفاق الإستهلاكي على الكهرباء وإسطوانات الغاز والمشتقات النفطية الأخرى بمتوسط إنفاق إستهلاكي بلغ حوالي 554 ديناراً، واحتل الإنفاق الإستهلاكي على مجموعة العناية الشخصية المرتبة الرابعة حيث بلغ متوسط الإنفاق الإستهلاكي 468.7 ديناراً في عام 2010 (الجدول15).

وبتحليل متوسطات الإنفاق الإستهلاكي على السلع غير الغذائية على مستوى الخميسات في عام 2010، يُلاحظ أن الإنفاق الإستهلاكي على مجموعة المسكن وملحقاته احتلت المرتبة الأولى للخميس الأول (الشريحة الأفقر)، حيث بلغ متوسط الإنفاق الإستهلاكي 953.3 ديناراً سنوياً. تلتها مجموعة النقل في المرتبة الثانية حيث بلغ متوسط الإنفاق الإستهلاكي حوالي 361 ديناراً سنوياً، ثم مجموعة العناية الشخصية والتي تشمل (الحلاقة الرجالية والأطفال، أدوات الحلاقة، محارم صحية، فوط صحية، شامبو، اكسسوارات، الذهب والمجوهرات) في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ حوالي 353 ديناراً سنوياً، ثم مجموعة التعليم في المرتبة الرابعة بمتوسط الإنفاق الإستهلاكي سنوي بلغ 204 ديناراً .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعات غير غذائية كان متوسط الإنفاق الإستهلاكي عليها أقل من المجموعات السابقة بالنسبة للشريحة الأفقر كمجموعة الأقمشة ومصاريف التفصيل بمتوسط إنفاق إستهلاكي بلغ ديناراً واحداً، ومجموعة الملابس النسائية (10.3 ديناراً)، ومجموعة النفقات الأخرى (17.1ديناراً). أما الشريحة الأغنى، فقد كان إنفاقها الإستهلاكي من الأقمشة ومصاريف التفصيل هو الأقل (5.2 دينار) ومجموعة النفقات الأخرى (42.9 ديناراً) ومجموعة الأثاث والسجاد والمفارش (60.8 ديناراً) وذلك لعام 2010. أما في عام 2008، وبالنسبة للشريحة الأفقر في الخميس الأول فقد كان الإنفاق الإستهلاكي على مجموعة الأقمشة ومصاريف التفصيل هو الأقل (1.1 ديناراً)، ومجموعة الملابس النسائية (10.8 ديناراً)، ومجموعة الأحذية (11.6 ديناراً). وبالمقارنة مع الشريحة الأغنى، فقد كان الإنفاق الإستهلاكي على مجموعة الأقمشة ومصاريف التفصيل هو الأقل (4.2 ديناراً)، ومجموعة النفقات الأخرى (36.8 ديناراً) ومجموعة الأواني والأدوات المنزلية (54.1 ديناراً).

وعند تحليل الإنفاق الإستهلاكي على السلع غير الغذائية تجدر الإشارة هنا إلى أنه وحسب اتباع المنهجية في احتساب خط الفقر لعام 2010 والتي تتمثل في الإنفاق الإستهلاكي الفعلي للأسرة، تم استبعاد مجموعة التجهيزات المنزلية (تم الإشارة إليها سابقاً في بداية التقرير في الفصل الأول).

جدول15: متوسط الإنفاق الإستهلاكي الأسري السنوي على السلع غير الغذائية حسب خميسات الإنفاق الإستهلاكي لعامي 2008 و2010 بالدينارالأردني

المجموعات السلعية	خميسات الإستهلاك												متوسط المملكة		الترتيب لعام 2010	
	الخميس الأول		الخميس الثاني		الخميس الثالث		الخميس الرابع		الخميس الخامس						الخميس الأول	المملكة
	2008	2010	2008	2010	2008	2010	2008	2010	2008	2010			2008	2010		
الإنفاق على المسكن وملحقاته	839.0	953.3	997.5	1124.9	1141.0	1289.9	1298.3	1502.6	2384.7	2683.0			1449.2	1645.0	1	1
النقل	336.1	361.1	533.4	619.0	781.3	832.8	946.6	1066.4	1568.9	1588.0			926.9	986.3	2	2
الوقود والإنارة	120.4	126.2	171.3	234.5	285.7	351.3	413.0	512.1	1099.6	1149.2			494.0	554.4	6	3
العناية الشخصية	319.6	352.9	346.9	385.7	368.2	421.5	387.1	445.7	554.9	631.2			413.0	468.7	3	4
الإتصالات	131.0	139.9	183.1	196.1	236.2	253.8	276.7	329.3	538.3	584.9			303.8	335.3	5	5
التعليم	215.3	204.0	246.0	236.9	267.2	287.3	295.8	305.0	389.0	404.9			295.8	302.8	4	6
مواد النظافة المنزلية	54.3	60.6	77.1	91.3	97.8	116.6	135.3	178.3	325.9	425.8			158.9	203.3	9	7
ملابس بناتية ولادية واطفال	94.9	89.0	113.6	111.6	126.3	129.3	139.5	148.2	168.5	200.7			134.0	144.2	7	8
العناية الطبية	51.4	48.7	79.4	72.9	99.0	100.3	119.9	117.4	170.8	179.1			113.1	113.6	10	9
ملابس نسائية	10.8	10.3	17.1	18.6	28.2	36.9	38.8	60.5	253.5	304.5			88.1	109.4	16	10
الأحذية	11.6	22.6	23.0	35.3	37.5	62.9	44.7	95.2	135.6	227.2			59.8	104.9	14	11
ملابس رجالية	35.4	31.7	60.7	48.5	76.2	69.3	93.7	93.3	142.7	143.2			89.7	85.8	12	12
الأثاث والسجاد والمفارش	99.7	73.9	106.3	87.6	108.9	89.4	89.2	78.4	66.6	60.8			91.1	76.5	8	13
الثقافة والترفيه	51.6	43.0	70.8	57.5	83.2	69.5	89.9	79.0	114.9	102.2			86.7	74.6	11	14
الأواني والأدوات المنزلية	22.1	23.1	37.8	33.4	42.1	47.7	56.6	53.8	54.1	63.0			44.9	47.1	13	15
نفقات أخرى	17.3	17.1	24.8	24.0	30.0	30.9	33.0	34.6	36.8	42.9			29.8	31.8	15	16
الأقمشة ومصاريف التفصيل	1.1	1.0	2.0	2.2	3.3	2.7	2.9	3.8	4.2	5.2			2.9	3.3	17	17
التجهيزات المنزلية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0			0.0	0.0	18	18
حجم الأسرة	7.7	7.2	6.6	6.3	6.0	5.8	5.1	5	4.1	3.9			5.7	5.4		
متوسط الإنفاق الإستهلاكي السنوي للأسرة على السلع غير الغذائية	2412.6	2558.6	3091.2	3380.0	3810.5	4192.2	4458.5	5103.4	8009.4	8795.8			4781.2	5286.9		
متوسط الإنفاق الإستهلاكي الكلي للأسرة	4971.2	5080.7	6236.9	6523.6	7414.7	7853.6	8407.8	9236.9	13021.0	14068.8			8617.1	9239.7		

3.1.1.2 الأهمية النسبية للسلع الغذائية

بالنظر إلى مجموعات السلع الغذائية وأهميتها النسبية على مستوى المملكة لعام 2010، والموضحة في الجـــدول 16، يتضـــح أن مجموعة اللحوم والدواجن قد سجلت الأهمية النسبية الأكبر بين المجموعات الغذائية الأخرى، حيث بلغت 8.8% تلاها مجموعـــة التبغ والسجائر ومجموعة الألبان ومنتجاتها والبيض بنفس النسبة إذ بلغت 4.6%، ثم مجموعة الحبوب ومنتجاتها 4.5%. وبالمقارنة مع عام 2008، يتبين أن مجموعة اللحوم والدواجن قد سجلت الأهمية النسبية الأكبر بين السلع الغذائية بنسبة بلغـــت 10.8% ثم مجموعة الحبوب ومنتجاتها بنسبة بلغت 5.0% .تلاها مجموعة الألبان ومنتجاتها والبيض ومجموعة التبغ والسجائر بـــنفس النســـبة حيث بلغت 4.5%.

وبتحليل الأهمية النسبية للسلع الغذائية على مستوى الخميسات لعام 2010 للشريحة الأفقر في الخميس الأول يُلاحظ أن مجموعـــة اللحوم والدواجن قد احتلت المرتبة الأولى بنسبة بلغت 7.8% تلاها مجموعة الحبوب ومنتجاتها 7.2%، ثم مجموعة التبغ والسجائر في المرتبة الثالثة وبأهمية نسبية بلغت 6.9%. وبالمقارنة مع الأهمية النسبية للسلع الغذائية على مســـتوى الخمـــيس الأول في عـــام 2008، يلاحظ أن مجموعة اللحوم والدواجن احتلت المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت 9.2%، تلاها مجموعة الحبوب ومنتجاتهـــا 8.5%، ثم مجموعة التبغ والسجائر بنسبة بلغت 6.2%. وبالنظر للشريحة الأغنى في عام 2010، فقد احتلت مجموعـــة اللحـــوم والدواجن الأهمية النسبية الأكبر 9.2% تلاها مجموعة الألبان ومنتجاتها والبيض 3.9%، وتشابهت كلتا المجموعتـــان في درجـــة الأهمية بالنسبة للشريحة الأغنى لعام 2008.

ومن الملاحظ أن هناك مجموعات سجلت أهمية نسبية أقل بين مجموعات الإنفاق الإستهلاكي على الغذاء لعام 2010 وهي مجموعة المشروبات الكحولية ومجموعة البقول الجافة والمعلبة ومجموعة التوابل ومجموعة المكسرات، وبالمقارنة مع عام 2008، يُلاحظ أن المجموعات الغذائية المشار إليها في عام 2010 قد سجلت أيضاً أهمية نسبية قليلة في عام 2008.

جدول16: الأهمية النسبية للإنفاق الإستهلاكي الأسري على السلع الغذائية حسب خميسات الإنفاق الإستهلاكي لعامي 2008 و2010 (%)

المجموعات السلعية	خميسات الإستهلاك										متوسط المملكة	
	الخميس الأول		الخميس الثاني		الخميس الثالث		الخميس الرابع		الخميس الخامس			
	2008	2010	2008	2010	2008	2010	2008	2010	2008	2010	2008	2010
الحبوب ومنتجاتها	8.5	7.2	7.0	6.1	6.0	5.3	5.2	4.6	3.3	3.1	5.0	4.5
اللحوم والدواجن	9.2	7.8	10.2	8.3	10.9	8.4	11.6	8.9	10.8	9.2	10.8	8.8
الأسماك ومنتجات البحر	0.7	0.8	0.8	0.9	0.8	0.8	0.9	0.9	1.0	0.9	0.9	0.9
الألبان ومنتجاتها والبيض	5.1	5.3	5.1	5.2	4.9	5.1	4.7	4.7	4.0	3.9	4.5	4.6
الزيوت والدهون	2.3	1.8	2.3	1.9	2.4	2.0	2.3	2.3	2.0	2.0	2.2	2.1
الفواكة	1.6	2.1	2.0	2.4	2.1	2.4	2.2	2.6	1.9	2.2	2.0	2.3
الخضروات	5.9	5.1	5.4	4.6	4.7	4.2	4.3	3.8	3.1	2.9	4.1	3.7
البقول الجافة والمعلبة	0.8	0.6	0.7	0.6	0.7	0.5	0.6	0.5	0.4	0.4	0.6	0.5
التوابل ومحسنات الطعام	1.1	0.8	1.1	0.9	1.1	0.9	1.0	0.9	0.8	0.8	0.9	0.8
المكسرات	0.3	0.3	0.4	0.5	0.6	0.6	0.7	0.7	0.8	0.8	0.7	0.6
السكر ومنتجاته	3.3	3.3	3.2	3.3	3.1	3.1	3.1	2.8	2.7	2.6	3.0	2.9
الشاي والبن والكاكاو	1.8	1.5	1.8	1.5	1.7	1.5	1.7	1.5	1.5	1.5	1.6	1.5
المأكولات الأخرى	3.0	4.6	2.7	4.2	2.5	4.0	2.2	3.5	1.9	2.7	2.3	3.4
المشروبات والمرطبات	1.5	1.7	1.6	1.8	1.6	1.9	1.6	1.8	1.4	1.6	1.5	1.7
المشروبات الكحولية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0
التبغ والسجائر	6.2	6.9	6.1	6.1	5.8	5.8	5.0	5.1	2.9	3.0	4.5	4.6
حصة الإنفاق الإستهلاكي من الغذاء من الإنفاق الإستهلاكي الكلي %	51.5	49.6	50.4	48.2	48.6	46.6	47.0	44.7	38.5	37.5	44.5	42.8

4.1.1.2 الأهمية النسبية للسلع غير الغذائية

يشير الجدول رقم 17 إلى الأهمية النسبية للإنفاق الإستهلاكي الأسري السنوي من السلع غير الغذائية من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي الأسري لها على مستوى الخميسات ومستوى المملكة، حيث يلاحظ استحواذ مجموعة المسكن وملحقاته الترتيب الأول وبنسبة بلغت 17.8% من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي للأسرة لعام 2010 وجاءت مجموعة النقل في الترتيب الثاني بنسبة بلغت 10.7% من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي للأسرة، وبالمقارنة مع عام 2008 فقد احتلت كلتا المجموعتين السابقتين نفس الترتيب حيث سجلت الأهمية النسبية لهما 16.8% و 10.8% على التوالي .

أما على مستوى الخميسات، فقد حافظت مجموعة الإنفاق الإستهلاكي على المسكن وملحقاته المرتبة الأولى لعام 2010 وخاصة للشريحة الأفقر حيث بلغت أهميتها النسبية 18.8%، من إجمالي إستهلاك الخميس، تلاها الإنفاق الإستهلاكي على مجموعة النقل بأهمية بلغت 7.1% أما على مستوى الخميس الخامس أو الشريحة الأكثر ثراءً في المجتمع الأردني، فقد احتلت مجموعة الإنفاق الإستهلاكي على المسكن وملحقاته المرتبة الأولى بنسبة بلغت 19.1%، تلاها الإنفاق الإستهلاكي على مجموعة النقل بأهمية بلغت 11.3%.

جدول17: الأهمية النسبية للإنفاق الإستهلاكي الأسري على السلع غير الغذائية حسب خميسات الإنفاق الإستهلاكي لعامي 2008 و2010 (%)

المجموعات السلعية	خميسات الإستهلاك										متوسط المملكة	
	الخميس الأول		الخميس الثاني		الخميس الثالث		الخميس الرابع		الخميس الخامس			
	2008	2010	2008	2010	2008	2010	2008	2010	2008	2010	2008	2010
ملابس رجالية	0.7	0.6	1.0	0.7	1.0	0.9	1.1	1.0	1.1	1.0	1.0	0.9
ملابس نسائية	1.0	1.0	1.3	1.1	1.3	1.3	1.4	1.3	1.3	1.3	1.3	1.2
ملابس بناتية ولادية واطفال	2.0	1.5	1.7	1.3	1.5	1.1	1.1	0.8	0.5	0.4	1.1	0.8
الأقمشة ومصاريف التفصيل	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأحذية	1.0	0.8	1.1	0.9	1.1	0.9	1.1	0.9	0.9	0.7	1.0	0.8
الإنفاق على المسكن وملحقاته	16.9	18.8	16.0	17.2	15.4	16.4	15.4	16.3	18.3	19.1	16.8	17.8
الوقود والإنارة	6.4	6.9	5.6	5.9	5.0	5.4	4.6	4.8	4.3	4.5	4.8	5.1
الأثاث والسجاد والمفارش	0.4	0.5	0.6	0.5	0.6	0.6	0.7	0.6	0.4	0.4	0.5	0.5
التجهيزات المنزلية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأواني والأدوات المنزلية	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3
مواد النظافة المنزلية	1.9	1.8	1.8	1.7	1.7	1.6	1.7	1.6	1.3	1.4	1.6	1.6
النقل	6.8	7.1	8.6	9.5	10.5	10.6	11.3	11.5	12.0	11.3	10.8	10.7
الإتصالات	2.6	2.8	2.9	3.0	3.2	3.2	3.3	3.6	4.1	4.2	3.5	3.6
التعليم	2.4	2.5	2.7	3.6	3.9	4.5	4.9	5.5	8.4	8.2	5.7	6.0
العناية الطبية	1.1	1.2	1.2	1.4	1.3	1.5	1.6	1.9	2.5	3.0	1.8	2.2
العناية الشخصية	4.3	4.0	3.9	3.6	3.6	3.7	3.5	3.3	3.0	2.9	3.4	3.3
الثقافة والترفيه	0.2	0.4	0.4	0.5	0.5	0.8	0.5	1.0	1.0	1.6	0.7	1.1
نفقات أخرى	0.2	0.2	0.3	0.3	0.4	0.5	0.5	0.7	1.9	2.2	1.0	1.2
حصة الإنفاق الإستهلاكي من غير الغذاء من الإنفاق الإستهلاكي الكلي %	48.5	50.4	49.6	51.8	51.4	53.4	53.0	55.3	61.5	62.5	55.5	57.2

5.1.1.2 معدل النمو في الإستهلاك الكلي بين عامي 2008 - 2010

تشير النتائج إلى إرتفاع متوسط الإستهلاك بالأسعار الجارية على السلع الغذائية وغير الغذائية في المملكة بين عامي 2008 و2010 (بأساس 2010) بنسبة بلغت 6.7% وقد جاءت نسبة الزيادة في الإستهلاك على السلع غير الغذائية والبالغة 9.6% أكبر من نسبتة على السلع الغذائية والبالغة 3% ويتناغم هذا بشكل كبير مع اتجاهات التغير في نمط الإستهلاك على السلع الغذائية وغير الغذائية في المملكة واتجاهات التغير في مستويات أسعارها. حيث ارتفع الطلب على معظم السلع بنسبة 6.7% نتيجة للزيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة بلغت 4.4% بين عامي 2008 و2010.

وعلى الرغم من أن الإرتفاع في أسعار المواد الغذائية خلال العامين بلغ 5.6% كان أكبر من الإرتفاع المسجل في أسعار المواد غير الغذائية 3.5%، إلا أن مقدار الإرتفاع في الطلب على السلع غير الغذائية كان أكبر من مقدار الإرتفاع في الطلب على السلع الغذائية.

وبتحليل اتجاهات النمو في نمط الإستهلاك على السلع بين عامي 2008 و2010 حسب الخميسات، يلاحظ انخفاض الإستهلاك على السلع الغذائية بما نسبته 1.4% في الشريحة الأقل إستهلاكاً (الشريحة الأفقر) وفي المقابل، هناك إرتفاع في إستهلاك الشريحة الأغنى على السلع الغذائية بما نسبته 5%، وعلى الرغم من زيادة الأهمية النسبية للسلع الغذائية في سلة المستهلك ضمن شريحة الخميس الأول (الأقل إستهلاكاً أو الأفقر) مقارنة بالشريحة الأغنى حيث بلغت الأهمية النسبية للسلع الغذائية 50% في الشريحة الأفقر مقارنة مع 37% في الشريحة الأغنى. إلا أن هناك انخفاضاً في إستهلاك السلع الغذائية من قبل الشريحة الأفقر وقد يعود ذلك إلى التغيرات الإقتصادية التي مرت بها المنطقة والأزمة العالمية التي أثرت على العالم حيث تغير نمط الإستهلاك لدى الشريحة الفقيرة وتوجهت إلى سلع بديلة عن السلع الأساسية بسبب إرتفاع أسعارها كمجموعة الحبوب واللحوم والدواجن حيث انخفضت الأهمية النسبية على هذه المجموعات في عام 2010 عنها في عام 2008 بالنسبة للشريحة الفقيرة وارتفعت في مجموعة المأكولات الأخرى (الوجبات الجاهزة والسندويشات...الخ). وكما يعكس الاختلاف في اتجاهات النمو في الإستهلاك بين الشريحتين الأفقر والأغنى وفي نوعية السلع التي تنفق عليها الأسر في كلا الشريحتين، حيث تتميز البنود السلعية للفئات الغنية بالتنوع الشديد في البنود الغذائية وغير الغذائية، فضلاً عن اختلاف مرونات الطلب بين الشريحتين إذ يمتاز طلب الفئات الأفقر بانعدام المرونة للتغير في الأسعار مقابل ما يتمتع به طلب الفئات الغنية من مرونة كبيرة للتغير في الأسعار، هذا بالإضافة إلى الإختلافات في مستويات الدخول التي تحدد مستويات الإستهلاك لكافة الشرائح السكانية بما فيها الشريحة الأفقر والشريحة الأغنى).

أما فيما يخص الإستهلاك على السلع غير الغذائية، فقد أظهرت النتائج إرتفاعاً في الطلب على هذه السلع ولكافة الشرائح السكانية، مع ملاحظة أن نسبة الانخفاض في إستهلاك الشريحة الأغنى كانت أكبر من نسبة الإرتفاع في الإستهلاك للشريحة الأفقر، ويعود السبب في ذلك إلى الإرتفاع الملحوظ في إستهلاك الأسر في الخميس الخامس (الشريحة الأكثر إستهلاكاً أو الأغنى) على مجموعات المسكن والوقود والإنارة والعناية الطبية والثقافة والترفية بشكل رئيسي، هذا بالإضافة إلى تعاظم الأهمية النسبية للسلع غير الغذائية في ميزانية المستهلك لهذه الشريحة والبالغة نحو 63% في عام 2010 مقارنة مع أهميتها النسبية في ميزانية الشريحة

الأفقر والبالغة 50%، هذا مع التنويه إلى أن الطلب على السلع غير الغذائية يمتاز بالمرونة المرتفعة للتغير في مستويات الأسعار ولكافة الشرائح السكانية.

جدول18: معدل النمو في متوسط الإنفاق الإستهلاكي الأسري السنوي بين عامي 2008– 2010 (%)*

المجموعة	خميسات الإستهلاك					المكملة
	الخميس الأول	الخميس الثاني	الخميس الثالث	الخميس الرابع	الخميس الخامس	
إجمالي الإستهلاك	2.2	4.4	5.6	9.0	7.4	6.7
السلع الغذائية	-1.4	-0.1	1.6	4.5	5.0	3.0
السلع غير الغذائية	5.7	8.5	9.1	12.6	8.9	9.6

* تم الأخذ بعين الإعتبار التفاوت في أسعار المستهلك حسب المحافظات.

2.2 تحليل الدخل الأسري بين عامي 2008 – 2010 (بأساس 2010)

1.2.2 دخل الأسرة

أشارت نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة في عام 2010 أن متوسط الدخل السنوي لأسرة حجمها 5.4 فردا قد بلغ حوالي 8842 ديناراً سنوياً (أي ما مقداره 737ديناراً شهرياً)، وعليه يكون المتوسط العام للدخل السنوي للفرد في المملكة 1646.8ديناراً (أي ما مقداره 137 ديناراً شهرياً). وتتعدد مصادر دخل الأسرة، إلا أن الدخل من الإستخدام كان الأكبر مساهمة في الدخل الذي حصلت عليه الأسر، تلاه الدخول التحويلية والدخل من الإيجارات ودخل العاملين لحسابهم الخاص ودخل الملكية ثم الدخول الأخرى ويوضح الشكل 6 التوزيع النسبي لمصادر الدخل في عام 2010.

شكل6: التوزيع النسبي لمصادر الدخل لعام 2010

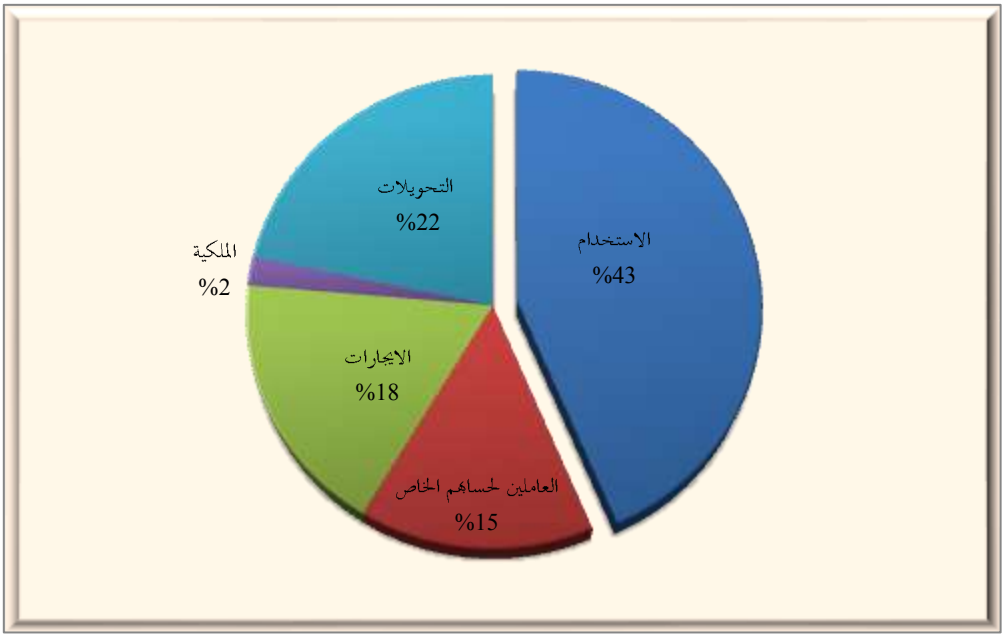

ويتضح من مقارنة متوسط دخل الأسرة من مصادره المختلفة في عامي 2008 و2010 أن متوسط دخل الأسرة من الإستخدام ارتفع بما نسبته 0.8%، وارتفع دخل العاملين لحسابهم الخاص بنسبة 8.1%، أما الدخول التحويلية فقد زادت بما نسبته 17.2%، في حين زاد دخل الملكية نسبته 50.7%، وزاد الدخل من الإيجارات بنسبة بلغت 23.9%. وعلى مستوى المتوسط العام لدخل الأسرة السنوي فقد ارتفع من 7910.9 ديناراً سنوياً في عام 2008 إلى8841.7 ديناراً سنوياً في عام 2010، (من 659 إلى737 ديناراً شهرياً للأسرة لكلا العامين على التوالي)، بينما ارتفع متوسط دخل الفرد السنوي من 1398 ديناراًسنوياً في عام 2008 إلى 1646.8 ديناراً في عام 2010 (بسبب انخفاض حجم الأسرة عام 2010).

جدول**19:** متوسط دخل الأسرة السنوي حسب مصدر الدخل بالأسعار الجارية وخميسات الإستهلاك لعام **2010** بالدينار الأردني

الخميس / مصدر الدخل	الخميس الأول	الخميس الثاني	الخميس الثالث	الخميس الرابع	الخميس الخامس	المملكة
الإستخدام	2715.9	3441.0	3978.4	4188.6	4367.9	3851.4
العاملون لحسابهم	513.8	761.7	935.7	1093.4	2557.0	1328.0
الإيجارات	680.7	832.4	982.9	1295.4	3108.0	1570.5
الملكية	17.8	40.8	22.6	42.6	539.1	173.1
التحويلات	1293.4	1243.2	1369.0	1778.5	3145.1	1918.4
أخرى	0.2	0.3	0.4	0.3	0.3	0.3
مجموع الدخل	5221.7	6319.6	7288.9	8398.8	13717.5	8841.7

جدول**20:** متوسط دخل الأسرة السنوي حسب مصدر الدخل وخميسات الإستهلاك لعام **2008** (بأسعار **2010**) بالدينار الأردني

الخميس / مصدر الدخل	الخميس الأول	الخميس الثاني	الخميس الثالث	الخميس الرابع	الخميس الخامس	المملكة
الإستخدام	2730.9	3326.6	3914.0	3820.5	4643.5	3819.9
العاملون لحسابهم	509.5	588.7	750.7	1305.6	2247.6	1220.8
الإيجارات	513.7	608.4	780.9	952.1	2404.0	1195.7
الملكية	13.7	12.4	10.4	29.5	264.5	85.3
التحويلات	1223.2	1299.3	1341.3	1475.6	2225.5	1589.2
أخرى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مجموع الدخل	4991.0	5835.3	6797.3	7583.3	11785.2	7910.9

جدول**21:** معدل نمو متوسط الدخل حسب مصدر الدخل وخميسات الإستهلاك بين عامي **2008– 2010**

الخميس / مصدر الدخل	الخميس الأول	الخميس الثاني	الخميس الثالث	الخميس الرابع	الخميس الخامس	المملكة
الإستخدام	-0.6	3.3	1.6	8.8	-6.3	0.8
العاملون لحسابهم	0.9	22.7	19.8	-19.4	12.1	8.1
الإيجارات	24.5	26.9	20.6	26.5	22.6	23.9
الملكية	22.9	69.7	53.9	30.7	50.9	50.7
التحويلات	5.4	-4.5	2.0	17.0	29.2	17.2
أخرى	75.1	98.2	100.0	100.0	100.0	97.6
مجموع الدخل	4.4	7.7	6.7	9.7	14.1	10.5

شكل7: متوسط دخل الأسرة السنوي حسب المحافظة لعامي 2008 و2010 بالدينارالأردني

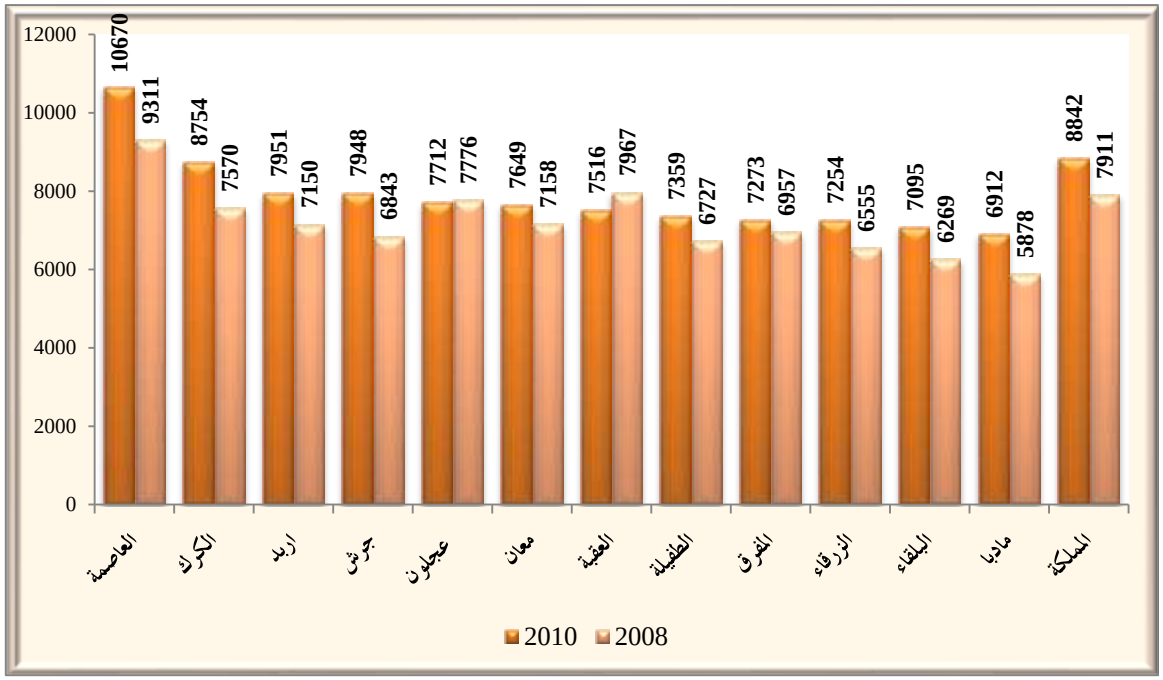

وبمقارنة متوسط دخل الأسرة حسب المحافظات بين عامي 2008 و2010 يتضح أن محافظة العاصمة قد سجلت أعلى متوسط دخل في عام 2010 وبقيمة بلغت 10670 ديناراً ، في حين سجلت محافظتي مادبا والبلقاء أدنى متوسط للدخل وبقيمة بلغت 6912 ديناراً و 7095 ديناراً على التوالي. وقد بلغ متوسط الدخل للأسرة الواحدة 8842 ديناراً على مستوى المملكة لعام 2010.

هذا وقد تباينت نسبة التغير في متوسط دخل الأسرة حسب المحافظات بين عامي 2008 و2010 حيث ارتفعت متوسطات الدخل في عشر محافظات هي العاصمة بنسبة 12.7%، جرش 13.9%، مادبا 15%، الكرك13.5%، البلقاء 11.6%، إربد 10.1%، الزرقاء 9.6%، الطفيلة 8.6%، معان 6.4%، المفرق 4.3%.

في حين انخفض متوسط دخل الأسرة في محافظتي العقبة وعجلون خلال الفترة نفسها، حيث سجلت محافظة العقبة أعلى نسبة انخفاض بلغت 6% تلتها عجلون بنسبة بلغت حوالي 0.8%، وقد انعكس ذلك الإرتفاع على متوسط دخل الأسرة على مستوى المملكة والذي سجل إرتفاعاً نسبته 10.5% للفترة ذاتها.

شكل8: التوزيع النسبي حسب مصادر الدخل للشريحتين الفقيرة والغنية لعام 2010(%)

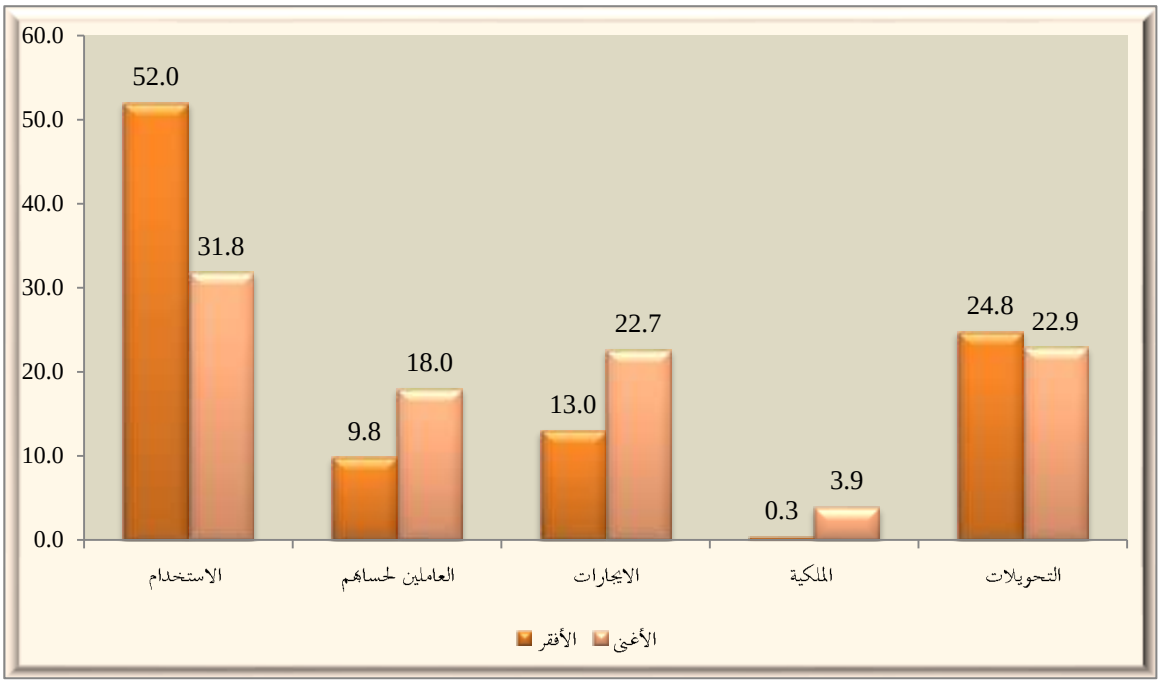

ويوضح الشكل 8 مقارنة لمصادر الدخل بين الشريحة الأغنى (الخميس الخامس) والشريحة الأفقر (الخميس الأول) ويتضح أن الدخل من الإستخدام كان الأكبر مساهمة من بين مصادر الدخل للأسر في الشريحة الأفقر (الخميس الأول)، حيث ساهم بما نسبته 52% في حين احتلت الدخول التحويلية المرتبة الثانية بمساهمة بلغت حوالي 25%. وساهم دخل العاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل بما نسبته 10% والإيجارات بما نسبته 13% . وفي المقابل، فقد ساهم الدخل من الإستخدام بنسبة تقل بحوالي 20 نقطه مئوية عن مساهمته في مجمل الدخل للأسر في الشريحة الأفقر، حيث ساهم بما نسبته 32% من مجمل دخل الأسر في الشريحة الأغنى (الخميس الخامس). وساهم الدخل من التحويلات والدخل من الإيجارات بنفس النسبة إذ بلغت 23 % وحوالي 18% من دخل العاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل، في حين ساهم الدخل من الملكية بما نسبته 4% وذلك للشريحة الأغنى.

شكل9: معدل نمو دخل الأسرة حسب خميسات الإستهلاك بين عامي 2008 – 2010(%)

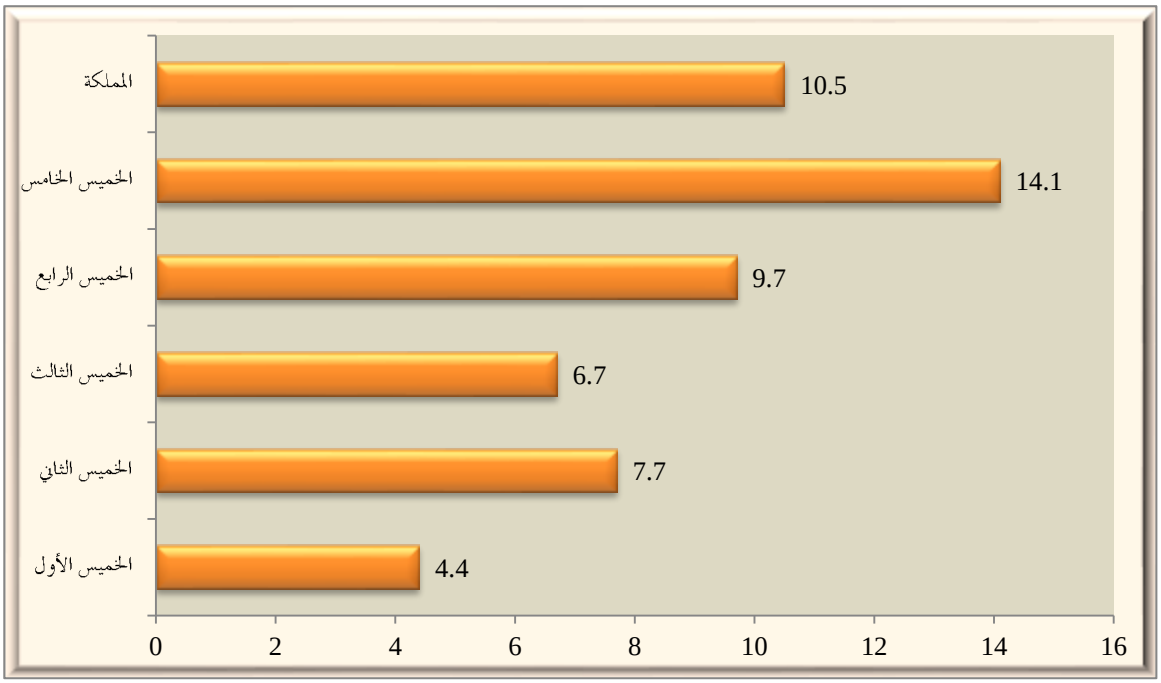

وارتفع متوسط الدخل السنوي للأسرة في الشريحة الأفقر (الخميس الأول) بما نسبته 4.4% بين عامي 2008 و2010، حيث بلغ 5221.7 ديناراً سنوياً، ويعود هذا الإرتفاع في دخل الخميس الأول (الشريحة الأفقر) إلى إرتفاع دخل هذه الشريحة من بعض مصادر الدخل وسوف يتم تناول هذه المصادر وأسباب ما طرأ على دخول الشريحة الأفقر منها عند استعراض كل مصدر على حده لاحقاً في التقرير. وفي المقابل، فقد ارتفع متوسط الدخل السنوي للأسرة في الشريحة الأغنى (الخميس الخامس) بما نسبته 14.1% وبلغ 13717.5 دينار في عام 2010، كما ارتفع متوسط الدخل السنوي للأسرة على مستوى المملكة بنسبة بلغت 10.5% (الشكل10).

شكل10: متوسط دخل الأسرة السنوي حسب خميسات الإستهلاك لعامي 2008 و2010 بالدينار الأردني

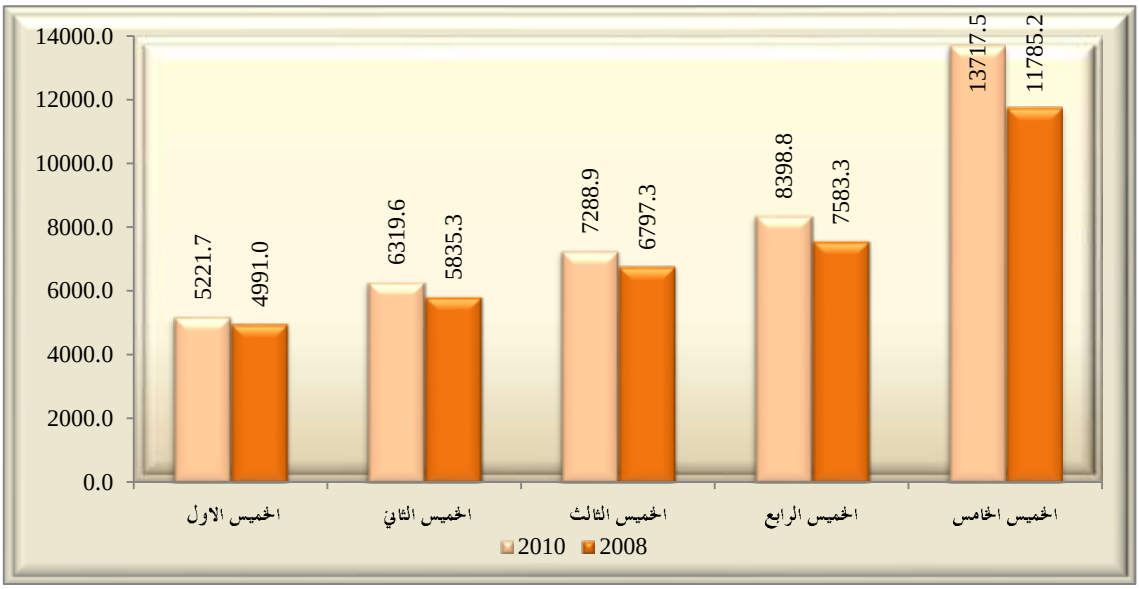

1.1.2.2 الدخل من الإستخدام*

ساهم الدخل من الإستخدام للأسر في الشريحة الأفقر (الخميس الأول) بحوالي 52% من إجمالي دخل الأسر في نفس الخميس عام 2010، في حين شكل ما نسبته حوالي 55% في عام 2008، وهذا يعكس واقع اعتماد الأسر في الخميس الأول (الأشد فقراً) على الدخل من هذا المصدر والذي يشير إلى أن طبيعة الأعمال والوظائف لهؤلاء الأفراد من النوع الذي يعتمد على الدخل المنتظم وفي مجملها وظائف. وفي المقابل، ساهم الدخل من الإستخدام للأسر في الشريحة الأغنى (الخميس الخامس) بحوالي 32% من إجمالي الدخل للأسر في نفس الخميس في عام 2010 وحوالي 39% عام 2008 أما على مستوى المملكة، فقد ساهم الدخل من الإستخدام بحوالي 48% في عام 2008 و 44% في عام 2010.

وبلغ متوسط الدخل من الإستخدام للأسرة في الشريحة الأفقر (الخميس الأول) 2715.9 ديناراً سنوياً في عام 2010، بانخفاض بسيط نسبته 0.6% عما كان عليه في عام 2008 . وفي المقابل، فقد بلغ متوسط دخل الأسرة السنوي من الإستخدام في الشريحة الأغنى (الخميس الخامس) 4367.9 ديناراً سنوياً في عام 2010، بانخفاض بلغ 6.3%، عما كان عليه في عام 2008، كما ارتفع على مستوى المملكة بمعدل 0.8%.

شكل11: معدل نمو دخل الأسرة من الإستخدام حسب خميسات الإستهلاك بين عامي 2008 – 2010(%)

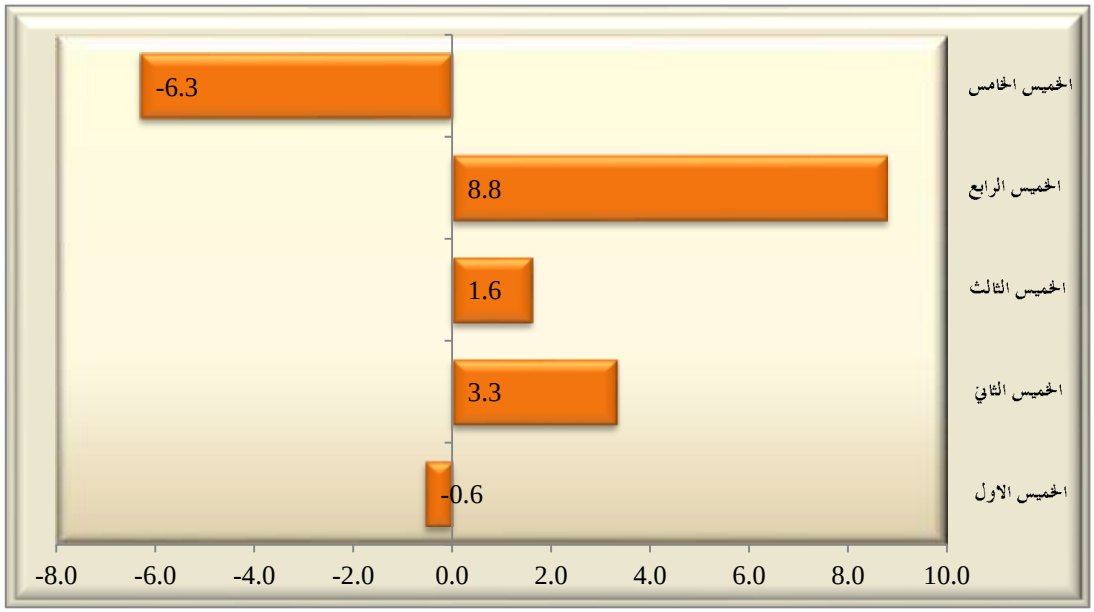

* الدخل من الإستخدام: الأجور والرواتب النقدية والمزايا العينية.

شكل12: متوسط دخل الأسرة السنوي من الإستخدام حسب خميسات الإستهلاك لعامي 2008 و2010 بالدينار الأردني

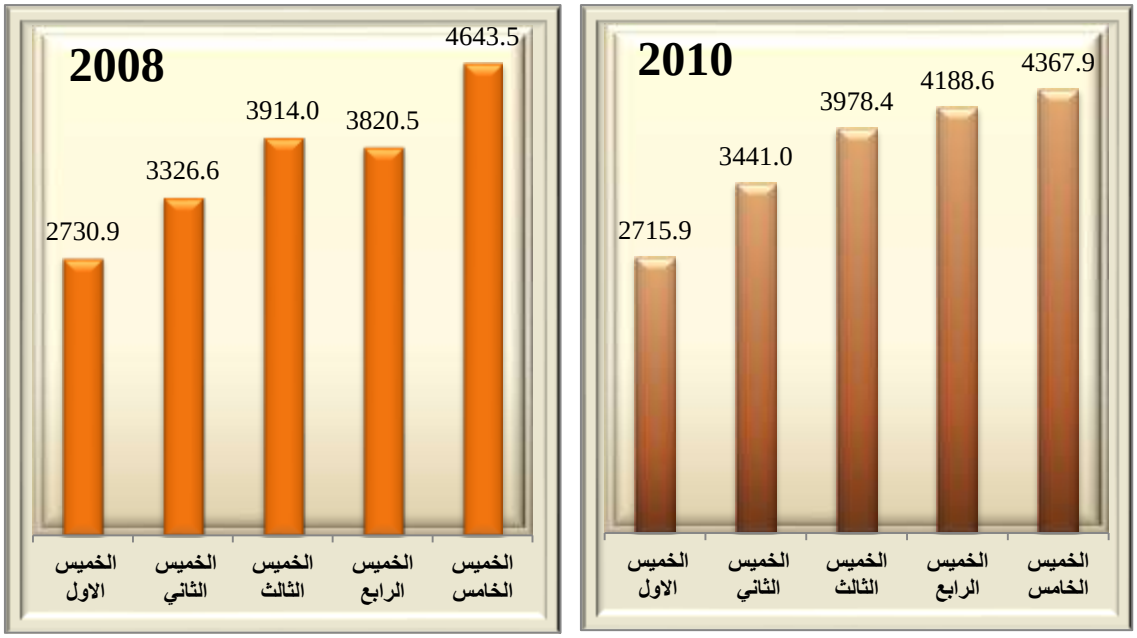

2.1.2.2 دخل العاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل

شكّل دخل العاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل على مستوى الأسرة في الشريحة الأفقر (الخميس الأول) انخفاضاً بنسبة 9.8% من إجمالي دخل الأسر لنفس الخميس عام 2010، في حين شكل ما نسبته 10% في عام 2008، وفي المقابل، شكل دخل العاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل على مستوى الأسرة في الشريحة الأغنى (الخميس الخامس) ما نسبته 18.6% في عام 2010 و 19.1 % في عام 2008، ويمكننا من خلال ذلك التعرف على الفرص التي قد توفرها المؤهلات العلمية والقدرة المالية معاً. أما على مستوى المملكة، فقد تساوت نسبة دخل العاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل لكلا عامي المقارنة حوالي 15%.

وبلغ متوسط الدخل السنوي للعاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل على مستوى الأسرة في الشريحة الأفقر (الخميس الأول) 513.8 ديناراً سنوياً في عام 2010، بإرتفاع طفيف مقداره 0.9% عما كان عليه في عام 2008. وقد بلغ متوسط الدخل السنوي للعاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل على مستوى الأسرة في الشريحة الأغنى (الخميس الخامس) 2557 ديناراً في عام 2010 بإرتفاع بلغ 12.1%، كما ارتفع متوسط دخل العاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل على مستوى الأسرة في المملكة بما نسبته 8.1%.

شكل13: معدل نمو دخل العاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل حسب خميسات الإستهلاك بين عامي 2008–2010(%)

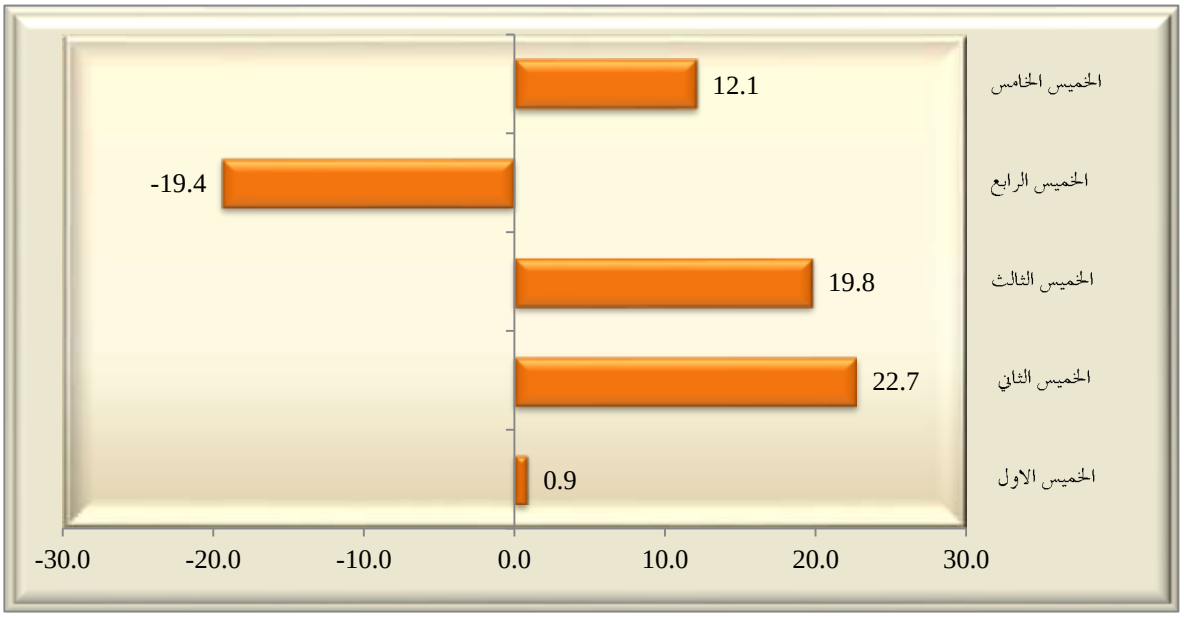

3.1.2.2 الدخل من الإيجارات*

شكل الدخل من الإيجارات للأسر في الشريحة الأفقر (الخميس الأول) حوالي 13% من إجمالي دخل الأسر لنفس الخميس في عام 2010، في حين شكل ما نسبته 10% في عام 2008. وقد يعود ذلك إلى إرتفاع القيمة التأجيرية للمساكن والأبنية المملوكة لهذه الشريحة خلال العامين 2008 و2010. وفي المقابل، شكل هذا المصدر 22.7% من مجمل الدخل السنوي للأسر في الشريحة الأغنى لعام 2010 مقارنة مع 20.4% في عام 2008. أما على مستوى المملكة، فقد شكل الدخل من الإيجارات للأسر حوالي 15% في عام 2008 و17.7% في عام 2010.

وبلغ متوسط الدخل السنوي من الإيجارات للأسرة في الشريحة الأفقر (الخميس الأول) 680.7 ديناراً سنوياً في عام 2010، بإرتفاع بلغ حوالي 24.5% عما كان عليه في عام 2008، في حين بلغ هذا المتوسط في الشريحة الأغنى (الخميس الخامس) 3108 ديناراً في عام 2010 بإرتفاع مقداره 22.6 %. أما على مستوى المملكة، فقد ارتفع بنسبة بلغت 23.9% بين عامي 2008 و2010.

* الإيجارات: دخول الأسر من إيجارات المباني السكنية وغير السكنية والقيمة التقديرية لإيجار المسكن المملوك.

شكل14: معدل نمو دخل الإيجارات حسب خميسات الإستهلاك بين عامي 2008 – 2010(%)

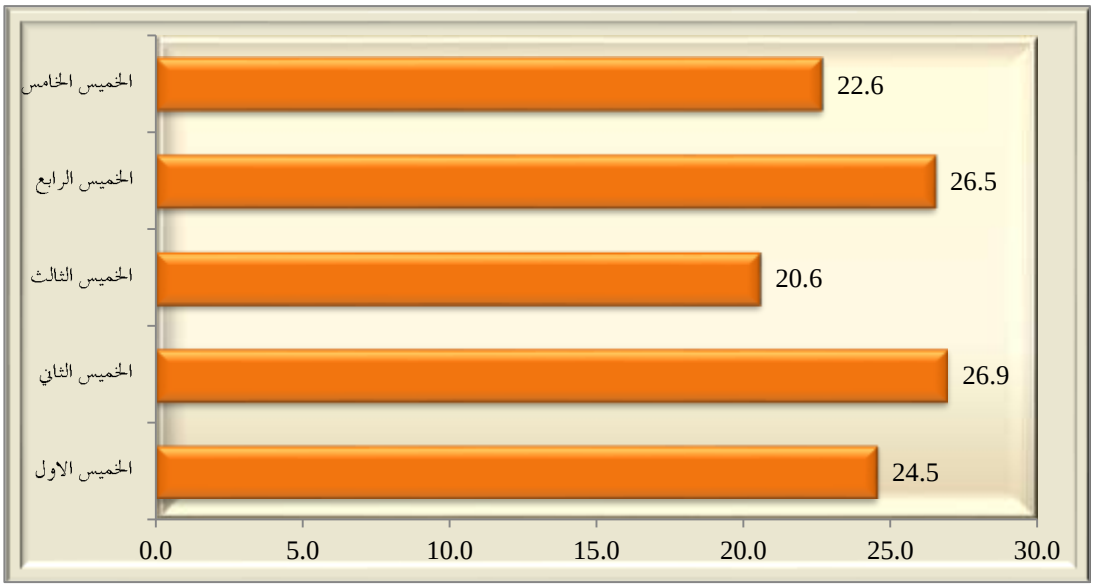

4.1.2.2 الدخل من الملكية*

شكل الدخل السنوي للأسرة من الملكية للأسر في الشريحة الأفقر (الخميس الأول) نسبة لا تذكر من إجمالي الدخل السنوي للأسر في هذه الشريحة سواءً في عام 2008 أو في عام 2010، حيث بلغت مساهمته حوالي ثلث نقطة مئوية في العامين المشار إليهما على التوالي. أما في الشريحة الأغنى (الخميس الخامس) فقد ساهم الدخل من الملكية بما نسبته 2% و4% في الدخل السنوي للأسر في عامي 2008 و2010 على التوالي. وشكل الدخل السنوي من الملكية حوالي 1.0% في عام 2008 و 2.0% في عام 2010 من إجمالي دخل الأسر على مستوى المملكة.

وبلغ متوسط الدخل السنوي من الملكية للأسرة في الشريحة الأفقر (الخميس الأول) 17.8دينار في عام 2010، بإرتفاع مقداره 23% عما كان عليه في عام 2008، مقابل 539.1 ديناراً في عام 2010 في الشريحة الأغنى (الخميس الخامس) وبإرتفاع بلغ النصف عن عام 2008. أما على مستوى المملكة، فقد ارتفع متوسط الدخل السنوي للأسرة من الملكية بين عامي 2008 و2010 بما نسبته50.7%.

*دخل الملكية فوائد الودائع والسندات وأرباح الأسهم والحصص والمشاركات وغيرها

شكل 15: معدل نمو دخل الملكية حسب خميسات الإستهلاك بين عامي 2008 – 2010(%)

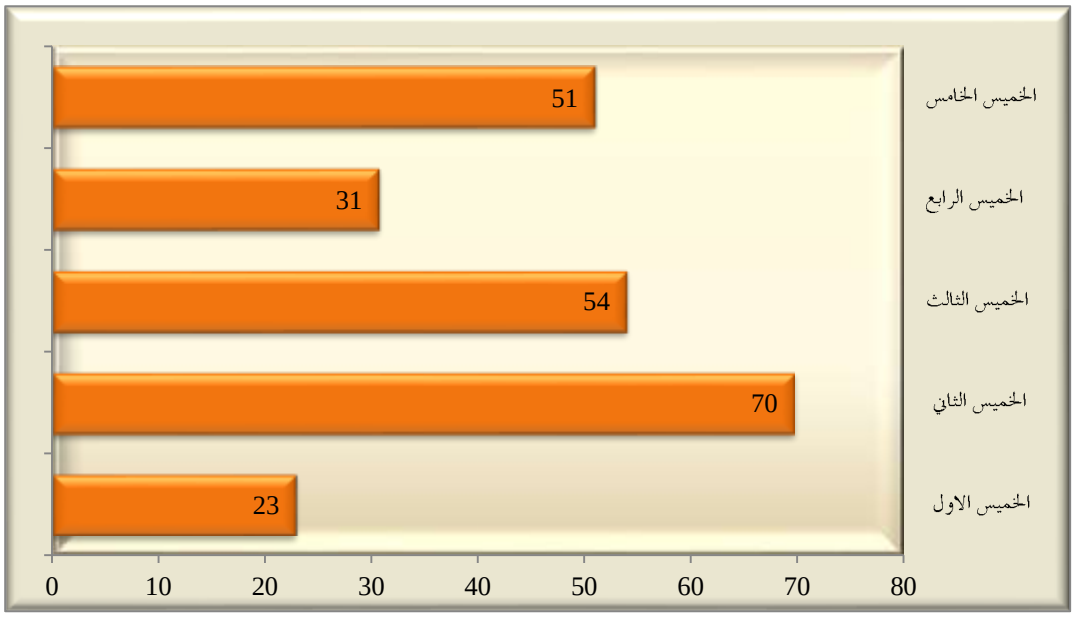

5.1.2.2 الدخل من التحويلات

يعرف الدخل من التحويلات بأنه مجموع المبالغ النقدية للسلع والخدمات التي تحصل عليها الأسرة والتي غالباً ما تكون بشكل دوري ولأغراض تمويل الإنفاق الإستهلاكي للأسرة من آخرين دون أن يتم تقديم أي التزام بالعمل أو تقديم أصل مالي أو مادي للغير (دون مقابل). وتشمل التحويلات أيضاً الدخل من التقاعد والتحويلات الجارية الأخرى سواءً من مقيمين أو غير مقيمين.

وقد تساوت نسبة مساهمة الدخل من التحويلات للأسر في الشريحة الأفقر (الخميس الأول) في فترة المقارنة حوالي 25% من إجمالي دخلها في نفس الخميس، وفي المقابل، فقد ساهم الدخل من التحويلات للأسر في الشريحة الأغنى (الخميس الخامس) بما نسبته 23% في عام 2010 و 19% في عام 2008. أما على مستوى المملكة، فقد ساهم الدخل من التحويلات للأسر بحوالي 22% من إجمالي دخل الأسر في عام 2010 و 20% في عام 2008.

وبلغ متوسط الدخل من التحويلات للأسرة في الشريحة الأفقر (الخميس الأول) 1293.4 ديناراً سنوياً في عام 2010، بإرتفاع مقداره 5.4% عما كان عليه في عام 2008. وفي المقابل، فقد بلغ هذا المتوسط في الشريحة الأغنى (الخميس الخامس) 3145.1ديناراً في عام 2010 بإرتفاع بلغ 29.2%. أما على مستوى المملكة، فقد بلغ متوسط الدخل السنوي من التحويلات 1918.4 ديناراً في عام 2010 بإرتفاع نسبته 17% عن قيمته في عام 2008.

شكل16: معدل نمو دخل التحويلات حسب خميسات الإستهلاك بين عامي 2008– 2010(%)

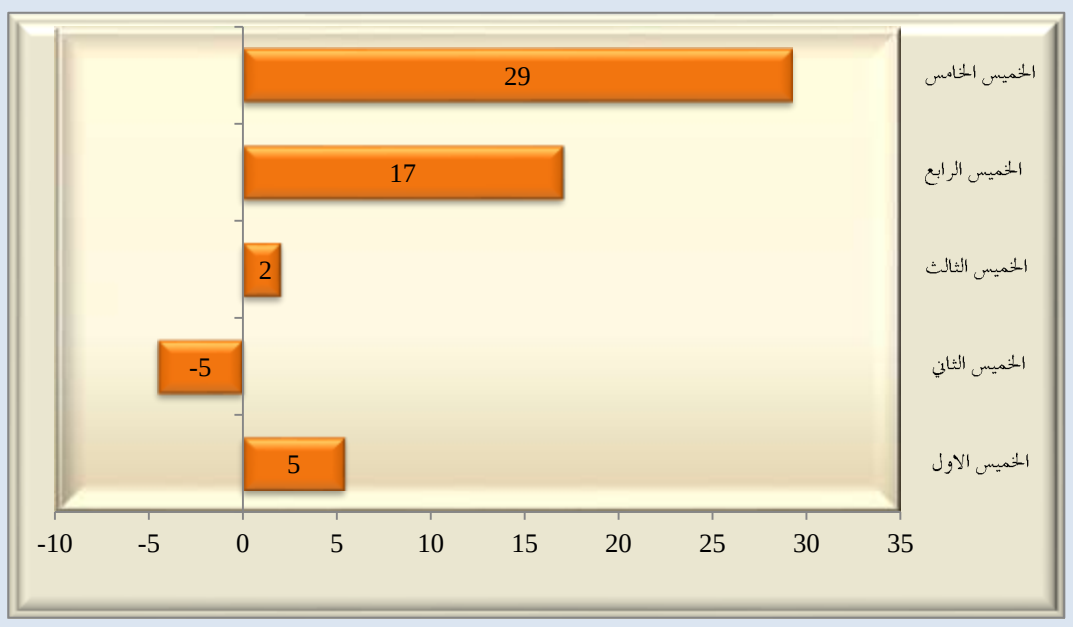

ويبين التوزيع النسبي للأفراد حسب فئات الدخل (جدول 22) أن نسبة الأفراد الذين يقل دخلهم أو يساوي 500 ديناراً في السنة قد بلغت 7.3%، بينما شكلت الفئة الثانية للأفراد الذين دخلهم يزيد عن 500 ديناراً و أقل من 2000 ديناراً حوالي 71% من إجمالي السكان، وشكلت الفئة الثالثة ما نسبته 21.3% من إجمالي أفراد المجتمع.

جدول22: التوزيع النسبي للأفراد حسب فئات دخل الفرد السنوي لعام 2010(%)

الرقم	فئة دخل الفرد السنوي	النسبة
1	أقل من أو يساوي 500 دينار	7.3
2	أكبر من 500–أقل من 2000دينار	71.4
3	أكبر من 2000 دينار	21.3

وشهد متوسط دخل الأسرة في عام 2010 عجزاً في تغطية إستهلاكها بما مقداره 398.0 ديناراً سنوياً، وبهذا فقد بلغت نسبة تغطية الدخل للإستهلاك بالمتوسط للأسر على مستوى المملكة 95.7%. وبتحليل العلاقة بين الدخل والإستهلاك على مستوى الخميسات (الشكل 17) يظهر أن الإنتقال من الخميس الأول ذو الدخل الأقل إلى الخميس الخامس ذو الدخل الأعلى سيؤدي إلى النمو في متوسط الإستهلاك، مما يعني استمرار العلاقة الطردية بين الدخل والإستهلاك على مستوى الشرائح السكانية المختلفة، ويلاحظ في هذا الشأن أيضاً التقارب الواضح في نسبة تغطية الدخل للإستهلاك على مستوى الخميسات، إذ تخطت هذه النسبة 100% للخميس الأول وبلغت 97% للخميس الثاني و93% للخميس الثالث و 0.91% للخميس الرابع و 98% بالنسبة للشريحة السكانية الأغنى.

ويعود السبب في تغير نسبة تغطية الدخل للإستهلاك بين الخميسات إلى إرتفاع قدرة الفئات غير الفقيرة للوصول إلى الإئتمـــان، وبالتالي زيادة امكانية حصولها على القروض من النظام المصرفي فضلاً عن إرتفاع القدرة الإدخارية لهذه الفئات الأمر الذي جعـــل إستهلاكها الحقيقي أكبر من دخلها الحقيقي كما هو موضح في الشكل17. في حين جاء إستهلاك الفئات الأفقر مساوياً لمستوى دخلها كنتيجة أساسية لعدم قدرة هذه الفئات على الوصول إلى الإئتمان و بالتالي عدم حصولها على القروض من النظام المصرفي، هذا بالإضافة إلى انخفاض القدرة الإدخارية لهذه الفئات.

شكل17: متوسط الإنفاق الإستهلاكي والدخل السنوي للأسرة حسب خميسات الإستهلاك لعام 2010 بالدينار الأردني

2.2.2 الأسعار والقوة الشرائية

يعتبر التغير في المستوى العام للأسعار من العوامل المهمة الرئيسية التي تؤثر في مستويات معيشة الأسر عامة والفئات الفقيرة بشكل خاص، حيث أن الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وأسعار المجموعات السلعية المختلفة يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية، وبالتالي تغير النمط الإستهلاكي للأسر بصورة تعكس اتجاهات التغيرات السعرية من ناحية ومستويات الدخول من ناحية أخرى.

وقد تناول الفصل الأول من هذا التقرير الفروقات التي ظهرت في تكلفة السعر الحراري الذي يحصل عليه الفقراء مقارنة مع ما يحصل عليه الأغنياء، وتبين أن تكلفة السعر الحراري الذي يحصل عليه خميس السكان الأكثر إنفاقاً (الأغنى) يعادل تقريبا ضعف تكلفة الحصول على نفس العدد من السعرات الحرارية لخميس السكان الأقل إنفاقاً (الأفقر)، والسبب في ذلك هو اختلاف نوعية السلع الغذائية الداخلة في سلة الإستهلاك الغذائي اللازمة للحصول على نفس العدد من السعرات الحرارية لكلا الشريحتين السكانيتين، هذا بالإضافة إلى اختلاف أسعارها.

وبتحليل المستوى العام للأسعار في المملكة، يلاحظ أن عام 2010 قد شهد إرتفاعاً في أسعار السلع والخدمات مقارنةً مع العامين السابقين 2008 2009 ، على الرغم من الإرتفاع الكبير الذي شهدته أسعار كافة السلع والخدمات في عام 2008، بينما عام 2009 قد شهد انخفاضاً في أسعار بعض المجموعات السلعية بالمقارنة مع عام 2008.

ولغايات تحليل التغيرات التي طرأت على المستوى العام للأسعار والمجموعات السلعية المختلفة خلال فترة مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2010، فقد تمت مقارنة فترة المسح لعام (2010 –2011) مع نفس الفترة لعام (2008–2009) حيث تبين أن المستوى العام للأسعار قد سجل إرتفاعاً بلغت نسبته حوالي 5%.

شكل18: التغير في الرقم القياسي لأسعار بعض المجموعات الغذائية بين عامي 2008 – 2010 شهرياً

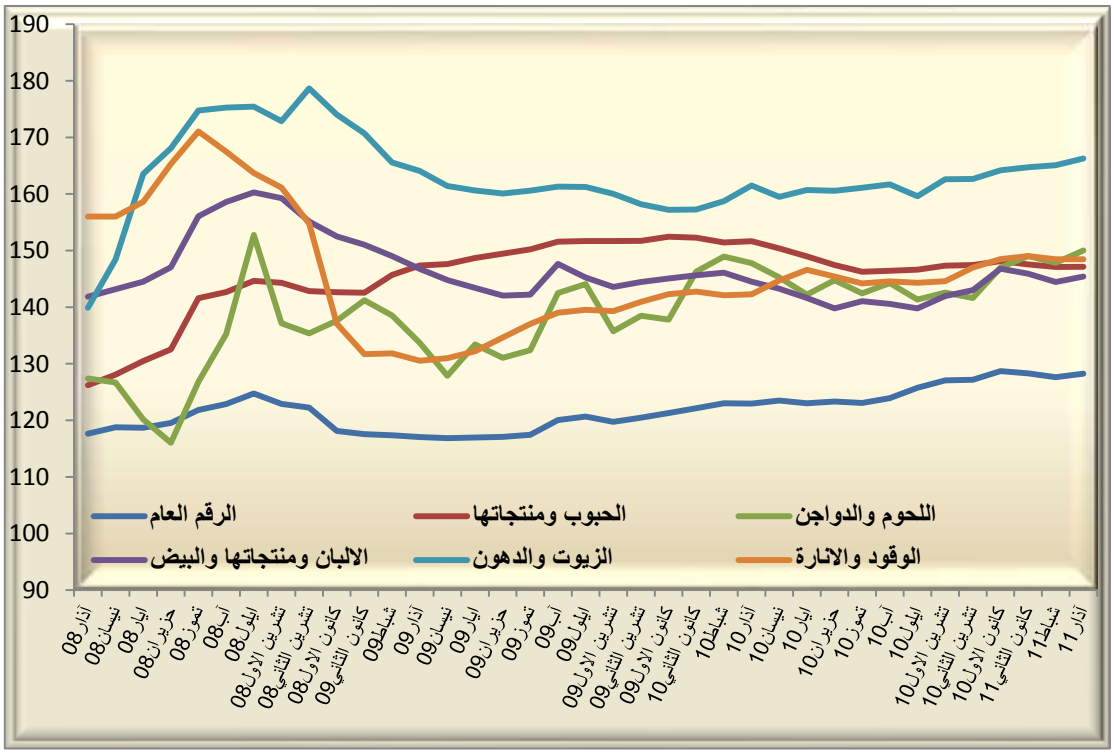

وللوقوف على التطورات التي حدثت على أسعار كافة المجموعات السلعية الرئيسية المكونة لسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك يمكن ملاحظة ما يلي:

- إرتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية بين الفترتين 2008، 2010 بنسبة 5.6%، وقد جاء هذا الإرتفاع محصلة لإرتفاع أسعار معظم البنود المكونة لهذه المجموعة وانخفاضها في بنود أخرى. وارتفعت أسعار "السكر ومنتجاته" نظراً لإرتفاع أسعار هذه المادة البيضاء عالمياً بنسبة 23.7%، و"المشروبات الكحولية" بنسبة 16.8%، و"التبغ والسجائر" بنسبة 14% و"الشاي والبن والكاكاو" بنسبة 11.3%، و"الخضراوات" بنسبة 10.8%، و"التوابل ومحسنات الطعام" بنسبة 9.6%، و"المكسرات" بنسبة 8.6%، و"اللحوم والدواجن" بنسبة 8.4%، و"الحبوب ومنتجاتها" بنسبة 5.3%، وانخفضت الأسعار في أربع بنود هي "الألبان والبيض" بنسبة 6.1%، و"الفواكه" بنسبة 5.6%، و"الزيوت والدهون" بنسبة 4.3%، و"الأسماك ومنتجات البحر" بنسبة 1.2%. وشكلت مجموعة المواد الغذائية ما نسبته 43%، من إجمالي الإستهلاك للأسرة في عام 2010.
- إرتفاع أسعار مجموعة المواد غير الغذائية بنسبة 3.5% خلال عامي 2008 و2010، وقد جاء هذا الإرتفاع محصلة لزيادة أسعار جميع البنود المكونة لهذه المجموعة وخصوصاً التعليم إذ بلغت نسبة الإرتفاع 12.2%، وتجدر الإشارة هنا إلى الانخفاض في الوقود والإنارة بنسبة 4.4%، نظراً لانخفاض أسعار المشتقات العالمية. وانخفاض أسعار الإتصالات بنسبة 6.4%، نظراً لوجود المنافسة الشديدة بين شركات الإتصالات الخلوية والإنترنت الموجودة في الأردن. وارتفعت أسعار الملابس البناتية والولادية والأطفال بنسبة 12%، والعناية الشخصية بنسبة 10.4%.

وبدراسة أثر هذه في أسعار مختلف البنود السلعية على المستوى الإستهلاكي للأسر الأردنية، يلاحظ ما يلي:

- هناك إرتفاع على إستهلاك معظم المجموعات السلعية بين عامي 2008 و2010، باعتماد أسعار 2010 ، فقد ارتفع متوسط الإستهلاك الكلي لكافة الشرائح السكانية المختلفة، اذ بلغت نسبة الإرتفاع في متوسط الإنفاق الإستهلاكي 2.2% للشريحة الأقل (الأفقر)، و4.4% للخميس الثاني من السكان، و5.6% للخميس الثالث، و9% للخميس الرابع، و7.4% للخميس الأكثر إستهلاكاً أو الأغنى، كما بلغت نسبة الإرتفاع في متوسط إستهلاك الأسرة على مستوى المملكة حوالي 7% خلال الفترة ذاتها.

شكل19: متوسط الإنفاق الإستهلاكي الأسري السنوي على المجموعات الغذائية المختلفة لعامي 2008 و2010 بالدينار الأردني

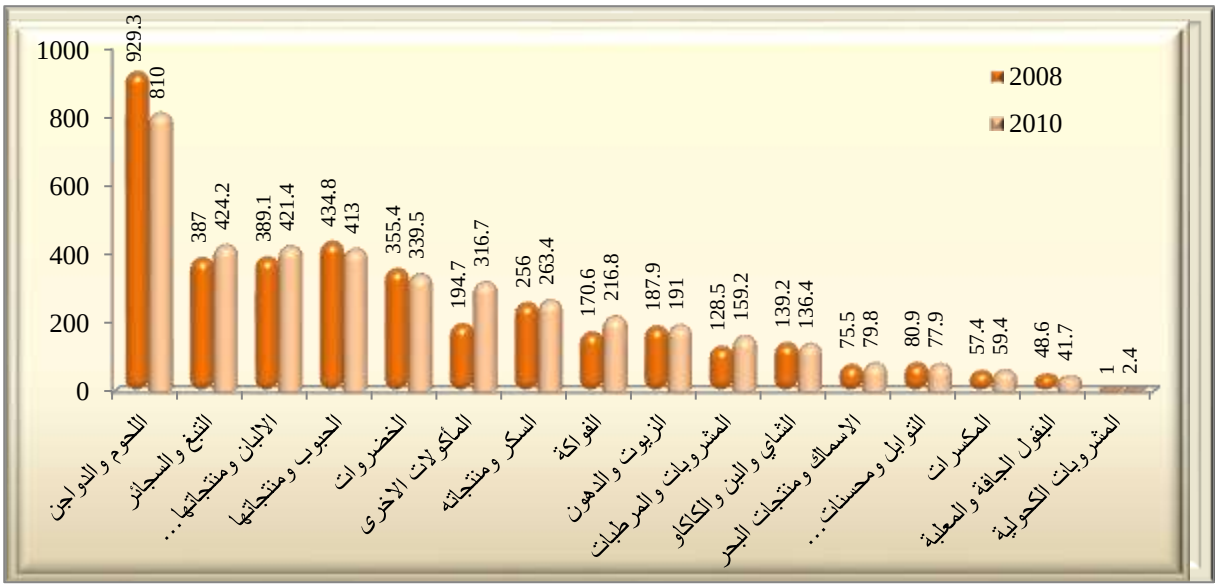

- إرتفاع متوسطات الإستهلاك الحقيقي لكافة الشرائح السكانية على اختلاف مستويات إستهلاكها على مجموعة السلع الغذائية باستثناء الخميس الأول والثاني اذ شهد متوسط إستهلاكها على مجموعة السلع الغذائية انخفاضا وبنسبة طفيفة بلغت 1.4% و 0.1% لكلا الخميسين على التوالي، على الرغم من تنمية أسعار المجموعات الغذائية في عام 2008 بأسعار 2010 إلا أن الإستهلاك في عام 2010 كان أقل منه في عام 2008 لكلا الخميسين، والسبب في ذلك أن مجموعة السلع الغذائية تتضمن مجموعات سلعية أساسية ترتبط بحاجة الأفراد لهذه السلع للاستمرار بالحياة، كالحبوب والألبان واللحوم والخضروات، خاصة وأن مقدار الإستهلاك من المواد الغذائية مرتبط بصورة خاصة بالحاجات الأساسية اليومية للفرد اللازمة للحفاظ على حياته وصحته وقوته البدنية والتي تمكنه من القيام بأعماله اليومية، سواء كان الفرد من أفراد الشرائح الإجتماعية الأغنى أو الشرائح الإجتماعية الأفقر.
- زيادة الإستهلاك على مجموعة التبغ والسجائر لكافة الشرائح السكانية، اذ بلغت نسبة الزيادة في الإستهلاك الحقيقي على هذه المجموعة 11.3% للشريحة الأقل إستهلاكاً (الخميس الأول) مقابل نسبة زيادة بلغت 9.8% للشريحة الأكثر إستهلاكاً (الخميس الخامس).

- إرتفاع متوسط الإستهلاك الحقيقي للأسرة على مستوى المملكة، على كافة البنود السلعية غير الغذائية. وبإجراء مقارنة بين الشريحتين الأقل إستهلاك (الخميس الأول) والأكثر إستهلاك (الخميس الخامس) يلاحظ استمرارية اتجاه النمو المسجل في متوسط الإنفاق الإستهلاكي الأسري على مستوى المملكة في حالة شريحة الإنفاق الإستهلاكي الأدنى اذ ارتفع متوسط إنفاقها على جميع البنود غير الغذائية بنسبة 5.7% أما بالنسبة للشريحة الأكثر ثراءً فكانت نسبة الزيادة حوالي 9% على كافة السلع غير الغذائية.

شكل20: الأهمية النسبية للإنفاق الإستهلاكي على بعض السلع الغذائية لعامي 2008 و2010(%)

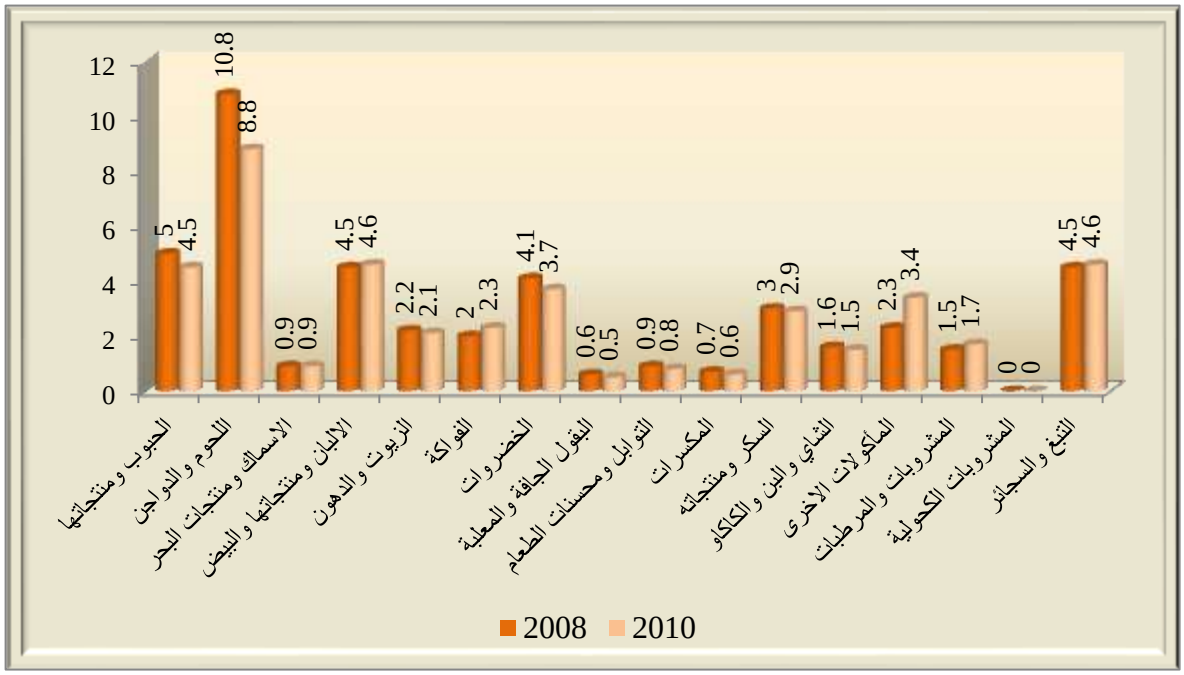

وبمقارنة التغير في النمط الإستهلاكي للأسر الواقعة في الخميس الأقل إنفاقاً من السكان (الأفقر)، مع باقي الأسر الواقعة ضمن شرائح السكان الأخرى على اختلاف مستويات إستهلاكها بين الفترتين مدار البحث يلاحظ ما يلي:

- كلما تم الإنتقال من شريحة سكانية أقل إستهلاكاً إلى شريحة سكانية أكثر إستهلاكاً، كلما تناقصت الأهمية النسبية لمتوسط الإستهلاك للأسر على مجموعة المواد الغذائية، وزادت بالمقابل الأهمية النسبية لمتوسط إستهلاك الأسر على مجموعة المواد غير الغذائية، وهذا أمر يتفق والنظرية الإقتصادية، إذ كلما زاد الدخل كلما زاد نصيب الإستهلاك للأسر على السلع الكمالية والخدمات الترفيهية، وتناقص الإنفاق على المواد الغذائية في ميزانية المستهلك.
- لم تختلف ملامح التغير في النمط الإستهلاكي لكافة شرائح السكان على اختلاف مستويات إستهلاكها عن النمط العام المسجل على مستوى المملكة، حيث تشير البيانات إلى انخفاض الأهمية النسبية لمتوسط إستهلاك كافة الأسر على مجموعة المواد الغذائية بدءاً من الخميس الأول الأقل إستهلاكاً، وانتهاء بالخميس الخامس الأكثر إستهلاكاً وفقاً لما هو موضح في الشكل 21، هذا بالتزامن مع إرتفاع نصيب إستهلاك هذه الأسر على مجموعة السلع غير الغذائية من إجمالي الإنفاق خلال الفترة ذاتها (الشكل

22). الا أن مقدار الانخفاض في الأهمية النسبية لإستهلاك الأسر على المواد الغذائية بين عامي 2008 و2010 اختلفت بشكل واضح بين الشرائح السكانية إذ بلغ مقدار هذا الانخفاض 1.9 نقطة مئوية في حالة الخميس الأول (الأقل إستهلاكاً)، و2.2 نقطة مئوية للخميس الثاني و2 نقطة مئوية للخميس الثالث، و2.3 نقطة مئوية للخميس الرابع، ونقطة مئوية واحدة في حالة الخميس الخامس (الأكثر إستهلاكاً)، وهذا يعني أن الأسر عادت إلى النمط الإستهلاكي الطبيعي عما كانت عليه قبل الأزمة العالمية بسبب استقرار الأسعار. وفيما يخص الإنفاق على خدمات التعليم فقد أظهرت النتائج أن ما تنفقه الأسرة في المتوسط ضمن الشريحة الأفقر كان متواضعاً مقارنة مع ما تنفقه الأسرة في الشريحة الأغنى والتي بلغ متوسط إنفاقها حوالي تسعة أضعاف ما تنفقه الأسرة الفقيرة، وهذا يشير إلى أن دعم التعليم من قبل الحكومة يتجه في معظمه للشرائح الأقل دخلاً حيث أن أغلب أبنائها الذين هم على مقاعد الدراسة يدرسون في مدارس حكومية، في حين أن الشريحة الأغنى من المجتمع تتجه إلى زيادة الإنفاق على الخدمات التعليمية التي يقدمها القطاع الخاص.

شكل21: الأهمية النسبية للإنفاق الإستهلاكي على السلع الغذائية حسب خميسات الإستهلاك لعامي 2008 و2010

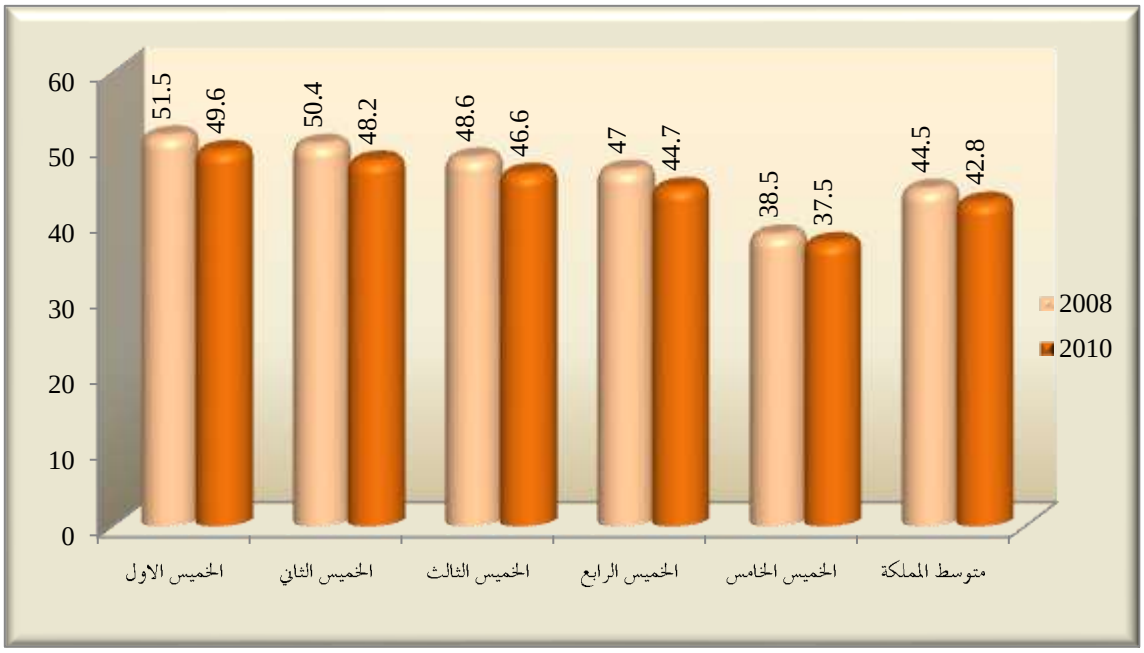

شكل22: الأهمية النسبية للإنفاق الإستهلاكي على السلع غير الغذائية حسب خميسات الإستهلاك لعامي 2008 و 2010

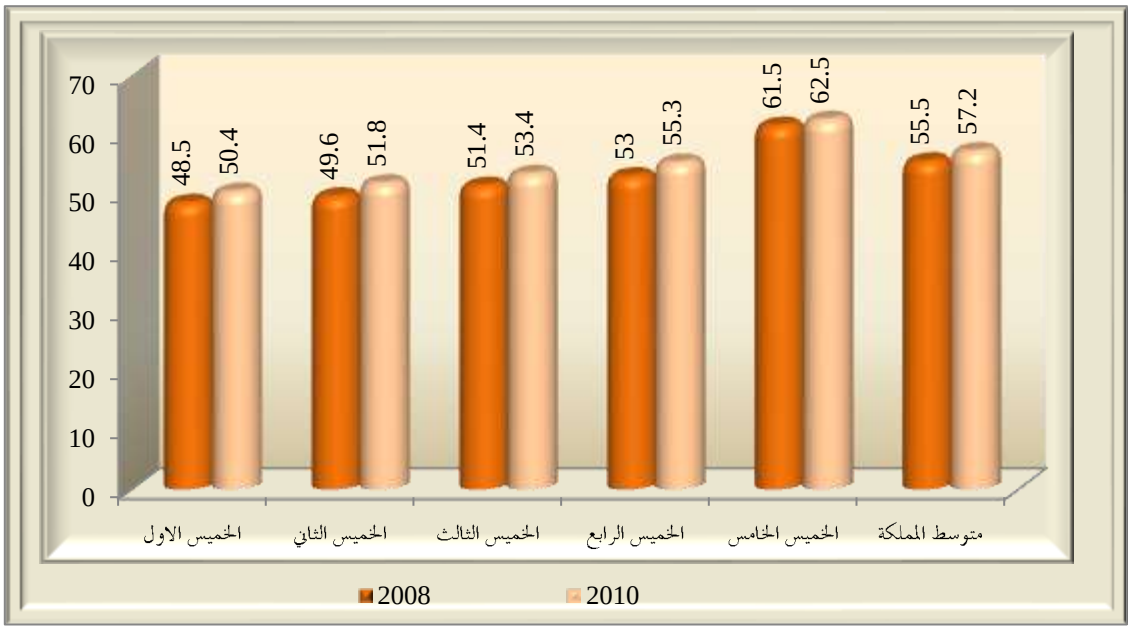

أما فيما يخص شريحة الإستهلاك الأولى (الأقل إستهلاكاً)، فقد انخفضت حصة إستهلاكها على بنود الحبوب واللحوم والدواجن والألبان والبيض والخضروات والسكر والشاي والبن كنسبة من إجمالي إستهلاكها 30.2% في عام 2010، بعد أن كانت حصتها حوالي 34% في عام 2008 (بأسعار 2010). كما ارتفعت الأهمية النسبية لنفقات المسكن إلى 18.8% بعد أن كانت تشكل 16.9% للفترة ذاتها، وكذلك الأمر بما يخص حصة الإنفاق على النقل من إجمالي الإستهلاك والتي سجلت أهميته النسبية إرتفاعاً من 6.8% في عام 2008 إلى 7.1% في عام 2010 في الشريحة الأفقر.

3.2 التحليل الإجتماعي

1.3.2 التركيب العمري والنوعي

تشير البيانات في الجدول 23 إلى إرتفاع نسبة الذكور في كافة الخميسات ما عدا الخميسين الأول والخامس، حيث تزيد فيهما نسبة الإناث عن الذكور. وقد يكون السبب في إرتفاع نسبة الإناث في الخميس الأول عائداً إلى العوامل الديموغرافية كإرتفاع توقعات الحياة للإناث مقارنة بالذكور من جهة، وللهجرة من جهة أخرى.

جدول23: التوزيع النسبي للأفراد حسب الجنس وخميسات الإستهلاك لعام 2010

الجنس / خميسات الإستهلاك	الذكور	الإناث	المجموع
الخميس الأول	48.4	51.6	100.0
الخميس الثاني	50.3	49.7	100.0
الخميس الثالث	51.5	48.5	100.0
الخميس الرابع	51.1	48.9	100.0
الخميس الخامس	48.0	52.0	100.0
المملكة	**49.9**	**50.1**	**100.0**

ويتضح من الجدول 24 إرتفاع نسبة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات في شريحة الفقراء مقارنة بباقي الشرائح، حيث بلغت 15% مقابل 6.4% في الشريحة الأغنى، مما يشير إلى إرتفاع مستويات الإنجاب للسكان في شريحة الفقراء مقارنة بالمستويات في شريحة الأغنياء. وفي المقابل، يلاحظ انخفاض نسبة كبار السن في شريحة الفقراء، حيث بلغت 3.4%، في حين بلغت 16.5% في الشريحة الأغنى مما يشير بشكل واضح إلى تباين في توقع الحياة بين الشريحتين وإرتفاعه في الشريحة الأغنى نتيجة للظروف الإجتماعية والإقتصادية مما يؤدي إلى إرتفاع نسبة كبار السن في هذه الشريحة. وترتفع نسبة الإعالة الديموغرافية كلما اتجهنا من الشريحة الأغنى إلى شريحة الفقراء، حيث بينت النتائج أن صغار السن (السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة) يشكلون حوالي نصف شريحة الفقراء في حين أنهم يشكلون 17% من السكان في الشريحة الأغنى.

جدول24: التوزيع النسبي للأفراد حسب الفئة العمرية وخميسات الإستهلاك لعام 2010

الفئة العمرية / خميسات الإستهلاك	4-0	14-5	24-15	59-25	+60	المجموع
الخميس الأول	15.0	32.0	19.9	29.7	3.4	100.0
الخميس الثاني	14.8	28.6	20.2	32.7	3.7	100.0
الخميس الثالث	14.4	23.0	22.7	34.8	5.0	100.0
الخميس الرابع	11.6	18.1	25.1	37.9	7.4	100.0
الخميس الخامس	6.4	10.6	24.7	41.8	16.5	100.0
المملكة	**12.4**	**22.4**	**22.5**	**35.4**	**7.2**	**100.0**

2.3.2 الحالة الزواجية لأرباب الأسر

تشير البيانات إلى أن أرباب الأسر المتزوجون قد شكلوا غالبية أرباب الأسر في كافة خميسات الإنفاق مع إرتفاع وتقارب في نسبتهم في الخميسات الأول والثاني والثالث. وقد يعود السبب إلى أن الأسر في الشرائح الأدنى تميل إلى أن يكون أربابها من المتزوجين كالأب أو الجد أو أي من أفرادها المتزوجين. وفي المقابل، يلاحظ إرتفاع نسبة أرباب الأسر من العزاب والأرامل في الشريحة الأغنى (الخميس الخامس) الجدول (25).

جدول25: التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب الحالة الزواجية وخميسات الإستهلاك لعام 2010

الحالة الزواجية / خميسات الإستهلاك	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
الخميس الأول	0.7	91.7	0.7	6.9	100.0
الخميس الثاني	0.4	93.1	0.5	6.0	100.0
الخميس الثالث	0.9	91.3	0.7	7.2	100.0
الخميس الرابع	1.8	87.4	0.7	10.0	100.0
الخميس الخامس	4.1	77.5	1.5	16.9	100.0
المملكة	**1.9**	**87.0**	**0.9**	**10.3**	**100.0**

جدول26: التوزيع النسبي للأسر حسب جنس رب الأسرة وخميسات الإستهلاك لعام 2010

خميسات الإستهلاك / الجنس	الخميس الأول	الخميس الثاني	الخميس الثالث	الخميس الرابع	الخميس الخامس	المملكة
ذكر	91.2	92.8	90.1	87.0	77.5	**86.6**
أنثى	8.8	7.2	9.9	13.0	22.5	**13.4**

تشير نتائج المسح إلى أن الغالبية العظمى من أرباب الأسر في الأردن أو ما نسبتة 86.6% من الرجال مقابل 13.4% من النساء. ويلاحظ أيضاً أن الرجال يشكلون غالبية أرباب الأسر في كافة الخميسات ،وشكل أرباب الأسر الرجال النسبة الأكبر 92.8% في الخميس الثاني، وشكلوا 91.2% و 90.1% و 87.0% في الخميسات الأول والثالث والرابع. ويلاحظ انخفاض نسبة أرباب الأسر الرجال في الخميس الخامس، حيث شكلوا 77.5% مقابل 22.5% من النساء. وقد يكون سبب انخفاض نسبة أرباب الأسر الرجال في هذا الخميس مقارنه بنسبتهم في الخميسات الأخرى عائداً إلى المكانة التي اكتسبتها المراة في الشرائح الأكثر غنى (الجدول26).

3.3.2 المستوى التعليمي

تشير البيانات من مسح نفقات ودخل الأسرة 2010 إلى أن نسبة الأفراد الذين لا يحملون أي مؤهل تعليمي (ما قبل الأساسي) ترتفع في شريحة الفقراء مقارنة بنسبتهم في باقي الشرائح حيث بلغت حوالي 57.7% كما هو موضح في الجدول 27، مما يشير إلى أن الأفراد الفقراء لا يميلون إلى إكمال دراستهم لمراحل تعليمية أعلى. وقد يكون سبب ذلك هو الميل إلى مساعدة الأسرة في توفير مصدر دخل لسد احتياجاتها أو لعدم قدرة الأسرة على تحمل نفقات التعليم الإضافية حتى وإن كان التعليم في الأردن مجانياً في مرحلته الأساسية. وتتباين نسب الأفراد من حملة المؤهلات الثانوية والعليا حسب الشرائح السكانية وخميسات الإنفاق الإستهلاكي، حيث تنخفض نسبة الأفراد من حملة المؤهلين المشار إليهما بين أفراد الشريحة الأولى مقارنة بالشرائح الأخرى، مما يؤكد ميل الأسر في هذه الشريحة نحو تشغيل أبنائها مما يؤدي إلى حرمانهم من مواصلة تعليمهم. ويشير الجدول 27 إلى إرتفاع نسبة الذكور مقارنة بنسبة الإناث في كافة المستويات التعليمية في الخميس الأول ما عدا حملة المؤهل الثانوي والتعليم العالي. وفي المقابل، يلاحظ إرتفاع نسبة الإناث اللاتي يقل مؤهلهن التعليمي عن الأساسي في الخميس الخامس.

جدول27: التوزيع النسبي للأفراد (15 سنه فأكثر) حسب الجنس والمستوى التعليمي وخميسات الإستهلاك لعام 2010

المستوى التعليمي / خميسات الإستهلاك	ما قبل الأساسي	الأساسي	ثانوي	تلمذة مهنية	تعليم عالي	المجموع
الخميس الأول	57.7	22.1	11.1	0.6	8.5	100.0
ذكر	59.1	22.6	10.2	0.9	7.2	100.0
أنثى	56.3	21.5	12.0	0.3	9.8	100.0
الخميس الثاني	47.2	23.9	14.1	0.7	14.1	100.0
ذكر	47.3	25.7	13.3	1.4	12.3	100.0
أنثى	47.1	22.0	14.8	0.1	16.0	100.0
الخميس الثالث	41.8	22.9	13.7	0.8	20.8	100.0
ذكر	40.7	26.1	13.3	1.5	18.4	100.0
أنثى	42.9	19.5	14.2	0.1	23.3	100.0
الخميس الرابع	36.8	20.0	15.4	0.4	27.3	100.0
ذكر	33.5	24.8	14.7	0.9	26.1	100.0
أنثى	40.3	15.0	16.1	0.0	28.5	100.0
الخميس الخامس	35.1	10.5	14.2	0.3	39.9	100.0
ذكر	25.8	14.5	14.3	0.5	44.8	100.0
أنثى	42.9	7.2	14.1	0.0	35.7	100.0
المملكة	**42.5**	**19.1**	**13.8**	**0.5**	**24.0**	**100.0**
ذكر	**39.7**	**22.4**	**13.4**	**1.0**	**23.5**	**100.0**
أنثى	**45.2**	**15.9**	**14.3**	**0.1**	**24.4**	**100.0**

4.3.2 متوسط حجم الأسرة

تشير البيانات إلى إرتفاع متوسط حجم الأسرة في الشريحة الفقيرة، حيث بلغ 7.2 فرداً لكل أسرة في حين بلغ متوسط حجم الأسرة في الشريحة الأغنى 3.9 فرد. ويزيد إرتفاع عدد أفراد الأسر الفقيرة من الأعباء عليها من خلال ما يحتاجه الأفراد من مستلزمات من السلع المختلفة والخدمات، مما يؤدي إلى تراجع مستوياتهم التعليمية مثلاً وحسب ما تم الإشارة إليه آنفاً. ويرتفع متوسط حجم الأسرة الفقيرة عن المتوسط للمملكة والذي بلغ 5.4 فرداً. ولا شك أن إرتفاع متوسط حجم الأسر الفقيرة هو نتيجة لإرتفاع معدلات الإنجاب، في حين أن انخفاض هذه المعدلات بين الأسر الأغنى قد أدى إلى انخفاض حجمها والذي بلغ 3.9 فرداً. هذا بالإضافة إلى أنه يزيد من عبء الإعالة في أسر الشريحة الأفقر(الجدول28).

جدول28: متوسط حجم الأسرة حسب خميسات الإستهلاك لعام 2010

خميسات الإستهلاك	متوسط حجم الأسرة
الخميس الأول	7.2
الخميس الثاني	6.3
الخميس الثالث	5.8
الخميس الرابع	5.0
الخميس الخامس	3.9
المملكة	**5.4**

تتزايد نسبة الإعالة في الشريحة الأفقر وتقل كلما انتقلنا لشريحة أقل فقراً وقد يلعب حجم الأسرة في إرتفاع معدل الإعالة في الشريحة الأفقر اذ بلغ (7.2) فرداً مقابل (3.9) فرداً في الشريحة الأغنى، وأيضاً هناك علاقة عكسية بين العمل ومعدل الإعالة فكلما زاد عدد الأفراد العاملين في الأسرة كلما قل معدل الإعالة. حيث بلغ معدل الإعالة في الخميس الأول (الشريحة الأفقر) 4.8% مقابل 2.3% للخميس الخامس (الشريحة الأغنى) (الجدول29).

جدول29: معدل الإعالة حسب خميسات الإستهلاك لعام 2010

خميسات الإستهلاك	معدل الإعالة
الخميس الأول	4.8
الخميس الثاني	4.5
الخميس الثالث	4.0
الخميس الرابع	3.4
الخميس الخامس	2.3
المملكة	**3.6**

5.3.2 الحالة العملية والمتعطلون والنشاط الإقتصادي وحالة النشاط الإقتصادي للأفراد

تشير البيانات إلى أن أكثر من ثلثي الأفراد العاملين من شريحة الفقراء يعملون بأجر أو أصحاب عمل أو عاملين لحسابهم الخاص (72.3%)، بينما شكل المتعطلون 27.7%. وفي المقابل، فقد بلغت نسبة الأفراد العاملين في الشريحة الأغنى (الخميس الخامس) 85%. وترتفع نسبة أصحاب العمل في الشريحة الأغنى مقارنة بنسبتهم في الشريحة الأفقر، (10.2% و2.6% لكل من الشريحتين على التوالي)، مما يشير إلى أن الأفراد العاملين في الشريحة الأغنى هم أكثر قدرة في الحصول على الموارد المالية التي تمكنهم من أن يمتلكوا مصالحهم الإقتصادية وإدارتها بوجود مستخدمين آخرين لديهم.

جدول30: التوزيع النسبي للأفراد حسب الحالة العملية والمتعطلون وخميسات الإستهلاك لعام 2010

الحالة العملية والمتعطلون / خميسات الإستهلاك	مستخدم بأجر	صاحب عمل	يعمل لحسابه	المتعطلون	المجموع
الخميس الأول	61.0	2.6	8.6	27.7	100.0
الخميس الثاني	68.5	3.6	9.4	18.4	100.0
الخميس الثالث	69.3	3.5	9.1	18.1	100.0
الخميس الرابع	69.1	5.5	8.4	17.0	100.0
الخميس الخامس	68.0	10.2	6.9	15.0	100.0
المملكة	**67.6**	**5.5**	**8.3**	**18.6**	**100.0**

وبمقارنة توزيع أفراد المجتمع المستخدمين بأجر على الخميسات يتضح انخفاض النسبة في الخميس الأول حيث شكلت نسبتهم في شريحة الفقراء حوالي 13.7% من مجموع الأفراد في الخميسات بينما كانت نسبتهم العظمى في الشريحة الأغنى وبلغت حوالي 25.7%. وفي المقابل، ترتفع نسبة أصحاب العمل في الشريحة الأغنى مقارنة بنسبتهم في الشريحة الأفقر (46.8% و7.2% على التوالي)، مما يشير إلى أن الأفراد العاملين في الشريحة الأغنى هم أكثر قدرة في الحصول على الموارد المالية التي تمكنهم من أن يمتلكوا مصالحهم وإدارتها أما غير النشيطين اقتصاديا فقد شكلوا النسبة الأعلى في الشريحة الأغنى 40.2% بينما كانت النسبة الأقل في الشريحة الأفقر 12.5% مما يعني أنهم يملكون موارد ومدخرات تجعلهم غير باحثين عن عمل (الجدول31).

جدول31: التوزيع النسبي للأفراد حسب حالة النشاط الإقتصادي وخميسات الإستهلاك لعام 2010

حالة النشاط الإقتصادي / خميسات الإستهلاك	مستخدم بأجر	صاحب عمل	يعمل لحسابه	متعطل	غير نشيط اقتصادياً	المملكة
الخميس الأول	13.7	7.2	15.6	22.6	12.5	**14.6**
الخميس الثاني	17.3	11.1	19.3	16.9	11.8	**16.0**
الخميس الثالث	20.3	12.6	21.5	19.3	15.2	**18.9**
الخميس الرابع	23.0	22.2	22.6	20.6	20.3	**22.1**
الخميس الخامس	25.7	46.8	21.0	20.6	40.2	**28.5**
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	**100.0**

ويلاحظ من الجدول 32 أن معظم الأفراد العاملين في جميع خميسات الإستهلاك يعملون في قطاع الخدمات، وسجلت نسبة الأفراد العاملين في هذا القطاع في الخميس الأفقر أقل نسبة بلغت 81.5%، وفي المقابل، بلغت نسبة الأفراد العاملين في نفس القطاع للخميس الأكثر ثراءً حوالي 89%، كما ترتفع نسبة العاملين الفقراء في قطاع الصناعة حيث بلغت 14.5% مقارنة مع نسبة العاملين في الشريحة الأغنى حوالي 10%. ويلاحظ أيضاً إرتفاع نسبة العاملين من الشريحة الأفقر في قطاع الزراعة مقارنة بالعاملين في الشرائح الأخرى حيث بلغت نسبتهم 4.0% من مجموع العاملين الفقراء. كما ويمكن الإشارة هنا إلى أن تدني المستويات التعليمية للشريحة الأولى (الأشد فقراً) تنعكس بكل تأكيد على نسبة المتعطلين والتي فاقت كل الشرائح الأخرى حيث بلغت 27.7%. كما وتنعكس تلك الحقيقة على نوعية الأعمال والفرص المتاحة للشريحة الأفقر كما هو موضح في الجدولين 32 و33.

جدول32: التوزيع النسبي للأفراد المشتغلين حسب النشاط الإقتصادي وخميسات الإستهلاك لعام 2010

النشاط الإقتصادي / خميسات الإستهلاك	زراعة	صناعة	خدمات	المجموع
الخميس الأول	4.0	14.5	81.5	100.0
الخميس الثاني	2.9	12.6	84.5	100.0
الخميس الثالث	1.6	14.8	83.5	100.0
الخميس الرابع	1.3	12.3	86.4	100.0
الخميس الخامس	1.3	9.9	88.7	100.0
المملكة	**2.0**	**12.5**	**85.5**	**100.0**

وأظهرت النتائج أن نسبة الأفراد العاملين في قطاع الزراعة للخميس الأول (الشريحة الأفقر) بلغ حوالي 27% مقابل حوالي 18% للشريحة الأغنى (الخميس الخامس) مما يدل على أن أكثر من ربع الفقراء يشتغلون بالزراعة, وتقاربت نسبة الأفراد العـــاملين في قطاع الصناعة للخميس الأول والثاني حيث بلغت 15.5% و17.2% على التوالي، في حين بلغت نسبة هؤلاء الأفراد في الشريحة الأغنى 21.1%. وبالنظر إلى قطاع الخدمات وجد أن النسبة الأكبر من العاملين فيه بلغت في الشريحة الأغنى حيث سجلت حوالي ضعفي نسبة الفقراء (الخميس الأول).

جدول33: التوزيع النسبي للأفراد المشتغلين حسب النشاط الإقتصادي وخميسات الإستهلاك لعام 2010

النشاط الإقتصادي / خميسات الإستهلاك	الزراعة	صناعة	خدمات	المملكة
الخميس الأول	26.9	15.5	12.8	13.4
الخميس الثاني	24.5	17.2	16.9	17.1
الخميس الثالث	16.1	23.6	19.5	19.9
الخميس الرابع	14.6	22.6	23.2	22.9
الخميس الخامس	17.9	21.1	27.7	26.7
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0

وترتفع نسبة أرباب الأسر من شريحة الفقراء الذين يعملون في القطاع الحكومي عن نظرائهم من الشريحة الأغنى، حيـــث بلغـــت 31.2% مما يشير إلى أن العاملين الفقراء يميلون للعمل الحكومي لما له من مميزات كالإستقرار الوظيفي والإستمرارية. وفي المقابل، ترتفع نسبة أرباب الأسر العاملين من الشريحة الأغنى في القطاع الخاص مقارنة بباقي الشرائح حيث بلغت 76.4%.

6.3.2 قطاع العمل لأرباب الأسر

جدول34: التوزيع النسبي لأرباب الأسر المشتغلين حسب قطاع العمل وخميسات الإستهلاك لعام 2010

قطاع العمل / خميسات الإستهلاك	حكومي	خاص	هيئات دولية	خارج الأردن	المجموع
الخميس الأول	31.2	68.3	0.5	0.0	100.0
الخميس الثاني	32.8	66.2	1.0	0.0	100.0
الخميس الثالث	35.9	63.3	0.7	0.1	100.0
الخميس الرابع	32.1	67.2	0.6	0.1	100.0
الخميس الخامس	22.9	76.4	0.7	0.0	100.0
المملكة	**31.0**	**68.3**	**0.7**	**0.1**	**100.0**

ويتضح من الجدول 35 الذي يقدم التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الخميسات وقطاع العمل لرب الأسرة في الخميس الأول (الشريحة الأفقر) حيث شكلت نسبة العاملين في القطاع العام 15.5% وهي ذات النسبة لأرباب الأسر في الشريحة الأغنى وهي من أدنى النسب مقارنة مع باقي الشرائح الإستهلاكية الأخرى. وسجل العاملون من أرباب الأسر في القطاع الخاص للشريحة الأفقر أقل النسب بلغت 15.4% وفي القطاعات الأخرى 10.9%، ويلاحظ أن أرباب الأسر العاملين في الخارج في الخميس الرابع شكلوا أكبر النسب حوالي 61%.

جدول35: التوزيع النسبي لأرباب الأسر المشتغلين حسب قطاع العمل وخميسات الإستهلاك لعام 2010

قطاع العمل / خميسات الإستهلاك	حكومي	خاص	هيئات دولية	خارج الأردن	المملكة
الخميس الأول	15.5	15.4	10.9	0.0	**15.4**
الخميس الثاني	21.3	19.5	29.6	0.0	**20.1**
الخميس الثالث	24.2	19.4	21.4	38.7	**20.9**
الخميس الرابع	23.4	22.2	17.7	61.3	**22.5**
الخميس الخامس	15.5	23.5	20.4	0.0	**21.0**
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	**100.0**

7.3.2 خصائص المسكن

تشير بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2010 إلى أن حوالي ثلاثة أخماس الأسر في الشريحة الأفقر (حوالي 59%) تقيم في مساكن من نوع الشقة، في حين يقيم الجزء المتبقي في مسكن من نوع دار. وفي المقابل، ترتفع نسبة الأسر من الشريحة الأغنى (الخميس الخامس) التي تقيم في الشقق حيث بلغت 76.9%.

جدول36: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع المسكن وخميسات الإستهلاك لعام 2010

نوع المسكن / خميسات الإستهلاك	فيلا	دار	شقه	المجموع
الخميس الأول	0.0	40.9	59.1	100.0
الخميس الثاني	0.0	35.4	64.6	100.0
الخميس الثالث	0.0	34.1	65.9	100.0
الخميس الرابع	0.2	29.3	70.6	100.0
الخميس الخامس	4.4	18.8	76.9	100.0
المملكة	**1.2**	**30.0**	**68.7**	**100.0**

وتشير البيانات إلى أن حوالي 70% من الأسر من الشريحة الأولى تمتلك المساكن التي تقيم فيها، في حين ترتفع هذه النسبة في الشرائح الثالثة والرابعة والخامسة. وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 26% من الأسر في الخميس الأول تقيم في مساكن مستأجرة وهي أعلى من مثيلاتها في باقي شرائح الإستهلاك.

جدول37: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع المسكن وخميسات الإستهلاك لعام 2010

نوع المسكن / خميسات الإستهلاك	فيلا	دار	شقه	المملكة
الخميس الأول	0.0	20.3	12.8	**14.9**
الخميس الثاني	0.0	20.3	16.2	**17.2**
الخميس الثالث	0.0	21.2	17.8	**18.6**
الخميس الرابع	2.7	20.9	22.0	**21.5**
الخميس الخامس	97.3	17.4	31.2	**27.9**
المجموع	100.0	100.0	100.0	**100.0**

تشير البيانات إلى أنه لا يوجد مالكين للفلل في الشرائح الثلاث الأولى من السكان بينما تتركز النسبة 97% في الشريحة الأغنى من السكان، بينما 20% من الأسر في الشريحة الأفقر يقيمون في مساكن من نوع دار في حين بلغت نسبتهم في الشريحة الأغنى 17.4%، وكذلك الحال في المساكن من نوع شقة فقد بلغت نسبتهم في الشريحة الأفقر 13% بينما كانت نسبتهم 31% في الشريحة الأغنى.

جدول38: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع حيازة المسكن وخميسات الإستهلاك لعام 2010

نوع حيازة المسكن / خميسات الإستهلاك	ملك للاسره	مستأجر	مقابل عمل	دون مقابل	المجموع
الخميس الأول	69.9	26.3	0.5	3.3	100.0
الخميس الثاني	71.1	24.1	0.7	4.1	100.0
الخميس الثالث	73.7	21.8	1.3	3.2	100.0
الخميس الرابع	75.2	20.9	0.5	3.4	100.0
الخميس الخامس	82.9	15.0	0.8	1.2	100.0
المملكة	75.6	20.8	0.8	2.9	100.0

تشير البيانات إلى تقارب النسب في جميع الشرائح للأسر التي تسكن في بيت مستأجر حيث توزعت ما بين حوالي (19%و 22%)، في حين تنخفض النسبة في الشريحة الأفقر للأسر التي تسكن في منازل مقابل عمل لتصل حوالي 10% مقابل 29% للشريحة الأغنى.

جدول39: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع حيازة المسكن وخميسات الإستهلاك لعام 2010

نوع حيازة المسكن / خميسات الإستهلاك	ملك للأسره	مستأجر	مقابل عمل	دون مقابل	المملكة
الخميس الأول	13.8	18.8	9.9	17.4	**14.9**
الخميس الثاني	16.2	19.9	15.3	24.7	**17.2**
الخميس الثالث	18.1	19.5	31.5	20.7	**18.6**
الخميس الرابع	21.4	21.6	14.2	25.3	**21.5**
الخميس الخامس	30.6	20.1	29.1	11.9	**27.9**
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	**100.0**

يختلف الإعتماد على مصدر التدفئة باختلاف خميسات الإستهلاك ، فالمصدر الرئيسي للتدفئة لدى شريحة الفقراء (الخميس الأول) في عام 2010 يتركز على مدفأة كاز/ سولار بنسبة بلغت 48.2%، أما الذين يعتمدون على الحطب أو الفحم أو الجفت فقد بلغت نسبتهم 10.7% لعام 2010 وهي أقل من عام 2008 والسبب في ذلك هو إرتفاع ثمن الجفت حيث كانت الأسر الفقيرة تتحصل عليه بالمجان ولكن بعد الأزمة العالمية وإرتفاع أسعار المحروقات عام 2008 ارتفع ثمنه فأصبحت الأسر وخاصة الأسر الجبلية تقلل من الإعتماد عليه في التدفئة. ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد هناك أي أسرة فقيرة تعتمد على التدفئة المركزية كمصدر للتدفئة، كما أن هناك نسبة ليست بالقليلة منهم لا حاجة لديها للتدفئة 3.3%. وفي المقابل، فإن الشريحة الأغنى (الخميس الخامس) تعتمد على مصادر متنوعة للتدفئة كمدفأة الغاز 44.0% و30.6% على مدفاة كاز/ سولار، و16.7% يستخدمون تدفئة مركزية. هذا ويلاحظ من الجدول التراجع الذي شهده استخدام مدفأة الكاز/ السولار، على مستوى المملكة من 43.2% إلى 40.2% وهذا قد يعود إلى الإرتفاع الذي شهدته أسعار النفط العالمية وتحرير تلك الأسعار من قبل الحكومة في بداية العام 2008، وقبل اعادة تثبيتها مجددا في مطلع عام 2010. في المقابل فقد زاد الإعتماد واتوسع في استخدام التدفئة المعتمدة على الكهرباء وخصوصاً عند الخميسات الثلاثة الأولى.

جدول40: التوزيع النسبي للأسر حسب المصدر الرئيسي للتدفئة وخميسات الإستهلاك لعام 2010

المصدر الرئيسي للتدفئة / خميسات الإستهلاك	السنة	مدفاة كاز/سولار	مدفاة غاز	تدفئه مركزيه	مكيف	مدفأه كهربائية	حطب/ فحم/ جفت	أخرى	لا يوجد تدفئة	لا حاجة للتدفئة
الخميس الأول	2008	47.1	27.3	0.0	N/A	3.5	18.9	0.2	3.0	N/A
	2010	48.2	30.9	0.0	0.2	4.9	10.7	0.0	1.7	3.3
الخميس الثاني	2008	51.8	31.4	0.2	N/A	2.9	12.0	0.3	1.4	N/A
	2010	44.1	38.6	0.2	0.2	4.7	9.3	0.0	0.6	2.3
الخميس الثالث	2008	46.6	38.9	0.2	N/A	3.8	9.1	0.3	1.2	N/A
	2010	44.9	40.6	0.2	1.0	4.6	6.0	0.0	0.5	2.1
الخميس الرابع	2008	45.8	39.7	0.8	N/A	5.7	6.5	0.5	1.1	N/A
	2010	39.9	45.8	1.6	0.7	5.3	5.0	0.0	0.3	1.5
الخميس الخامس	2008	31.5	44.3	16.9	N/A	5.3	1.4	0.2	0.4	N/A
	2010	30.6	44.0	16.7	1.0	5.1	2.2	0.0	0.1	0.3
المملكة	**2008**	**43.2**	**37.6**	**4.9**	N/A	**4.4**	**8.3**	**0.3**	**1.2**	N/A
	2010	**40.2**	**40.9**	**5.1**	**0.7**	**4.9**	**6.0**	**0.0**	**0.5**	**1.7**

وقد قابل ذلك زيادة في استخدام الأسر لمدفأة الغاز كون إسطوانة الغاز ما زالت مدعومة بسعر محدد من قبل الحكومة مما أدى إلى تحول الإتجاه الإستهلاكي للأسر من الكاز والسولار إلى الغاز على المستوى الكلي. كما يبين الجدول 40 أعلاه سلوك كل خميس من خميسات الإنفاق الإستهلاكي في استخدام مصادر التدفئة وما طرأ عليه من تغير نتيجة لما شهده سوق النفط من إرتفاع الأسعار، حيث انتقلت الغالبية العظمى من الشريحة الأفقر (الخميس الأول) 47.1% من استخدام مدفأة الكاز/ السولار في عام 2008 إلى استخدام مدفأة الغاز حيث زاد مستخدموها في الخميس الأول من 27.3% في عام 2008 إلى حوالي 31.0% في عام 2010.

وبين مسح نفقات ودخل الأسرة 2010 أن امتلاك السلع المعمرة يزداد كلما اتجهنا من شريحة الفقراء إلى الشريحة الأغنى، وقد يعود السبب في ذلك إلى إرتفاع القدرة الشرائية لدى الشريحة الأغنى عن غيرها.

وتقترب نسب امتلاك الفقراء للسلع المعمرة (الغسالة والثلاجة، والطبق الهوائي والخلوي والتلفزيون) من نسب باقي الشرائح الأخرى، ويعود السبب إلى أن هذه السلع تعتبر من السلع الضرورية لكل أسرة من جانب، ونظراً لسهولة الحصول على مثل هذه السلع في الأردن من خلال العروض والتسهيلات المتوفرة من جانب آخر. ويتباين امتلاك السيارة الخاصة بين الشرائح المختلفة، حيث ترتفع نسبة الإمتلاك في الشريحة الأغنى لتصل إلى 65.4% مقابل 18.3% في شريحة الفقراء. أما الأسر التي تمتلك جهاز كمبيوتر فقد بلغت نسبتها في الشريحة الأغنى 59.9% مقابل 25.8% لشريحة الفقراء.

كما ويوضح الجدول 41 الذي يعكس النسبة المئوية للأسر حسب ملكيتها للسلع المعمرة والسيارة الخاصة أن هناك ثلاث سلع تعتمد على الغاز في استخدامها وهي فرن الغاز وفرن الغاز المستخدم للخبز وطباخ الغاز، حيث يلاحظ بأن نسبة الأسر في الخميس الأول التي تستخدم هذه السلع المعتمدة على الغاز كانت حوالي 47% و 36% و56% على التوالي. ويلاحظ بأن طباخ الغاز المستخدم في الخميس الأول هو عبارة عن طباخ غاز بمواصفات خاصة (غاز بثلاثة عيون ودون فرن).

وعلية فإنه ذو مواصفات أقل وجودة أقل وسعرا أقل مقارنة بفرن الغاز المستخدم من قبل الأسر في الخميس الخامس مثلاً بنسبة 86.7% والذي يشتمل على طباخ وفرن غاز معاً.

جدول41: النسبة المئوية للأسر حسب ملكية الأسر للسلع المعمرة والسيارة الخاصة وخميسات الإستهلاك لعام 2010

خميسات الإستهلاك / السلع المعمرة والسيارة الخاصة	الخميس الأول	الخميس الثاني	الخميس الثالث	الخميس الرابع	الخميس الخامس	المملكة
فلتر مياه	13.2	19.1	23.7	27.5	38.3	**26.2**
غسالة	96.8	98.5	98.3	98.6	98.2	**98.1**
ثلاجة	96.2	98.4	98.1	98.6	99.2	**98.3**
مجمدة/فريزر	2.8	4.2	7.6	10.1	26.3	**12.1**
فرن غاز	46.9	63.7	70.5	77.3	86.7	**71.8**
فرن غاز للخبز	35.5	34.7	32.3	32.9	28.0	**32.1**
طباخ غاز	55.8	41.2	34.6	27.4	18.3	**32.8**
مايكروويف	13.8	22.4	31.8	45.7	60.8	**38.6**
جلاية كهربائية	0.1	0.4	1.1	0.7	4.5	**1.7**
مكنسة كهربائية	34.9	51.0	62.4	71.7	81.0	**63.5**
تلفزيون	97.8	99.0	99.1	98.8	99.5	**98.9**
طبق هوائي (دش) + رسيفر	94.8	96.9	96.8	97.0	98.1	**96.9**
راديو أو راديو مع مسجل	18.0	25.5	29.6	36.0	49.5	**34.1**
فيديو /dvd / cd	10.0	13.9	18.7	21.5	36.3	**22.1**
الة تصوير فيديو	1.0	1.5	3.1	4.9	14.0	**6.0**
جهاز كمبيوتر	25.8	35.8	46.4	51.0	59.9	**46.3**
ربط إنترنت	2.1	4.1	9.5	14.1	35.0	**15.6**
تلفون أرضي	7.5	9.0	16.6	28.3	54.4	**27.0**
هاتف نقال خلوي	97.0	98.2	97.5	98.1	96.8	**97.5**
مكيف	5.1	6.9	9.3	11.3	25.0	**13.1**
مروحة	84.0	87.7	89.6	89.9	84.3	**87.0**
كيزر (كهرباء/غاز)	39.5	54.8	62.9	70.3	67.9	**61.0**
سخان شمسي	2.9	4.3	7.5	11.1	23.0	**11.4**
ماكنة خياطة	8.4	10.3	13.9	14.1	15.6	**13.0**
سيارة خاصة	18.2	34.7	42.5	52.6	65.4	**46.1**

8.3.2 خصائص الفقراء وغير الفقراء*

تشير النتائج إلى تباينات جوهرية في خصائص الأفراد الفقراء وغير الفقراء ، حيث تبين أن نسبة السكان الذين أعمارهم دون سن 15 سنة في شريحة الفقراء بلغت 48.4% مقارنة مع 32.6% لغير الفقراء مما يشير إلى أن الفقراء يميلون إلى الإنجاب بشكل أكبر من الشرائح الأخرى كونهم ينظرون إلى الأبناء كمصدر للدخل.

جدول42: التوزيع النسبي للأفراد حسب الفئة العمرية والشريحة السكانية لعام 2010

الفئة العمرية / الشريحة السكانية	4-0	14-5	24-15	59-25	+60	المجموع
الفقراء	15.3	33.1	19.2	29.0	3.4	100.0
غير الفقراء	12.0	20.6	23.1	36.5	7.9	100.0
المملكة	**12.4**	**22.4**	**22.5**	**35.4**	**7.2**	**100.0**

كما أن نسبة كبيرة (حوالي 60%) من الأفراد في شريحة الفقراء كانت من حملة المؤهلات دون الأساسي مقابل (حوالي 40%) في شريحة غير الفقراء مما قد يشير إما إلى عزوف الفقراء عن استكمال تحصيلهم العلمي أو عدم قدرتهم على تحمل مسؤوليات ونفقات متابعة التحصيل العلمي، وبمقارنة نسبة حملة المؤهلات العليا بين شريحة الفقراء وغير الفقراء يتضح أن نسبة حملة المؤهلات العليا من الثانوي بين الأفراد الفقراء قد بلغت 7.5% في حين بلغت هذه النسبة لغير الفقراء (حوالي 26%) الأمر الذي يؤكد ما أشرنا إليه أعلاه.

جدول43: التوزيع النسبي للأفراد حسب المستوى التعليمي والشريحة السكانية لعام 2010

المستوى التعليمي / الشريحة السكانية	ما قبل الأساسي	الأساسي	ثانوي	تعليم عالي	المجموع
الفقراء	59.7	21.0	11.8	7.5	100.0
غير الفقراء	40.3	18.9	14.7	26.1	100.0
المملكة	**42.5**	**19.1**	**14.3**	**24.0**	**100.0**

وبمقارنة توزيع أرباب الأسر حسب الحالة الزواجية يتضح أن المتزوجين يشكلون الغالبية العظمى بين الفقراء وغير الفقراء على حد سواء مع إرتفاع جوهري (91.9% للفقراء و 86.4% لغير الفقراء) كما يتضح إرتفاع نسبة أرباب الأسر الأرامل في شريحة غير الفقراء حيث بلغت 10.6 %مقابل 7.0% في شريحة الفقراء مما يشير إلى إرتفاع العمر المتوقع للإناث في هذه الشريحة.

*هذا الفصل يتطرق إلى الخصائص المختلفة بين الفقراء وهم 14.4% من المجتمع مقابل 85.6% غير الفقراء في المجتمع

جدول44: التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب الحالة الزواجية والشريحة السكانية لعام 2010

الحالة الزواجية / الشريحة السكانية	أعزب	متزوج	مطلق	ارمل	المجموع
الفقراء	0.5	91.9	0.7	7.0	100
غير الفقراء	2.0	86.4	0.9	10.6	100
المملكة	**1.9**	**87.0**	**0.9**	**10.3**	**100**

ويبين توزيع الأفراد حسب الحالة العملية لشريحة الفقراء وغير الفقراء إرتفاع نسبة أصحاب الأعمال في الشريحة غير الفقيرة مقارنة بنسبتهم بين الفقراء (2.7% للفقراء و5.9 % لغير الفقراء) كما يتضح إرتفاع نسبة المتعطلين بين أفراد قوة العمل في شريحة الفقراء حيث بلغت 29.1% مقابل 17.4% بين قوة العمل لغير الفقراء والذي قد يرجع بدوره كما وسبقت الإشارة إليه إلى القدرات الفنية والتعليمية والتي تنعكس على قدرة بقية الشرائح على أن يكونوا أصحاب النسبة الأعلى من حيث امتلاك الأعمال. في حين أن تدني هذه المستويات الفنية والتعليمية قد حرم شريحة الفقراء من فرصتين في امتلاك عمل خاص أو في ايجاد فرصة العمل المناسبة في ضوء تطورات سوق العمل.

جدول45: التوزيع النسبي للأفراد حسب الحالة العملية والمتعطلون والشريحة السكانية لعام 2010

الحالة العملية والمتعطلون / الشريحة السكانية	مستخدم بأجر	صاحب عمل	يعمل لحسابه	المتعطلون	المجموع
الفقراء	59.5	2.7	8.7	29.1	100.0
غير الفقراء	68.5	5.9	8.3	17.4	100.0
المملكة	67.6	5.5	8.3	18.6	100.0

ويتضح من النتائج أن حوالي 14% من الأفراد العاملين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر هم أفراد من الشريحة الأفقر من السكان، في حين شكّل العاملون غير الفقراء الغالبية العظمى 86.4% من المجموع الكلي للعاملين.

جدول46: التوزيع النسبي للأفراد العاملين حسب الشريحة السكانية لعام 2010

الشريحة السكانية	نسبة العاملين
الفقراء	13.6
غير الفقراء	86.4
المملكة	100.0

الفصل الثالث

أثر التدخلات الحكومية والمشاريع الأسرية الصغيرة على الفقر*

مقدمة

شهد عام 2010 مقارنة بعام 2008 عودة للاستقرار في أسعار السلع والخدمات نوعاً ما وخاصة السلع الغذائية الأساسية وأسعار النفط والمشتقات النفطية المختلفة، الأمر الذي انعكس على سلوك العديد من البلدان ومنها الأردن في تخفيض مستوى التدخل الحكومي في تقديم الدعم المباشر والطارئ للأسر كما حدث في عام 2008 والمتمثل في اتخاذ اجراءات لتخفيف تاثير الضغوط التضخمية على ميزانية المستهلك بشكل عام والفئات محدودة الدخل بشكل خاص، حيث كان للتحويلات والتدخلات الحكومية المختلفة الأثر الفعّال في رسم اتجاهات التغير في الدخل والإنفاق الإستهلاكي للأسر الأردنية بشكل عام والفقيرة بشكل خاص حيث تم ابراز أثر هذه التدخلات في فصل خاص من تقرير حالة الفقر في الأردن الذي نشر في تموز من عام 2010. واستمراراً لرصد هذا التدخل والتغير الذي طرأ عليه منذ عام 2008 وأثره على مستويات المعيشة " الدخل والإنفاق" للأسر الفقيرة تحديداً وبالتالي قياس هذا الأثر سلباً أو ايجاباً. ولا زال للتدخلات والتحويلات الحكومية التي حصلت عليها الأسر الأردنية بنسب مختلفة ومتفاوته خلال عام 2010 أثر ايجابي على مستويات الدخول وبالتالي على مستويات الإنفاق. ولغايات تحليل أثر التغير الذي طرأ على اتجاهات نسبة الفقر في المملكة نتيجة استبعاد قيم التحويلات والدعم الحكومي المقدم للأسر ذات العلاقة لتحقيق هدف الحماية الإجتماعية، فقد تم رصد ذلك بإتباع المنهجية التي اعتمدت في عام 2008** كما يلي:

أولا: تثبيت خط الفقر المطلق عند مستوياته المحسوبة لعام 2010.

ثانيا: طرح قيمة التحويلات وأشكال الدعم والمساعدات الحكومية المختلفة من قيمة دخول وإنفاق الأسر المسجلة بحسب مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2010.

ثالثا: حساب إجمالي عدد الأفراد الذين أصبحت متوسطات إنفاقهم تحت خط الفقر المطلق ونسبتهم إلى إجمالي السكان وذلك للحصول على نسبة الفقر بعد استبعاد قيمة الإعانات والدعم الحكومي.

رابعا: مقارنة نسبة الفقر بعد استبعاد الإعانات والتدخلات الحكومية مع نسبة الفقر قبل استبعاد هذه التحويلات والمساعدات الحكومية المختلفة. وذلك لإيضاح وبيان أثر التحويلات والتدخلات الحكومية موضع المقارنة.

---

*كافة التحليلات في هذا الفصل تمت بالأسعار الجارية والتي اعتمدت على سنة 2010 كسنة أساس.

** تقرير حالة الفقر في الأردن 2008 " الفصل الثالث".

1.3 تحليل أثر استبعاد التحويلات والتدخلات الحكومية على مستويات الفقر في المملكة

وللبدء بتحليل أثر التدخلات الحكومية المختلفة التي نفذتها الحكومة الأردنية خلال عام 2010 على مستويات ونسب الفقر في المملكة، فإنه لابد من التعرف على أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية في عام 2010 بهدف التخفيف من آثار الضغوط التضخمية الإستثنائية على الفئات محدودة الدخل بشكل خاص، وأشكال الدعم النقدي والعيني الذي قدمته الحكومة خلال عام 2010، وذلك على النحو التالي:

- إرتفاع إجمالي قيمة إنفاق صندوق المعونة الوطنية على برامجه المختلفة خلال عام 2010 مقارنة بعام 2008 بنسبة بلغت 43.2% لتصل قيمة الإنفاق إلى حوالي 82 مليون ديناراً، نتيجة لزيادة أعداد الأسر المستفيدة من المعونة، ورفع سقف المعونة للأسرة المكونة من خمسة أفراد فأكثر من 156 ديناراً شهرياً إلى 180 ديناراً شهرياً.[1]
- زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين من الجهازين المدني والعسكري اعتباراً من مطلع شهر كانون ثاني2009 بمقدار 20 ديناراً شهرياً ، علماً أن هذه الزيادة قد جاءت قبل بدء المسح ولكن انعكس أثرها على مستوى المعيشي للأسر أثناء المسح.
- الإستمرار في الحفاظ على دعم سعر الخبز في حدود 160 فلساً / كيلو.

ولغايات هذا التقرير، وبهدف دراسة التأثيرات التي لحقت بالفقراء في عام 2010 بحسب البيانات التي يوفرها مسح نفقات ودخل الأسرة، فقد تم دراسة تأثير الإجراءات الثلاثة الأولى أعلاه، حيث تم تحليل التأثيرات التي ستلحق بنسبة الفقر في المملكة فيما لو تم استبعاد هذه الإجراءات هذا بالإضافة إلى استبعاد تحويلات صندوق الزكاة التابع لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية خلال عام 2010، وذلك على النحو التالي:

السيناريو الأول: يفترض هذا السيناريو استبعاد تحويلات صندوق المعونة الوطنية فقط والبالغ قيمتها 79.2 مليون ديناراً من دخول وإنفاق الأسر:

يفترض هذا السيناريو عدم وجود تحويلات من صندوق المعونة الوطنية، وبالتالي استبعاد قيم هذه التحويلات من دخل وإنفاق كافة المستفيدين من الفئات الفقيرة وغير الفقيرة، ومن ثم مقارنة متوسط إنفاق الأسرة قبل استبعاد تحويلات صندوق المعونة الوطنية مع متوسط إنفاقها بعد استبعاد تحويلات صندوق المعونة الوطنية، وذلك حسب الشرائح السكانية الخمس. ويلاحظ من الشكل 23 أن تأثير استبعاد التحويلات النقدية لصندوق المعونة الوطنية يختلف باختلاف مستوى إنفاق الفئات السكانية الخمسة مدار البحث، حيث كانت أكثر الفئات تأثرا بهذا الإستبعاد هي الفئات السكانية الأقل إنفاقاً (الخميس الأول)، والتي انخفض متوسط إنفاق الأسرة فيها بنسبة بلغت 3.8% مقارنة بمتوسط إنفاقها قبل استبعاد التحويلات. في حين تراجعت متوسطات إنفاق الأسر في الشرائح السكانية الأخرى بنسبة أقل بلغت1.4% للخميس الثاني، و0.9% للخميس الثالث، و 0.4% للخميس الرابع و0.1% للخميس الخامس.

[1] البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2008، مصدر سابق، ص. 21. وصندوق المعونة الوطنية التقرير السنوي 2008

ويتفق هذا التحليل مع ما يقوم به صندوق المعونة الوطنية من جهود على أرض الواقع، إذ يمتلك الصندوق معايير خاصة للتعامل مع الفئات المحتاجة وتحديد خصائص هذه الفئات، ومن هنا يتضح أن الجزء الأكبر من المعونات يخصص لفئات الدخل والإنفاق الواقعة ضمن الشريحة الأقل إنفاقاً، إذ يصل متوسط التحويلات للأسرة الواحدة في هذه الفئة ما يقارب أربعة أضعاف متوسط نصيب الأسرة الواحدة الواقعة ضمن الخميس الثاني والثالث، وخمسة أضعاف ونصف متوسط نصيب الأسرة في الخميس الرابع، مما يشير إلى أن صندوق المعونة الوطنية يركز على الأسر الأكثر احتياجا بحسب عدد أفرادها.

شكل23: التغير في متوسط إنفاق الأسر نتيجة استبعاد إعانات صندوق المعونه للشرائح السكانية لعام 2010(%)

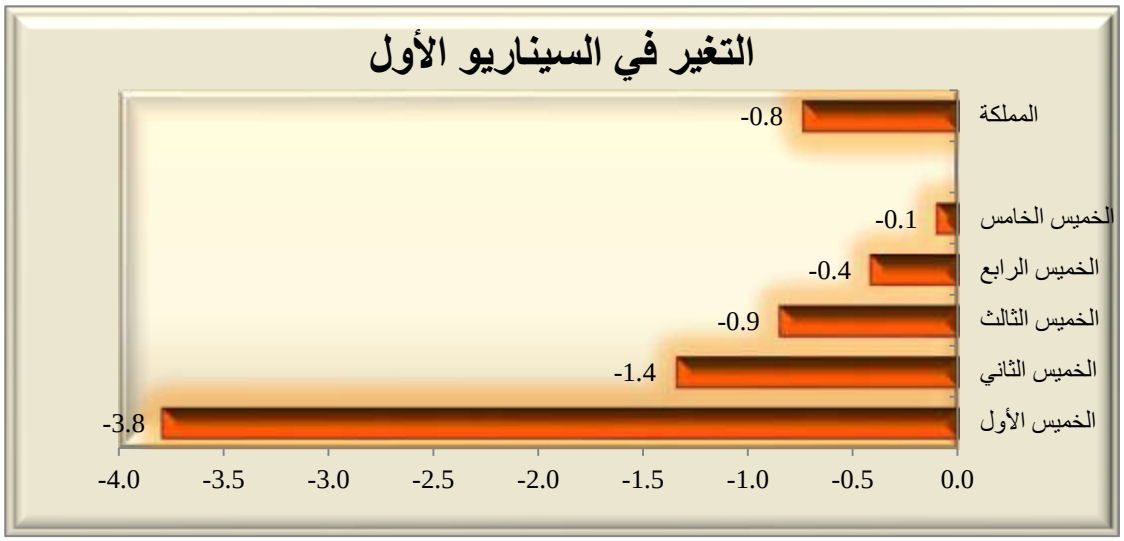

وبتحليل أثر هذا السيناريو على نسبة الفقر في المملكة يلاحظ إرتفاع هذه النسبة بعد استبعاد تحويلات صندوق المعونة الوطنية إلى 15.8% لعام 2010، مقارنة مع النسبة البالغة 14.4% والمحسوبة دون استبعاد هذه التحويلات، والسبب في ذلك هو انخفاض متوسط إنفاق بعض الأسر نتيجة استبعاد التحويلات المقدمة لها إلى مستوى يقل عن خط الفقر على مستوى المملكة.

جدول47: التغير في متوسط إنفاق الأسرة للشرائح السكانية المختلفة حسب السيناريو لعام 2010 (%)

التغير	الخميس الأول	الخميس الثاني	الخميس الثالث	الخميس الرابع	الخميس الخامس	المملكة
التغير في السيناريو الأول	-3.8	-1.4	-0.9	-0.4	-0.1	-0.8
التغير في السيناريو الثاني	-5.6	-2.8	-2.6	-1.9	-1.1	-2.1

السيناريو الثاني: يفترض هذا السيناريو استبعاد كافة أشكال المساعدات المقدمة من كافة المؤسسات الحكومية من دخل الأسرة وبالتالي من إنفاقها، بما في ذلك، استبعاد المعونات المقدمة من قبل صندوق المعونة الوطنية، والتحويلات الحكومية من جهات أخرى، والديوان الملكي والإعانات الأخرى من الحكومة، ومن ثم المقارنة بين متوسط إنفاق الأسرة قبل استبعاد الدعم الحكومي مع متوسط إنفاقها بعد استبعاد الدعم الحكومي، وذلك لمختلف الشرائح السكانية الخمسة.

ويلاحظ من نتائج هذا السيناريو أن تأثير استبعاد كافة أشكال التدخلات الحكومية يختلف باختلاف مستوى إنفاق الفئات السكانية الخمس مدار البحث، حيث لوحظ أن أكثر الفئات تأثرا حسب هذا السيناريو هي الأسر الواقعة ضمن الفئات السكانية الأقل إنفاقاً (الخميس الأول)، والتي انخفض متوسط إنفاقها بعد استبعاد البنود التي استند إليها السيناريو بنسبة بلغت 5.6% بالمقارنة مع متوسط إنفاقها قبل استبعاد الدعم، في حين تراجعت متوسطات إنفاق الأسر حسب الشرائح الإنفاقية الأخرى بنسب أقل بلغت 2.8% و2.6% و1.9% 1.1% للخميسات الثاني والثالث والرابع والخامس على التوالي.

شكل24: التغير في متوسط إنفاق الأسرة للشرائح السكانية المختلفة حسب السيناريو الثاني لعام 2010 (%)

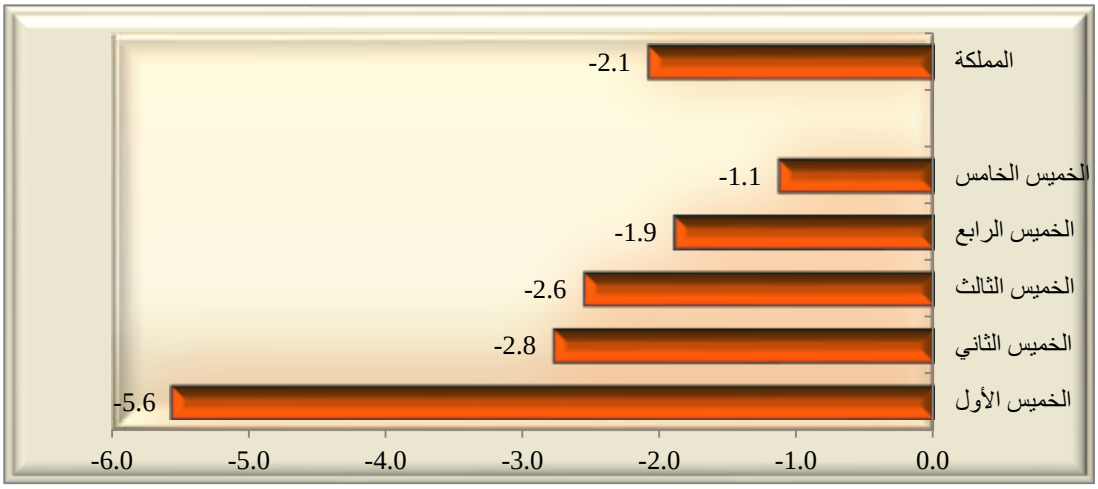

ويؤكد هذا السيناريو مرة أخرى على أهمية التدخلات الحكومية المقدم للأسر الأردنية كافة في الحد من التأثيرات السلبية الناجمة عن إرتفاع تكاليف المعيشة خلال عام 2010، (إذ تأثرت كافة الشرائح الإجتماعية الخمس دون استثناء، كما أن التأثير السلبي الأشد كان على الشريحة الأقل إنفاقاً، وهي الشريحة التي يوجه إليها الجزء الأكبر من المساعدات والتحويلات الحكومية على اختلاف أنواعها وعلى اختلاف الجهات الحكومية المقدمة لهذه المساعدات والتحويلات). وتتفق هذه النتيجة مع أهداف سياسة التدخل الحكومية التي تستهدف الفئات المحتاجة والمحرومة بصورة أكبر من استهدافها الفئات الإجتماعية الأخرى، كما أنها تؤكد على حقيقة أن سياسة الحماية الإجتماعية التي تنتهجها الحكومة تستهدف بالإضافة لما سبق، الإستمرار في تحسين المستويات المعيشية للطبقات الوسطى من المجتمع ومنع إنزلاق هذه الفئات الإجتماعية دون خط الفقر. ويبرز الشكل 25 النتائج المبينة أعلاه والتي تشير إلى انخفاض متوسط إنفاق الأسرة الأردنية بشكل واضح نتيجة استبعاد كافة أشكال الدعم الذي قدمته الحكومة للفئات الإجتماعية المختلفة خلال عام 2010، مقارنة مع مستويات الدخول قبل استبعاد هذا الدعم، ولكن بنسب مختلفة، حيث تمثل الأثر الصافي (المتمثل بالسيناريو الثاني) لاستبعاد كافة أشكال الدعم والتحويلات الحكومية بانخفاض متوسط إنفاق الأسرة الأردنية بنسبة بلغت 2.1%.

شكل25: التغير في متوسط إنفاق الأسرة الأردنية حسب السيناريو لعام 2010(%)

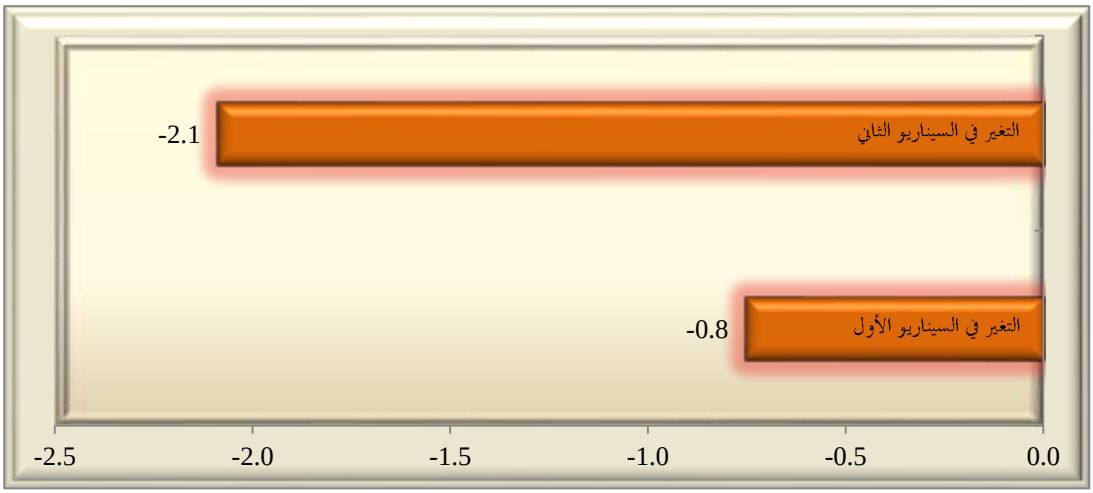

وبدراسة أثر الانخفاض المسجل في متوسط إنفاق الأسر نتيجة استبعاد التدخلات الحكومية بكافة أشكاله، مع افتراض ثبات خط الفقر، فيلاحظ انخفاض مستوى إنفاق بعض الأسر إلى ما دون مستوى خط الفقر، وبالتالي إرتفاع نسبة الفقر على مستوى المملكة إلى 17.0% في عام 2010 مقارنة مع نسبة الفقر الفعلية في عام 2010 والتي بلغت 14.4%. ويبين الجدول 48 والشكل 26 اللذان يلخصان أثر التدخلات الحكومية المباشرة حسب السيناريوهات أو الإفتراضات التي سبق عرضها في الحد من ظاهرة الفقر.

جدول48: أثر التدخلات الحكومية في خفض نسبة الفقر حسب السيناريو لعام 2010

السيناريو	التدخل	القيمة النقدية للتدخل (مليون دينار)	نسبة الفقر قبل التدخل (%)	نسبة الفقر بعد التدخل (%)
الأول	إعانات صندوق المعونة الوطنية	79.2	15.8	14.4
الثاني	إعانات صندوق المعونة الوطنية +إعانات من جهات حكومية أخرى + التحويلات الحكومية الأخرى	219.1	17.0	

شكل26: نسبة الفقر الفعلية للعام 2010 ونسبها الإفتراضية حسب السيناريو لعام 2010

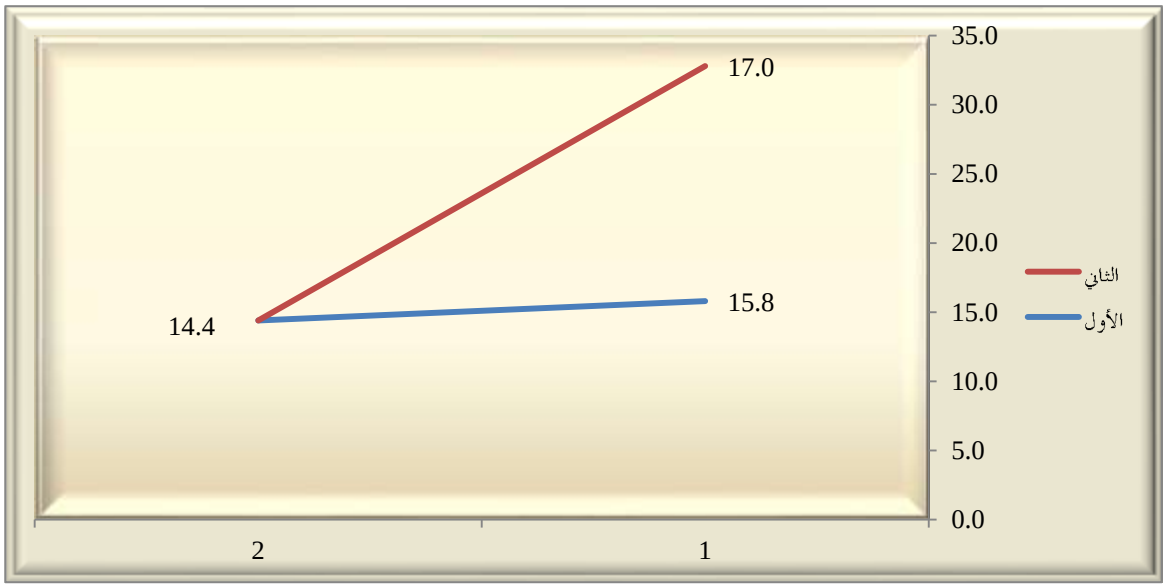

2.3 تحليل أثر استبعاد التحويلات والدعم الحكومي بين الفقراء أنفسهم في المملكة "فجوة الفقر"

وعند رصد أثر التدخلات الحكومية في عام 2010 وانعكاساتها على الفقراء أنفسهم وذلك بالإعتماد على نفس السيناريوهات السابقة أظهرت النتائج أن نسبة فجوة الفقر " وهي النسبة التي تقيس القيمة النقدية اللازمة لرفع الفقراء إلى مستوى خط الفقر" قد انخفضت بما مقداره 0.7 نقطة مئوية لجميع التدخلات الحكومية من 4.3% إلى 3.6% مخفضةً القيمة النقدية لفجوة الفقر مقدرة بالدينار الأردني من 214 مليون دينار إلى 176.8 مليون دينار، اي ما يقارب 37 مليون دينار في الفترة بين عامي 2008 و 2010. وعليه، فإن التدخلات الحكومية قد انعكست ايجاباً على حدة الفقر بين الفقراء أنفسهم مما يتطلب مزيداً من التدخلات في هذا الإتجاه.

جدول49: أثر التدخلات الحكومية على فجوة الفقر حسب السيناريو لعام 2010

السيناريو	التدخل	القيمة النقدية لفجوة الفقر قبل التدخل (مليون دينار)	نسبة فجوة الفقر قبل التدخل (%)	نسبة فجوة الفقر بعد التدخل (%)
الأول	إعانات صندوق المعونة الوطنية	184	3.7	3.6
الثاني	إعانات صندوق المعونة الوطنية +إعانات من جهات حكومية أخرى + التحويلات الحكومية الأخرى	214	4.3	

شكل27: أثر التدخلات الحكومية على فجوة الفقر حسب السيناريو لعام 2010

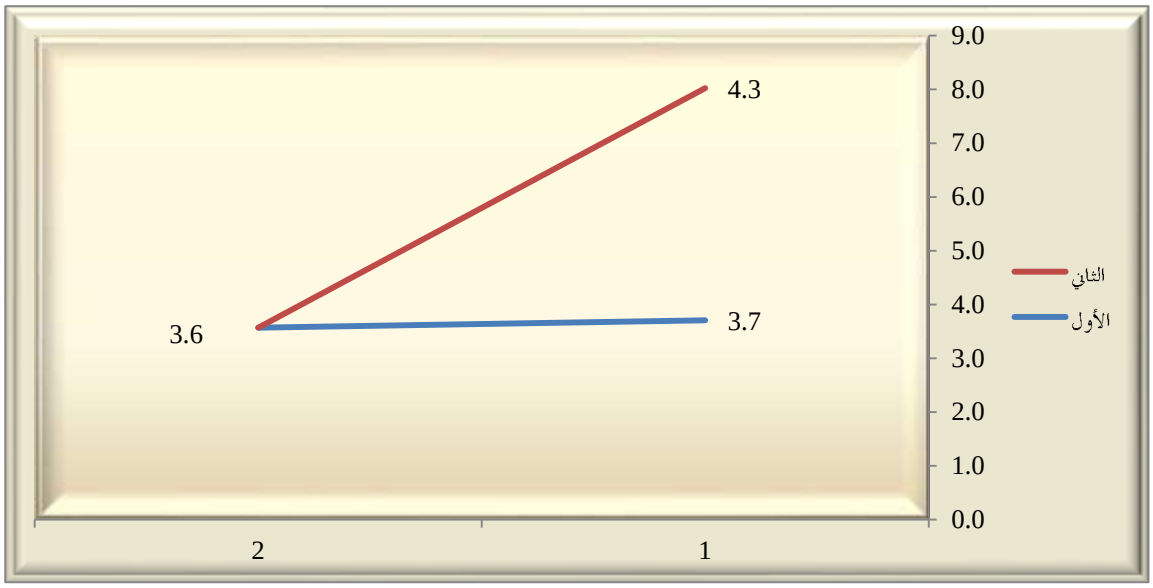

وقد كانت حصة التدخل الحكومي المقدم لفئات الدخل المحدودة ممثلاً بصندوق المعونة الوطنية لتحسين مستوى الفقراء أنفسهم ما مقداره 8 ملايين دينار وبنسبة انخفاض في فجوة الفقر بلغت 0.1 نقطه مئوية.[1] عليه يمكن القول أن دور صندوق المعونة الوطنية كان ضئيلاً جداً في تقليل الفجوة بين الفقراء أنفسهم وذلك يعود إلى المعايير ومعادلة الإستهداف التي يعتمدها الصندوق في ايصال الدعم لمستحقية وهذا أيضاً واضح بمقدار انخفاض نسبة الفقر بعد استبعاد دعم صندوق المعونة في السيناريو الأول والذي خفض نسبة الفقر من 15.8% إلى 14.4%، علماً بأن ما أنفقه الصندوق من دعم للأسر " الفقيرة وغير الفقيرة" كان حوالي 79 مليون دينار في عام 2010 أنظر الجدول 49.

3.3 تحليل سياسة الدعم الحكومي على بعض المواد وأثرها على مختلف شرائح المجتمع

دأبت الحكومة الأردنية على تقديم الدعم للعديد من السلع والخدمات المستهلكة من قبل الأسر المعيشية وذلك من اجل حماية المستهلكين من الآثار السلبية الناجمة عن الإرتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية للمحافظة على المستوى المعيشي للأسر. وتقدم الحكومة الدعم للسلع والخدمات بآليات واشكال مختلفة، حيث سيتم التركيز على تحليل الجوانب المتعلقة بالدعم المقدم لثلاثة أنواع من السلع وهي السلع الغذائية (الطحين والأعلاف) والذي يشكل دعم الخبز الجزء الأكبر منه، ودعم الغاز المنزلي، ودعم المياه، حيث تم استخدام هذه الأنواع الثلاثة من الدعم كأمثلة رئيسية كونها تشكل نسبة كبيرة من إجمالي حجم الدعم وكذلك لأنها تعد من المواد الأساسية المدعومة ولفترة زمنية طويلة وثابته مقارنة بالدعم على المشتقات النفطية في العام 2010 والذي يعد مؤقتاً بعد تحريره في العام 2008. حيث بلغت نسبة الدعم المادي المقدم للسلع والخدمات الثلاث السابقة (2.1%) من الناتج المحلي الإجمالي و(7.3%) من إجمالي الإنفاق الحكومي.

[1] مسح نفقات ودخل الأسرة 2010، دائرة الإحصاءات العامة، قسم احصاءات الفقر.

ولمعرفة درجة أهمية السلع المدعومة بالنسبة للأسر فقد تم قياس مدى تأثير دعم السلع على الإنفاق الكلي للأسر، حيث وجد أن الأسر الفقيرة تنفق ما نسبته 3.0% إلى 4.0% من إجمالي إنفاقها على السلع الغذائية المدعومة، كما بلغ الإنفاق على السلع الغذائية المدعومة للطبقة الوسطى ما نسبته 1.0% إلى 3.0% من إجمالي الإنفاق، في حين شكلت ما نسبته 1.0% للطبقة الغنية. وقد جاءت نسب إنفاق مختلف الشرائح على سلعة الغاز المنزلي مماثلة بشكل كبير لنسب الإنفاق على السلع الغذائية. أما بالنسبة للإنفاق على المياه فقد شكلت ما نسبته 1.5% من إجمالي إنفاق الطبقة الفقيرة، وما نسبته 0.5% إلى 1.5% من إجمالي إنفاق الطبقة الوسطى فيما شكلت حوالي 0.5% من إجمالي إنفاق الطبقة الغنية. وعليه، نجد أن إنفاق الطبقة الفقيرة على السلع المدعومة شكل ما نسبته 8.0% من إجمالي إنفاقها، في حين شكل الإنفاق على السلع المدعومة ما نسبته 4.0% إلى 7.0% للطبقة الوسطى، وما بين 2.0% إلى 3.0% للطبقة الغنية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج هي كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق، أما عند الحديث عن الأرقام المطلقة للإنفاق سنجد أن إجمالي إنفاق الأغنياء على هذه السلع سوف يفوق إنفاق كل من الطبقتين الفقيرة والمتوسطة.

ولتحديد فيما اذا كانت الآلية المتبعة للدعم منحازة لمصلحة الفقراء فقد تم تحليل توزيع الإعانات على مختلف الشرائح الأسرية عبر تقسيمها حسب مجموعات الإنفاق. حيث يتبين أن الطبقة الغنية تستأثر بما نسبته 16.0% و20.2% من إجمالي الدعم المقدم لسلعتي الغاز المنزلي والمياه، على الترتيب، مقابل استئثار الطبقة الفقيرة بنحو 9.6% و 9.3% فقط من إجمالي الدعم الحكومي المقدم لهاتين السلعتين، على الترتيب. وفي المقابل، فإن الطبقة الغنية تستحوذ على ما نسبته 10.3% من الدعم المقدم للسلع الغذائية مقارنة مع ما نسبته 14.0% للفقراء. كما تبين أن الطبقة الغنية تستأثر بنحو 14.8% أو ما قيمته 61.0 مليون دينار من إجمالي الدعم المقدم لهذه السلع مجتمعة مقابل حصول الفقراء على ما نسبته 11.1% أو ما قيمته 45.5 مليون دينار، فقط، من إجمالي الدعم المقدم على ذات السلع. وبمزيد من التفصيل، فإن النتائج تشير إلى أن أغنى 10.0% من السكان يحصلون على حوالي ثلاثة أضعاف ما يحصل علية أفقر 10.0% من السكان.

ويتضح انحياز آلية الدعم الحالية لصالح الطبقة الغنية اذا ما تم احتساب متوسط حصة الفرد السنوية من الدعم لمختلف الشرائح الأسرية، حيث نجد أن متوسط حصة الفرد في الطبقة الغنية من إجمالي الدعم المقدم بلغت 66.9 دينار سنوياً مقارنة مع ما مقداره 32.8 دينار فقط في الطبقة الفقيرة، في حين بلغت حصة الفرد ما قيمته 39.4 دينار و49.9 دينار في الطبقة الوسطى الدنيا والطبقة الوسطى العليا على الترتيب.

جدول50: متوسط حصة الفرد من إجمالي الدعم المقدم حسب الشرائح الأسرية لعام 2010

		الشرائح الأسرية				
البند	المجموع	الفقراء	الطبقة الوسطى الدنيا	الطبقة الوسطى العليا	الأغنياء
السلع الغذائية	15.8	14.9	15.5	16.7	16.8
غاز اسطوانة	13.7	8.8	11.9	16.3	22.5
المياه	33.7	20.9	27.1	39.0	70.1
جميع السلع والخدمات	44.1	32.8	39.4	49.9	66.9

4.3 تحليل أثر المشاريع الأسرية الصغيرة (الإنتاج للإستهلاك الذاتي) على مستويات الفقر

ضمن السياسات والإستراتيجيات الحكومية والبرامج التي تستهدف الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود والتي تسعى إلى تحسين مستوى المعيشة لدى هذه الفئة من المجتمع بحيث تزيد من مستوى مشاركتهم وفاعليتهم في العملية الإنتاجية مما يساهم في النمو الإقتصادي وخروجهم من فئة ذوي الدخل المحدود مما يؤدي إلى عدالة في توزيع الدخل بين افراد المجتمع. فقد دعمت الحكومة ولا زالت وبمشاركة من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني (NGO's)، سياسة تسهيل الحصول على تمويل لإنشاء المشاريع الصغيرة والهادفة إلى تحسين مستوى الدخل وبالتالي المعيشة لهذه الأسر والذي ينعكس اخيراً على مستوى إنفاق الأسر الذي يؤدي إلى قياس مستوى الرفاه الذي يخرجهم من بؤرة الفقراء.

ولهذه الغاية وقياساً لأثر هذه المشاريع على مستوى المعيشة للأسر ومعدل الفقر في الأردن فقد تم رصد بيانات المشاريع التي تنفذها الأسر والتي أنشأتها بهدف الإنتاج لإستهلاكها الذاتي في مسح نفقات ودخل الأسرة، أظهر التحليل أن المشاريع التي تديرها الأسر المعيشية وهي في الغالب مشاريع قطاع غير منظم قد ساهمت وبشكل كبير جنباً إلى جنب مع الدعم الحكومي في تخفيف معدل الفقر وبشكل واضح حيث انخفض معدل الفقر من 18.6% إلى 14.4% أي بنسبة تغير انخفاضاً تصل إلى حوالي 29% بعد استبعاد دخل الأسرة من إنتاجها الذاتي.

جدول**51:** قياس نسبة الفقر قبل وبعد استبعاد دخل الأسرة من الإنتاج الذاتي لعام **2010**

المحافظة	نسبة الفقر بعد استبعاد الإنتاج الذاتي	نسبة الفقر قبل استبعاد الإنتاج الذاتي	متوسط دخل الفرد بعد استبعاد الإنتاج الذاتي	متوسط دخل الفرد قبل استبعاد الإنتاج الذاتي	التغير النسبي للفقر	التغير النسبي لمتوسط دخل الفرد
العاصمه	14.9	11.4	2004.2	2065.3	-30.1	3.0
البلقاء	24.5	20.9	1400.7	1484.7	-16.8	5.7
الزرقاء	17.3	14.1	1502.0	1557.0	-22.6	3.5
مادبا	16.5	15.1	1462.1	1471.7	-8.6	0.7
اربد	20.1	15.0	1385.7	1484.2	-34.5	6.6
المفرق	25.7	19.2	1210.2	1302.1	-33.8	7.1
جرش	21.7	20.3	1479.4	1639.2	-152.7	9.7
عجلون	32.6	25.6	1148.9	1239.4	-27.3	7.3
الكرك	18.5	13.4	1592.3	1681.1	-38.0	5.3
الطفيلة	20.8	17.2	1290.6	1355.5	-21.0	4.8
معان	30.9	26.6	1152.9	1206.6	-15.9	4.5
العقبة	21.7	19.2	1377.6	1425.0	-13.1	3.3
المملكة	**18.6**	**14.4**	**1635.1**	**1707.9**	**-28.9**	**4.3**

ملحق رقم (1)

جدول52: نسبة الفقر حسب اللواء والقضاء لعام 2010

اسم اللواء	القضاء	Subdist. Name	نسبة الفقر لواء	نسبة الفقر قضاء
عمان	عمان	Amman Qasabah	13.4	13.4
ماركا	ماركا	Marka	12.5	12.5
القويسمة	القويسمة	Quaismeh	14.7	14.7
الجامعة	الجامعة	Al-Jami'ah	1.7	1.7
وادي السير	وادي السير	Wadi Essier	6.6	6.6
سحاب	سحاب	Sahab	20.2	20.2
الجيزة	الجيزة	Jizah	20.9	22.2
الجيزة	أم الرصاص	Um Al-Rasas	20.9	14.3
الموقر	الموقر	Muaqqar	13.9	15.6
الموقر	رجم الشامي	Rugm al-shami	13.9	11.2
ناعور	ناعور	Na'oor	14.4	14.7
ناعور	أم البساتين	Um Elbasatien	14.4	19.8
ناعور	حسبان	Hosban	14.4	10.1
قصبة السلط	قصبة السلط	Salt	13.6	15.2
قصبة السلط	العارضة	Al-Ardha	13.6	8.1
قصبة السلط	زي	Zay	13.6	10.4
قصبة السلط	عيرا ويرقا	Ira & Yarqa	13.6	9.7
الشونة الجنوبية	الشونة الجنوبية	Shoonah Janoobiyah	12.8	12.8
دير علا	دير علا	Dair Alla	29.9	29.9
عين الباشا	عين الباشا	Ain Albasha	29.5	29.5
ماحص والفحيص	ماحص والفحيص	Mahes Fuhais	6.5	6.5
قصبة الزرقاء	قصبة الزرقاء	Zarqa	13.8	12.8
قصبة الزرقاء	قضاء بيرين	Bierain	13.8	4.0
قصبة الزرقاء	الضليل	Dhlail	13.8	31.7
قصبة الزرقاء	الأزرق	Azraq	13.8	6.9
الرصيفة	الرصيفة	Russeifa	15.4	15.4
الهاشمية	الهاشمية	Hashemiyah	8.8	8.8

نسبة الفقر قضاء	نسبة الفقر لواء	Subdist. Name	القضاء	اسم اللواء
17.9	16.3	Madaba	قصبة مأدبا	قصبة مأدبا
6.7	16.3	Jrainah	جرينة	قصبة مأدبا
15.5	16.3	Maeen	ماعين	قصبة مأدبا
2.4	16.3	Faisaliyah	الفيصلية	قصبة مأدبا
14.3	11.0	Deiban	ذيبان	ذيبان
10.2	11.0	Areedh	العريض	ذيبان
7.6	11.0	Mlaih	مليح	ذيبان
9.9	9.9	Irbid	اربد	اربد
25.1	25.1	Ramtha	الرمثا	الرمثا
7.7	7.7	Koorah	الكورة	الكورة
13.2	13.2	Bani Kenanah	بني كنانة	بني كنانة
36.0	36.0	Shoneh Shamalieh	الشونة الشمالية	الشونة الشمالية
11.8	11.8	Bani Obeid	بني عبيد	بني عبيد
17.0	17.0	Mazar Shamali	المزار الشمالي	المزار الشمالي
14.1	14.1	Taybeh	الطيبة	الطيبة
18.3	18.3	Wastiyah	الوسطية	الوسطية
11.7	11.2	Mafraq	المفرق	المفرق
14.4	11.2	Bal'ama	بلعما	المفرق
4.2	11.2	Irhab	ارحاب	المفرق
15.0	11.2	Manshiyah	المنشية	المفرق
44.7	29.5	Salheiah	الصالحية	البادية الشمالية
14.2	29.5	Sabha	صبحا	البادية الشمالية
17.6	29.5	Um Al-Jemal	ام الجمال	البادية الشمالية
42.8	29.5	Dair Al kahf	دير الكهف	البادية الشمالية
26.5	29.5	Om-Elqottain	ام القطين	البادية الشمالية
12.3	14.9	Badiah Shamaliyah Gharbiyah	البادية الشمالية الغربية	البادية الشمالية الغربية
20.2	14.9	Sama Asserhan	سما السرحان	البادية الشمالية الغربية
6.1	14.9	Hosha	حوشا	البادية الشمالية الغربية
19.5	14.9	Khaldiyah	الخالدية	البادية الشمالية الغربية
69.6	69.6	Rwaished	الرويشد	الرويشد

نسبة الفقر قضاء	نسبة الفقر لواء	Subdist. Name	القضاء	اسم اللواء
20.3	10.0	Jarash	قصبة جرش	قصبة جرش
20.3	10.0	Mestabah	المصطبة	قصبة جرش
10.0	10.0	Borma	برما	قصبة جرش
28.0	27.8	Ajlun	قصبة عجلون	قصبة عجلون
22.5	27.8	Sakhrah	صخرة	قصبة عجلون
33.9	27.8	Orjan	عرجان	قصبة عجلون
18.9	18.9	Kufranjah	كفرنجة	كفرنجة
4.8	4.8	Karak	الكرك	الكرك
9.8	8.2	Mazar Janoobi	المزار الجنوبي	المزار الجنوبي
0.0	8.2	Mo'ab	مؤاب	المزار الجنوبي
2.6	10.0	Qasr	القصر	القصر
28.6	10.0	Mowjeb	الموجب	القصر
61.9	45.4	Ghawr Assafi	غور الصافي	الأغوار الجنوبية
21.4	45.4	Ghawr Al-mazra'a	غور المزرعة	الأغوار الجنوبية
4.0	4.0	Ayy	عي	عي
10.2	10.2	Faqo'e	فقوع	فقوع
23.5	23.5	Qatraneh	القطرانة	القطرانة
13.1	13.1	Tafiela	قصبة الطفيلة	قصبة الطفيلة
30.0	30.0	Bsaira	بصيرا	بصيرا
15.0	15.0	Hasa	الحسا	الحسا
21.5	31.4	Ma'an	قصبة معان	قصبة معان
48.3	31.4	Iel	ايل	قصبة معان
33.8	31.4	Jafr	الجفر	قصبة معان
50.5	31.4	Mraighah	المريغة	قصبة معان
26.5	31.4	Athroh	اذرح	قصبة معان
15.7	15.7	Petra	البتراء	البتراء
7.3	7.3	Shobak	الشوبك	الشوبك
52.5	52.5	Huseiniya	الحسينية	الحسينية
13.2	16.0	Aqaba	قصبة العقبة	قصبة العقبة
71.5	16.0	Wadi Araba	وادي عربة	قصبة العقبة
31.1	34.6	Quairah	القويرة	القويرة
47.5	34.6	Diesah	الديسة	القويرة
14.4	14.4	**Kingdom**	**المملكة**	

جدول53: جيوب الفقر في عام 2008 ولم ترد في عام 2010

المحافظة	القضاء	نسبة الفقر 2008	عدد السكان	عدد الفقراء
المفرق	الخالدية	39.4	36979	14569
المفرق	البادية الشمالية الغربية	33.6	28588	9608
الكرك	القطرانة	33.2	7064	2343
المفرق	حوشا	32.8	18140	5955
جرش	برما	32.2	10698	3440
المفرق	بلعما	28.5	27081	7718
الزرقاء	الازرق	42.3	12513	5289
البلقاء	الشونة الجنوبية	40.2	37514	15083
العاصمة	سحاب	28.6	61369	17523
المفرق	ارحاب	27.9	21490	5994
المفرق	المفرق	27.0	61235	16563
العاصمة	الموقر	26.1	24182	6316
مادبا	العريض	26.0	4082	1061
اربد	الطيبة	25.7	35888	9206

ملحق رقم (2)

جدول**54:** السعرات الحرارية لكل سلعة مستهلكة

رقم المجموعة	اسم السلعة	رمز السلعة	الوحدة	السعر الحراري /**100** غرام	السعر الحراري /**1000** غرام
1	**الحبوب ومنتجاتها**	100			
	قمح حب	101	كيلو غرام	348	3480
	أرز حبة عادية	102	كيلو غرام	358	3580
	أرز حبة طويلة	103	كيلو غرام	362	3620
	طحين أبيض	104	كيلو غرام	338	3380
	طحين بلدي	105	كيلو غرام	364	3640
	طحين باكيت	106	كيلو غرام	344	3440
	خبز قمح بلدي	107	كيلو غرام	299	2990
	خبز قمح أبيض	108	كيلو غرام	281	2810
	خبز أنواع أخرى	109	كيلو غرام	249	2490
	برغل	110	كيلو غرام	354	3540
	فريكة	111	كيلو غرام	366	3660
	سميد	112	كيلو غرام	362	3620
	معكرونة/شعيرية	113	كيلو غرام	362	3620
	كعك	114	كيلو غرام	367	3670
	بسكويت	115	كيلو غرام	367	3670
	بسكويت أطفال	116	عدد	457	90
	نشا	117	عدد	480	96
	غذاء أطفال	118	عدد	480	2400
	قطايف	119	كيلو غرام	342	3420
	كسترد	120	كيلو غرام	364	364
	ذرة	121	كيلو غرام	356	3560
	كلفة طحن الحبوب	122			
	أخرى	123			
2	**اللحوم والدواجن**	200			
	لحم ضان بلدي	201	كيلو غرام	267	2670
	لحم ماعز بلدي	202	كيلو غرام	123	1230
	لحم عجل بلدي	203	كيلو غرام	240	2400
	لحم ضان مستورد	204	كيلو غرام	267	2670
	لحم عجل مستورد	205	كيلو غرام	225	2250
	لحم جمل	206	كيلو غرام	193	1930
	لحم ضان مجمد	207	كيلو غرام	267	2670
	لحم عجل مجمد	208	كيلو غرام	240	2400
	لحم مفروم أصابع	209	كيلو غرام	203	2030
	معلاق	210	كيلو غرام	315	3150
	لحوم معلبة	211	كيلو غرام	233	2330
	لحوم لانشيون	212	كيلو غرام	233	2330
	دجاج حي	213	كيلو غرام	149	1490
	دجاج طازج مذبوح	214	كيلو غرام	122	1220
	دجاج مجمد	215	كيلو غرام	120	1200
	القوانص وأحشاء الدجاج	216	كيلو غرام	130	1300
	أخرى	217			

رقم المجموعة	اسم السلعة	رمز السلعة	الوحدة	السعر الحراري /100 غرام	السعر الحراري /1000 غرام
3	**الأسماك**	300			
	أسماك طازجة	301	كيلو غرام	149	1490
	أسماك مجمدة	302	كيلو غرام	225	2250
	أسماك مملحة	303	كيلو غرام	225	2250
	سردين	304	كيلو غرام	238	2380
	تونة	305	كيلو غرام	238	2380
	أخرى	306			
4	**الألبان ومنتجاتها والبيض**	400			
	حليب طازج	401	ليتر	61	610
	حليب طازج بالكيلو	402	كيلو غرام	64	640
	حليب سائل معلب	403	كيلو غرام	317	3170
	حليب بودرة	404	كيلو غرام	500	5000
	حليب أطفال مجفف	405	كيلو غرام	496	4960
	لبن رايب معلب	406	كيلو غرام	59	590
	لبن زبادي	407	كيلو غرام	61	610
	لبن رايب بالكيلو	408	كيلو غرام	61	610
	لبن مخيض مبستر	409	ليتر	82	820
	لبن مخيض عادي	410	كيلو غرام	82	820
	لبنة علب	411	كيلو غرام	154	1540
	لبنة بالكيلو	412	كيلو غرام	154	1540
	أنواع أخرى من اللبن	413		154	1540
	جبنة بيضاء	414	كيلو غرام	289	2890
	جبنة باكيت	415	كيلو غرام	242	2420
	جبنة علب	416	كيلو غرام	289	2890
	جبنة كشكوان	417	كيلو غرام	404	4040
	جبنة ضفراء	418	كيلو غرام	480	4800
	أجبان أخرى	419		359	3590
	قشطة	420	كيلو غرام	207	2070
	حليب رائب (حميد)	421	كيلو غرام	289	2890
	زبدة بلدية	422	كيلو غرام	750	7500
	زبدة باكيت	423	كيلو غرام	717	7170
	سمن بلدي	424	كيلو غرام	890	8900
	البيض	425	عدد	159	53
	أخرى	426			
5	**الزيوت والدهون**	500			
	زيت زيتون بلدي	501	كيلو غرام	900	9000
	زيت زيتون مستورد	502	كيلو غرام	900	9000
	زيت ذرة	503	ليتر	393	3183.3
	زيت عباد الشمس	504	ليتر	900	7290
	زيت فول الصويا	505	ليتر	900	7290
	زيت النخيل	506	ليتر	900	7290
	سمنة نباتية	507	كيلو غرام	736	7360
	سمن حيواني صناعي	508	كيلو غرام	890	8900
	زيوت ودهون أخرى	509		847	8470
6	**الفواكه**	600			
	برتقال	601	كيلو غرام	49	490

رقم المجموعة	اسم السلعة	رمز السلعة	الوحدة	السعر الحراري /100 غرام	السعر الحراري /1000 غرام
6	مندلينا	602	كيلو غرام	50	500
	كلمنتينا	603	كيلو غرام	50	500
	ليمون	604	كيلو غرام	35	350
	جريب فروت	605	كيلو غرام	46	460
	بوملي	606	كيلو غرام	43	430
	موز بلدي	607	كيلو غرام	97	970
	موز مستورد	608	كيلو غرام	102	1020
	تفاح بلدي	609	كيلو غرام	60	600
	تفاح مستورد	610	كيلو غرام	63	630
	عنب بلدي	611	كيلو غرام	74	760
	عنب مستورد	612	كيلو غرام	76	760
	بطيخ	613	كيلو غرام	29	290
	شمام	614	كيلو غرام	28	280
	مشمش	615	كيلو غرام	58	580
	إجاص	616	كيلو غرام	64	640
	دراق	617	كيلو غرام	59	590
	جوافة	618	كيلو غرام	74	740
	رمان	619	كيلو غرام	77	770
	تين	620	كيلو غرام	84	840
	تمر/بلح	621	كيلو غرام	225	2250
	برقوق/خوخ	622	كيلو غرام	52	520
	كرز	623	كيلو غرام	70	700
	لوز أخضر	624	كيلو غرام	643	6430
	اسكدنيا	625	كيلو غرام	49	490
	توت	626	كيلو غرام	64	640
	فواكه طازجة أخرى	627	كيلو غرام	59	590
	فواكة معلبة	628	عدد	212	2120
	فواكة مجففة	629	كيلو غرام	267	2670
	فواكة أخرى	630		267	2670
7	**الخضراوات**	700			
	بندورة	701	كيلو غرام	25	250
	بطاطا	702	كيلو غرام	81	810
	بصل ناشف	703	كيلو غرام	46	460
	بصل أخضر	704	كيلو غرام	41	410
	ثوم ناشف	705	كيلو غرام	140	1400
	ثوم أخضر	706	كيلو غرام	140	140
	باذنجان	707	كيلو غرام	32	320
	كوسا	708	كيلو غرام	31	310
	فاصوليا	709	كيلو غرام	46	460
	باميا	710	كيلو غرام	49	490
	فول أخضر	711	كيلو غرام	72	720
	حمص أخضر	712	كيلو غرام	376	3760
	ملوخية	713	كيلو غرام	66	660
	فالفل أخضر	714	كيلو غرام	29	290
	سبانخ	715	كيلو غرام	33	330
	زهرة	716	كيلو غرام	31	310
	ملفوف	717	كيلو غرام	30	300
	لوبيا	718	كيلو غرام	46	460

رقم المجموعة	اسم السلعة	رمز السلعة	الوحدة	السعر الحراري /100 غرام	السعر الحراري /1000 غرام
7	بازيلاء	719	كيلو غرام	102	1020
	خيار	720	كيلو غرام	17	170
	جزر	721	كيلو غرام	42	420
	لفت	722	كيلو غرام	29	290
	شمندر	723	كيلو غرام	47	470
	خس	724	عدد	19	47.5
	فجل	725	كيلو غرام	29	290
	زيتون	726	كيلو غرام	144	1440
	بقدونس/نعنع	727	عدد	60	60
	خضار طازجة أخرى	728	كيلو غرام	22	220
	خضراوات معلبة	729	كيلو غرام	36	360
	خضراوات مجففة	730	كيلو غرام	176	1760
	خضراوات مجمدة	731	كيلو غرام	71	710
8	**البقوليات**	800			
	عدس	801	كيلو غرام	351	3510
	حمص حب مجفف	802	كيلو غرام	376	3760
	فول ناشف	803	كيلو غرام	354	3540
	لوبيا ناشفة	804	كيلو غرام	349	3490
	فاصوليا ناشفة	805	كيلو غرام	346	3460
	بازيلاء ناشفة	806	كيلو غرام	151	453
	فول علب	807	عدد	151	453
	بازيلا علب	808	عدد	151	453
	فاصوليا علب	809	عدد	300	900
	حمص علب	810	عدد	420	4200
	ترمس ناشف	811	كيلو غرام	150	450
	بقول أخرى معلبة	812	عدد	31	31
	بقول أخرى جافة	813			
9	**التوابل ومحسنات الطعام**	900			
	فلفل أسود	901	كيلو غرام	377	3770
	بهارات مشكلة	902	كيلو غرام	25	250
	حب هيل	903	كيلو غرام	319	3190
	ملح طعام	904	كيلو غرام		
	خل	905	ليتر		
	يانسون	906	كيلو غرام	364	3640
	قرفة	907	كيلو غرام	364	3640
	مخللات	908	كيلو غرام		
	طحينية	909	كيلو غرام		
	رب البندورة	910	كيلو غرام		
	مكعبات ماجي	911	عدد		
	ماء الورد والزهر	912	ليتر		
	كاتش اب	913	كيلو غرام		
	كربونة طبيخ	914	كيلو غرام		
	خميرة	915	كيلو غرام		
	أخرى	916	كيلو غرام		
10	**المكسرات**	1000			
	بزر بطيخ	1001	كيلو غرام	400	4000
	قضامة	1002	كيلو غرام	376	3760

رقم المجموعة	اسم السلعة	رمز السلعة	الوحدة	السعر الحواري /100 غرام	السعر الحواري /1000 غرام
10	مكسرات مشكلة	1003	كيلو غرام	500	5000
	فستق حلبي	1004	كيلو غرام	637	6370
	كاشو	1005	كيلو غرام	597	5970
	فول سوداني	1006	كيلو غرام	589	5890
	لوز	1007	كيلو غرام	643	6430
	جوز	1008	كيلو غرام	704	7040
	صنوبر	1009	كيلو غرام	617	6170
	مكسرات أخرى	1010	كيلو غرام		
11	**السكر والعسل والحلويات**	1100			
	سكر	1101	كيلو غرام	368	3680
	حلاوة	1102	كيلو غرام	360	3600
	مربى ودبس	1103	كيلو غرام	234	2340
	عسل بلدي	1104	كيلو غرام	315	3150
	عسل مستورد	1105	كيلو غرام	315	3150
	كنافة	1106	كيلو غرام	356	3560
	حلويات مشكلة	1107	كيلو غرام	350	3500
	بيتي فور	1108	كيلو غرام	363	3630
	كيك	1109	عدد	363	1815
	ملبس وتوفي	1110	كيلو غرام	390	3900
	شوكلاتة محلية	1111	عدد	393	78.6
	شوكلاتة مستوردة	1112	عدد	393	78.6
	راحة	1113	كيلو غرام	390	3900
	جيلي	1114	عدد	234	234
	أخرى	1115			
12	**الشاي والقهوة والكاكاو**	1200			
	شاي بالكيلو غرام	1201	كيلو غرام	40	400
	شاي أكياس	1202	عدد	40	2
	قهوة جاهزة	1203	كيلو غرام	56	560
	قهوة حب	1204	كيلو غرام	47	235
	نسكافيه	1205	عدد	56	56
	كاكاو	1206	كيلو غرام	261	2610
	أخرى	1207			
13	**مأكولات أخرى**	1300			
	ساندويشات	1301	عدد	223	446
	وجبات سريعة	1302	عدد		
	وجبات جاهزة	1303	عدد		
	طبق فول وحمص	1304	عدد	220	440
	فلافل	1305	عدد	195	4.9
	حمص،فول،ذرة، ترمس مسلوق	1306		112	112
	الزعتر	1307	كيلو غرام	86	860
	شوربة أكياس	1308	عدد		
	جوز هند	1309	كيلو غرام	347	3470
	ميرمية	1310	كيلو غرام	60	600
	بابونج	1311	كيلو غرام	60	600
	شيبس بطاطا	1312	عدد		
	أخرى	1313			

رقم المجموعة	اسم السلعة	رمز السلعة	الوحدة	السعر الحراري /100 غرام	السعر الحراري /1000 غرام
14	المرطبات	1400			
	مياه معدنية	1401	ليتر	0	0
	مرطبات علب	1402	عدد	39	128.7
	مرطبات علب أقل من لتر	1403	ليتر	39	195
	مرطبات علب أكثر من لتر	1404	ليتر	39	487.5
	عصير عبوة أكثر من لتر	1405	ليتر	116	1160
	عصير عبوة أقل من لتر	1406	ليتر	116	1160
	عصير سائل مركز	1407	ليتر	157	1570
	عصير بودرة علب	1408	كيلو غرام	26	260
	عصير بودرة أكياس	1409	كيلو غرام	47	470
	بوظة	1410	كيلو غرام	149	1490
	منتجات مثلجة	1411	عدد	149	149